سعدي بزيان

جرائم موريس پاپون

ضد المهاجرين الجزائريين

في 17 أكتوبر 1961

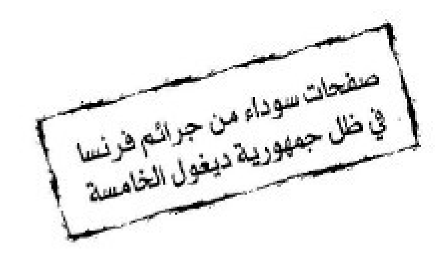
طبعة ثانية



سعدي بزيان

جرائم موريس پاپون

ضد المهاجرين الجزائريين
في 17 أكتوبر 1961



طبعة ثانية 2009



الإيداع القانوني : 2009-889

ردمك : 978-9947-834-50-3

رقم النشر : 2009-159

صدر للمؤلف

-"*أحاديث ممتعة*" ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1979.

-"*الشاب الجزائري في المهجر والبحث عن الهوية الثقافية*" ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

-"*الإسلام والمسلمون في أوروبا الغربية*" ، دار الحكمة، الجزائر، 1993.

-"*الصراع حول قيادة الإسلام في فرنسا*" ، منشورات ثالة، الجزائر، 1997.

-"*دور المهاجرين الجزائريين في ثورة نوفمبر 1954*" ، منشورات ثالة، الجزائر، 2000.

الإهداء

هذا الكتاب، أهديه إلى والدتي التي عاشت معي سنوات الطفولة البائسة في ظل الإستعمار الفرنسي الأسود، ولم تنعم معي بثمار الاستقلال كما ينبغي، فماتت دون أن أحضر جنازتها.

أرجو من الله القدير أن يسبغ عليها جناح المغفرة و أن يسكنها مع الذين أنعم الله عليهم بالجنة، إنه على ما يشاء قدير و بالإجابة جدير.



مقدمة الطبعة الأولى

هذا الكتاب السادس من كتبي التي أصدرها منذ 1979، وكلها تتمحور حول الهجرة والمهاجرين الجزائريين ونضالهم السياسي والاجتماعي في فرنسا، والتطورات التي عرفتها ساحة الهجرة الجزائرية منذ انتشار "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا" إبان حرب التحرير والدور الذي اضطلعت به هذه الهجرة منذ "نجم شمال إفريقيا" سنة 1926، والذي أسسه ميصالي الحاج (1898_1974).

وقد لاحظت، وأنا أبحث في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية في فرنسا والنضال السياسي والإجتماعي للمهاجرين الجزائريين أن الفرنسيين كتبوا كثيرا عن هذه الطبقة من وجهة نظرهم بطبيعة الحال_في حين لا تكاد تعثر على كتاب يؤرخ لهذه الطبقة من طرف الباحثين المؤرخين الجزائريين، ولا أعرف مؤرخا جزائريا واحدا اختص في هذا الموضوع الحيوي، فانفرد به المؤرخ الفرنسي (بن جامان ستورا) وجعله حقلا من حقول اختصاصه.

فجرائم 17 أكتوبر 1961 التي ارتكبها محافظ شركة باريس (موريس بابون) في ظل الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال (دوغول) ورئيس

وزرائه (م.دوبرى)، ووزير الداخلية (روجي فري)، لم تجد هذه الجرائم التي ذهب ضحيتها حوالي 300 شهيد تم رمي جلهم في نهر السين أو قتلهم داخل مراكز الشرطة أي اهتمام من طرف المؤرخين والباحثين الجزائريين واكتفت الجزائر الرسمية بإقامة مهرجانات سنوية أشبه ما تكون بالأعراس وحفلات جني التمور وقطف العنب والكرز.

وعلى كثرة المراكز التاريخية وكليات التاريخ والمؤرخين الجزائريين، فإننا لا نجد كتابا واحدا عن مجازر 17 أكتوبر 1961ـ في باريس بقلم كاتب جزائري، فما نقرؤه وتكرر اجتراره كل سنة بمناسبة "اليوم الوطني للهجرة" مجرد مقالات لصحافيين لا صلة لهم بالموضوع.

ألا تستحق هذه الأحداث التي وقعت في 17 أكتوبر 1961 تخليدا؟ وقد خلدها الفرنسيون بإقامة لوحة تذكارية لها في ساحة (سان ميشال Place Saint-Michel)، تخليدا للشهداء الجزائريين الذين سقطوا برصاص الشرطة الفرنسية. وقد صدرت في فرنسا عدة كتب تؤرخ لمجزرة 17 أكتوبر 1961ـ وأبرزها :

"Les Ratonnades d'Octobre : Un Meurtre collectif à Paris". Ed-Ramsay, 1961

والكتاب دبّجه الكاتب الفرنسي (ميشال لوفين Michel Levine)، وكتاب آخر للأستاذ (جان بول بروني Jean Paul Brunet) بعنوان *"الشرطة ضد جبهة التحرير"* *"Police contre F.L.N., le Drame d'Octobre 1961"* - Ed Flammarion

ولعل أشهر هذه الكتب وأكثرها توسعا وشمولية هو كتاب (جان لوك إينودي Jean-Luc Inaudi)، الذي صدر سنة 1991 وهو بعنوان: *"معركة باريس"* *"La Bataille de Paris, 17 Octobre 1961"*. Ed le Seuil Paris 1991،

وهاهي منشورات (لاديكوفيرت La Découverte) تعيد نشر كتاب: *"Ratonnades à Paris"*، سلسلة *"دفاتر حرة"* *"Cahiers libres"*. مصحوبا بملحقة

عن (الحَرْكة في باريس Les Harkis à Paris)، وكلا الكتابين صدر سنة 2000، وكانت الدفاتر الحرة تصدر عن منشورات (فرانسوا ماسبيرو François Maspero) الذي كان يملك دارا للنشر ومكتبين في الحي اللاتيني، وبالضبط في نهج (سان سيفران Rue St-Severin) الحي السادس من باريس.

هذا بالإضافة إلى عدة كتب أخرى تضمنت بعض الصفحات عن 17 أكتوبر 1961، أما المصادر الجزائرية فلا تتعدى كتاب علي هارون:

"La 7ème Wilaya, la Guerre du F.L.N. en France 1954-1962", Ed. le Seuil 1986

وكتيب صغير أصدرته (ودادية الجزائريين بأروبا Amicale des Algériens en Europe) بعنوان *"17 أكتوبر 1961 ذاكرة جالية"* *"17 Octobre 1961, Mémoire d'une Communauté"*، وهو مجموعة أعمال لندوة نظمها "المركز الثقافي الجزائري بباريس"

في 18 أكتوبر 1986، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون لجرائم 17 أكتوبر 1961، وقد ساهمت أنا شخصيا بتقديم معلومات وبعض المصادر التي تناولت مظاهرة 17 أكتوبر 1961، وذلك في كتابي *"دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954"-"التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال إفريقيا إلى الإستقلال"* عن منشورات ثالة، الجزائر عام 2000م.

وها أننا أخصص كتابا كاملا عن جرائم 17 أكتوبر 1961 التي ارتكبتها فرنسا ضد المهاجرين الجزائريين وذلك مساهمة متواضعة مني في إثراء المكتبة التاريخية للحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954-1962 عسى أن يكون عملي هذا حافزا للباحثين والأكاديميين والمؤرخين الجزائريين، لكتابة تاريخ ونضال الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر منذ "نجم شمال إفريقيا" إلى غاية الإستقلال وما بعده وما عاناه هؤلاء وهم يناضلون على جبهتين :

الجبهة الإجتماعية

(كسب القوت) : النضال ضد الإستغلال والقهر والعنصرية.

الجبهة السياسية

الإنخراط في النضال السياسي من أجل استقلال الجزائر وربط نضالهم في المهجر بالنضال داخل الوطن الأم "الجزائر"، وما كان ذلك هينا يومئذ وقد انخرط آلاف من المناضلين الجزائريين في المهجر في "نجم شمال إفريقيا" بزعامة ميصالي الحاج، وانضموا تحت لواء قيادته إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954.

وفي سنة 1955 أسس ميصالي الحاج "الحركة الوطنية الجزائرية" التي يُرمز لها بالحروف اللاتينية : (Mouvement National Algérien : M.N.A)، كحركة مناهضة لجبهة التحرير (F.L.N.)، واحتدم الصراع بين أنصار (M.N.A.) وأنصار (F.L.N.)، وكان النصر في الأخير لجبهة التحرير (F.L.N.)، وكان ثمن هذا الإنتصار باهظا، وكان وقوده أبناء الجزائر من كلا التنظيمين وحملت (إتحادية جبهة التحرير بفرنسا Fédération de France) لواء معركة التحرير وانطوى تحت قيادتها مناضلون مهاجرون جزائريون في فرنسا وفي البلدية الأروبية المجاورة "بلجيكا، ألمانيا، فرنسا" وبذلوا النّفس والنفيس من أجل استقلال الجزائر وكرامتها فقد التحق المئات منهم بجيش التحرير في الجزائر ماديا وأدبيا، فكانت اشتراكات المهاجرين الجزائريين في فرنسا والبلدان الأوروبية المجاورة تغذي ميزانية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأجهزتها الإعلامية في أروبا، في آسيا وإفريقيا، فقد صدرت مساهمة العمال الجزائريين في المهجر بـــ 500 مليون سنتيم شهريا تحول إلى البنوك السويسرية عبر شبكة (فرانسيس جانسون) و(هنري كوريال) فيما بعد، وظل المهاجرون

الجزائريون يغذون الخزينة الجزائرية بالعملة الصعبة طيلة فترة الإستقلال إلى غاية 1955، حيث قدر الاقتصاديون مساهمة الجزائريين في الإقتصاد الوطني بالعملة الصعبة بمقدار 100 مليار سنتيم سنويا، حيث شكّلت مداخيل الجزائريين في المهجر الدخل الثاني بعد البترول.

وكان يمكن أن تستفيد الجزائر من أبنائها المهاجرين وخاصة منهم الموجودين بفرنسا لو أن هناك سياسة حكيمة، فارتباط الهجرة الجزائرية بالوطن الأم "الجزائر" واضحا للعيان، وقد أكدته الأحداث، فحتى بالنسبة للذين ولدوا في فرنسا ويحملون جنسيتها وتعلموا لغتها وتشبعوا بنمط عيشها، ولكن كل هذا لم يحل دونه ارتباط هؤلاء ببلدهم الأصلي الجزائر.

باريس، الجزائر سنة 2001

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطّبعة الأولى من كتاب *"جرايم موريس ْبابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961. صفحات سوداء في جرائم فرنسا في ظل جمهورية ديغول الخامسة"*.

وقد لقي هذا الكتاب إقبالا واسعا من طرف القرّاء بحيث كان الكتاب الوحيد في الموضوع يصدر في الجزائر سواء باللغة العربية أو بالفرنسية، فكان مصدرا هاما استقى منه كثير من الكتّاب والصحافيين، وارتأى العديد من موزعي الكتاب أنّه كان لزاما ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة الفرنسية لتعّم الفائدة، وما درى هؤلاء أنّ الترجمة تتطلب مبالغ مالية ومترجما كفؤا ينهض بالمهمّة، ومرّت 6 سنوات على إصدار الطبعة الأولى التي نفدت من السوق وهاهي الجهات المعنية توافق على إعادة طبع هذا الكتاب وتمويله _في إطار تشجيع الكتاب التاريخي كما أمرت بذلك القيادة العليا_ وقد رأيت أن أكتب للكتاب مقدمة ثانية وأن أضيف إليه ما استجدّ من مصادر في الموضوع، غير معروفة في الجزائر، وهي مصادر فرنسية موثّقة وجديرة بالإهتمام، ولا ينبغي أن يحرم الباحث والقاريُ من معرفة هذه المصادر

التي صدرت في الخارج ولم توزع في الجزائر، وهي مصادر عديدة ومتنوعة جديرة بالإطلاع عليها ومعرفة آراء كتّابها، وقد يبدو الأمر غريبا إذا قلنا أن ما كتبه الكتاب والمؤرخون الفرنسيون في هذا الموضوع هو أضعاف ما كتبناه نحن في الموضوع.

وقد ذهب الفرنسيون إلى أبعد ما ذهبنا إليه، فقد أقاموا لوحة تخليدية لشهدائنا على ضفاف نهر السّين، وكُتب على هذه اللوحة "مِن هنا كانت ترمي الشرطة الفرنسية الجزائريين في"17 أكتوبر 1961 في نهر السّين وقد أُثير جدل كبير حول إقامة هذه اللوحة فالديغوليون عارضوا إقامة هذه اللوحة بشدة واعتبروا إقامة هذه اللوحة بمثابة محاكمة للعهد الديغولي لأنّ جريمة 17 أكتوبر 1961 وقعت في عهد حكم دوغول ورئيس وزرائه ميشال دوبرى الديغولي، واستطاع الإشتراكيون كسب معركة إقامة هذه اللوحة بفضل شيخ بلدية باريس الإشتراكي (بير تراند دولانوي) الذي خلّد في عهده كلاً من الأمير عبد القادر فأقام له لوحة تخليدية في الدائرة الخامسة من باريس وبالقُرب من باريس كما أقام لوحة في "Rue des Ecoles" تخليدية أخرى (لموريس أودان) في شارع المدارس في الحي الآتيني وقد اقتدت عدّة بلديات في الضواحي ببلدية باريس فأقامت ساحات تخلد ضحايا 17 أكتوبر 1961 من شهداء أبناء الجزائر، وجاءت مبادرة أخرى من شخصيات فرنسية متعاطفة مع كفاح الشعب الجزائري فقد أقامت هذه الشخصيات جمعية تحمل اسم: (جمعية 17 أكتوبر 1961 ضدّ النسيان L'Association 17 Octobre 1961 Contre l'Oubli)

وأصدرت هذه الجمعية كتابا قيما ضمنته مقالات لكتّاب فرنسيين وجزائريين حول 17 أكتوبر 1961. والكتاب بعنوان: *"17 أكتوبر 1961 جريمة دولة في باريس"* *"Le 17 octobre 1961, Un crime d'Etat à Paris"*

ونُشر الكتاب تحت إشراف الأستاذ أوليفي لوكور غراند ميزون، وهو مؤرخ معروف في أوساط المؤرخين في فرنسا وهذه الجمعية لها مقرٌّ في شارع "مونبارناس" بباريس في أرقى الأحياء، وتساءلت في عدة مداخلات لي عن الإهمال الذي أصاب الجمعيات والهيئات الجزائرية إزاء تخليد ضحايا 17 أكتوبر 1961 في المهجر، فلا توجد ساحة أو لوحة لتخليد شهداء 17 أكتوبر من أبناء الجزائر في المهجر والذين دفعوا حياتهم ثمنا من أجل استقلال الجزائر، وقد آن الأوان لتأسيس "جمعية 17 أكتوبر 1961" وإقامة لوحة تخليدية في أكبر ساحة في العاصمة، ولما لا في مدن جزائرية أخرى، وذلك أضعف الإيمان. علينا جميعا أن نعمل سويّا ضد ثقافة النسيان التي تكرّست عند الإنسان الجزائري الذي أصبح يعيش ليومه ولا يفكر لغده، ناسيا ماضيه، ومن لا ماضي له لا حاضر ولا مستقبل له. ألا فلنعمل سويا للإبقاء على شعلة التاريخ متقدة وتلقين هذا الجيل الثقافة التاريخية وتعريفهم بنضال الآباء والأجداد.

وكان هدفي من إصدار هذا الكتاب وإعادة إصداره في طبعة ثانية هو اطلاع القارئ في الجزائر على جزء من تاريخ بلاده كتبه أبناء الجزائر في المهجر بدمائهم قبل 17 أكتوبر 1961، وفي 17 منه وما تلاه.

وإذ نحن نعيد إصدار طبعة ثانية من هذا الكتاب اليوم فإننا نسعى جاهدين أن نساندهم بجهد متواضع في تخليد مآثر نضال شعبنا في الجزائر وفي المهجر ونضم جهودنا إلى جهود مناضلين جزائريين ساهموا هم الآخرون في هذا المجال بل وإنّ البعض منهم سبقونا وبادروا بتدوين صفحات حول نضال شعبنا في المهجر ومن هؤلاء الأستاذ والمحامي علي هارون صاحب كتاب *"الولاية السابعة: حرب جبهة التحرير في فرنسا (1954-1962)"*.

وقد أصدر الكتاب في فرنسا وأصدر له طبعة ثانية في الجزائر وتمّت ترجمته إلى العربية وهاهو أحد قادة جبهة التحرير بفرنسا وهو عمر بوداوود يصدر مذكراته بعنوان: *"5 سنوات على رأس إتحادية جبهة التحرير بفرنسا"* وقد صدر الكتاب بالفرنسية وترجم مؤخرا باللغة العربية، وصدر عن "منشورات القصبة"، 2007. وهي مساهمة معتبرة نأمل أن تليها مساهمات أخرى لإثراء المكتبة التاريخية في الجزائر، وبذلك نكون قد وضعنا أمام القراء والباحثين الجزائريين رصيدا هاما من المصادر التاريخية التي تساعدهم في البحث والدراسات الجامعية، وخاصة ما يتعلق بجهاد الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر منذ تأسيس "نجم شمال إفريقيا" 1926 مرورا "بحزب الشعب الجزائري" (P.P.A.) و"حركة انتصار الحريات الديمقراطية" إلى اندلاع ثورة نوفمبر 1954 وتأسيس "اتحادية جبهة التحرير بفرنسا" هذه الإتحادية التي قادت نضال عمالنا في المهجر من اندلاع نوفمبر إلى الإستقلال.

رحم الله شهداءنا في الجزائر وفي المهجر، ووفّقنا لبناء جزائر قوية ينعم فيها كل الجزائريين بخيراتها.

باريس والجزائر، جانفي 2009

سعدي بزيان

« Le jour où il y aura De Gaulle,

Il n'y aura plus le F.L.N. »

«طالما هناك الجنرال دوغول، لن تكون جبهة التحرير الوطني»

من أقوال دوغول التي تبخرت على صخرة

كفاح الشعب الجزائري

العمال الجزائريون في المهجر :

من تاريخ تاسيس "اتحادية جبهة التحرير" بفرنسا

إلى فتح جبهة ثانية فوق أرض العدو سنة 1958.

أوعزت جبهة التحرير في الجزائر خلال حرب التحرير إلى المرحوم (محمد بوضياف) بصفته مسؤولا للوفد الخارجي إلى تأسيس "اتحادية لجبهة التحرير" بفرنسا أو ما يطلق عليها في أدبيات الهجرة الجزائرية (Fédération de France)، وقد اجتمع لهذا الغرض سرا بالمناضل مراد طربوش في سويسرا، وتقول بعض المصادر أنهما اجتمعا في "لوكسمبورغ" لتأسيس "اتحادية لجبهة التحرير بفرنسا"، وقد نالت فعلا أول هيئة تنظيمية للجبهة في المهجر وقد ضمّت كلا من (علي محساس ومحمد زروق وعبد الرحمان غراس والطالب مهدي)، والتحق بهم فيما بعد (أحمد دوم وشوقي مصطفاي، ومحمد الشريف الساحلي)، ولكن مدة هذا التنظيم لم تدم طويلا إذ سرعان ما ألقت مصالح الأمن الفرنسية القبض على محساس.

وفي مايو 1955، تشكلت هيئة جديدة من "اتحادية جبهة التحرير" تكونت من أربعة أشخاص، وتم توزيعهم على مناطق مختلفة من التراب الفرنسي، إذ تم تعيين (محمد مشاطي) في شرق فرنسا، و(فضيل بن سالم وغراس)

في الجنوب والوسط، ليون ومرسيليا، أما باريس فقد أسندت مهامها إلى (دوم)، وقد تدعمت صفوف "اتحادية جبهة التحرير" بانضمام "اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين" الذي يرمز له بالحروف اللاتينية (U.G.E.M.A)

(Union Générale des Etudiants Musulmans Algériens)

وفيما بعد قام المرحوم (عبان رمضان) بتعيين (صالح الونشي) مسؤولا على فرنسا و(محمد خير الدين) من "جمعية العلماء المسلمين" على المغرب والأمين دباغين على القاهرة، و(آيت حسين) على تونس، وقد تناوب على قيادة "اتحادية جبهة التحرير بفرنسا" (Fédération de France) عدة شخصيات وطنية مناضلة وهي على التوالي : (صالح الونشي ومحمد البجاوي) الذي أرسله هو الآخر (عبان رمضان) باتفاق مع (C.C.E.) سنة 1956، وبالضبط نهاية شهر ديسمبر من هذا العام، ولكن فترة قيادته لاتحادية جبهة التحرير لم تدم طويلا حيث تم توقيفه في 26 فيفري 1957، ولكنه رغم قصر المدة فإنها كانت فترة غنية ومثمرة، حيث عكف بمجرد وصوله إلى باريس على دراسة الوضع ميدانيا ثم شرع في تكوين هياكل تدعم الإتحادية "كودادية العمال الجزائريين" و"ودادية التجار الجزائريين" وكانت التعليمات التي أعطيت له من طرف عبان رمضان وبتزكية من (C.C.E.) هي : "تصفية مصالي الحاج جسديا والإتصال بالرأي العام الفرنسي"، ويمكن للقارئ إذا أراد مزيدا من التفاصيل حول مهمة المرحوم محمد البجاوي قراءة كتابه :

"Vérités sur la Révolution Algérienne" الذي صدر سنة 1970 منشورات (غاليمار Gallimard)، وفعلا فقد أرسى (محمد البجاوي) قواعد الإتحادية ومهّد الطريق للذين جاءوا من بعده.

وفي جوان 1952 تم إرسال (عمر بوداوود) وهو مناضل سابق في حركة "انتصار الحريات الديموقراطية" (M.T.L.D.) ليقود جبهة التحرير بفرنسا وتم إرساله هو الآخر بواسطة (عبان رمضا، وقد ظل (عمر بوداوود) رئيسا لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا من 1987 إلى 1962 سنة الإستقلال، وعيّن في الجزائر فيما بعد رئيسا للجنة الإعتراف بوزارة المجاهدين، وهو الآن متفرغ للتجارة والأعمال الحرة".

مراحل تنظيم "اتحادية جبهة التحرير بفرنسا" 1954_ 1962

أجمعت المصادر التي أرّخت لهذه الفترة من تاريخ اتحادية "جبهة التحرير" بفرنسا أن الفضل الكبير في هذا الموضوع يعود إلى المرحوم محمد بوضياف ومراد طربوش و آخرين.

وقد تم ذلك مباشرة بعد اندلاع ثورة نوفمبر 1954، وإلى هؤلاء وأولئك يعود لفضل في بناء الصرح الأول لهذا التنظيم الذي أطّر الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر وعبّأها في سبيل دعم الثورة في الداخل بالمال والرجال، فما وهن هؤلاء ولا استكانوا.

وقد مرّ تنظيم جبهة التحرير بفرنسا بأربعة مراحل وامتد إلى بقية البلدان الأوربية المجاورة :

المرحلة الأولى (تبدأ من 1954_1955 وتمتد إلى غاية 1956)

وهي مرحلة قصيرة وتمت في ظروف صعبة تخللها إلقاء القبض على أحد شخصياتها وهو (علي محساس)، وكانت هذه المرحلة تضم كلا من الشخصيات التالية : (مراد طربوش) وهو المؤسس والمكلف من طرف المرحوم (محمد بوضياف) بالتأسيس، (بن سالم نور الدين، ذوم أحمد، غراس عبد الرحمان، صالح الونشي، سويسي عبد الكريم، أحمد طالب الإبراهيمي).

المرحلة الثانية (1956)

وتضم كلا من (محمد البجاوي) المكلف بالإشراف علي الإتحادية من طرف المرحوم (عبان رمضان) ومن (.C.C.E)، وكان (محمد البجاوي) عضوا فيه و(بوعزيز السعيد وبولحروف) الذي أصبح فيما بعد ممثلا لجبهة التحرير بروما وسفيرا للجزائر في روما أيضا بعد الإستقلال و(بومنجل أحمد) الذي أصبح أول وزير للأشغال العمومية بعد الإستقلال، وتضم كذلك (العدلاني قدور)، (منجي حسين)، (سويسي عبد الكريم) الذي رافق تأسيس "اتحادية جبهة التحرير" إلى غاية الإستقلال، وأصبح سفيرا للجزائر في كوبا، ثم رئيسا "للودادية الجزائرية بأوربا".

وكذا (أحمد طالب الإبراهيمي) الذي كُلِّف بشؤون الطلبة وأصبح بعد الإستقلال وزيرا للتربية، ثم وزيرا للإعلام والثقافة، فوزيرا للخارجية، (بن سالم، المهداوي حسين وسيد علي مبارك إبراهيم).

المرحلة الثالثة : (1957)

تضم كلا من (عمر بوداوود) رئيسا للإتحادية و(بوعزيز السعيد وبومنجل أحمد ومحمد حربي) الموجود حاليا بباريس حيث درّس في إحدى جامعاتها، وهو مؤرخ صدرت له عدة كتب عن جبهة التحرير والحركة الوطنية وأرشيف الثورة الجزائرية. وتضم أيضا (عروج مسعود، العدلاني قدور، منجي حسين).

المرحلة الرابعة والأخيرة: (من 1958 حتى سنة الإستقلال 1962).

وتضم كلا من (عمر بوداوود، بوعزيز السعيد، علي هارون) الذي أصبح عضوا في "المجلس الأعلى للدولة" في عهد المرحوم (بوضياف)، إضافة إلى (عدلاني قدور وسويسي عبد الكريم).

فقد أنيطت عدة مهام رئيسية وحاسمة لرئيس "اتحادية جبهة التحرير" بفرنسا السيد عمر بوداوود الذي خلف محمد البجاوي المعتقل في سجن (فران Fresnes) بضواحي باريس، ومن أبرزها خلق سياسة اللاأمن في فرنسا، وذلك قصد الضغط على الحكومة الفرنسية لتبقي على الحد الأدنى من قواتها في فرنسا لمواجهة الوضع الحربي فوق ترابها والتخفيف على جيش التحرير في الجزائر، ويستلزم ذلك تأسيس خلايا للفدائيين الجزائريين في فرنسا مكلفة أولا بالدفاع عن نفسها، وأُسندت رئاسة هذه الخلايا إلى أحمد دوم ثم إلى عبد الكريم السويسي فيما بعد، وخلال هذه الفترة تمّ تعيين (السعيد بوعزيز) من طرف العقيد الصّادق رئيس الولاية الرابعة "الجزائر العاصمة" وإيفاده إلى فرنسا لمساعدة اللجنة الفديرالية لجبهة التحرير بفرنسا التي تعرضت لضربات قاسية أثّرت في هياكلها وتشكيلاتها بعد إلقاء القبض على العديد من المناضلين، وقد قرر السيد عمر بوداوود تأسيس "المنظمة الخاصة" (O.S.) أي (Organisation Spéciale) على غرار (O.S.) التي كان "حزب الشعب الجزائري" (P.P.A.) قد أسّسها ولا غرابة في ذلك، إذ اقتدى عمر بوداوود بحزب الشعب في الموضوع، وهو الذي كان مناضلا في صفوفه.

وكانت عملية نقل الحرب إلى فرنسا خيارا أساسيا اتخذه (C.C.E.)، كما يقول المرحوم (محمد البجاوي Mohamed Lebjaoui) وهو يعين على رأس الإتحادية، ويشرح في كتابه *"حقائق حول الثورة الجزائرية" "Vérités sur la Révolution Algérienne"* سياسة نقل الحرب إلى قلب أرض العدو كما ورد في هذا المصدر والتي تتخلص في القيام بعمليات انتقامية في المدن والأرياف الفرنسية، كلما ارتكب الإستعمار الفرنسي في الجزائر أعمالا إجرامية ضد الشعب الجزائري، وكل جزائري يسقط شهيدا في الجزائر يقابله سقوط فرنسي مماثل في فرنسا. وهذا يندرج

ضمن سياسة تحسيس الرأي العام الفرنسي بما يجري في الجزائر من جرائم يرتكبها ضد الشعب الجزائري كل يوم، وليعلم الرأي العام الفرنسي بأن ما يجري في الجزائر يرتكب باسمه وهو مسؤول عن ذلك وسوف يحصد ثمار هذا التجاهل الواضح.

ويؤكد المرحوم محمد البجاوي بأنه من بين الوصايا التي حمّلها إياه المرحوم عبّان رمضان أن يحتل موضوع الدم الصفحات الأولى في الجريدة الفرنسية، وقد شرع البجاوي في تنظيم هياكل الإتحادية، واهتمّ بموضوع تشكيل مجموعات فدائية (Les Groupes de Choc) تتولى القيام بأعمال تخريبية في قلب أرض العدو، وحل عمر بوداوود محل محمد البجاوي الذي اعتقل وجمع من رفقائه و أودعوا سجن فران، ومن بين هؤلاء الدكتور (أحمد طالب الإبراهيمي وصالح الونشي والعياشي ياكر) ومناضلين آخرين وواصل عمر بوداوود المسيرة بكل حزم وعزم، وظلت فكرة نقل الحرب إلى أرض العدو أمرا لا مناص منه.

ولكن إنجاز هذه المهمة فوق أرض العدو يتطلب مهارة و تدريبا لمناضلين قادرين على النهوض بهذه المهمة الصعبة، الأمر الذي يتطلب تدريب مجموعة من الفدائيين على كافة أنواع التخريب وضرب عصب الإقتصاد الفرنسي.

وتصادف أن مرّ عمر بوداوود بالمغرب وهو على سابق معرفة بمراكز "خميسات ولاراش" في هذا البلد واتفق مع قيادة الولاية الخامسة لتتعهد بتدريب فدائيين جزائريين يتم إرسالهم سرًّا من فرنسا عبر طرق مختلفة تمهيدا للشروع في تطبيق سياسة شن الحرب داخل أرض العدو قصد إشعار الرّأي العام الفرنسي بما يجري في الجزائر من جرائم يقوم بها الجيش الفرنسي وإرباك العدو وتشتيت قواته لتخفيف الضغط على جيش التحرير و الشعب الجزائري عموما.

وفعلا تم إرسال الفوج الأول من الفدائيين الجزائريين إلى المغرب في خريف 1957، ويتكون هذا الفوج من 15 شخصا سافر هؤلاء عن طريق منطقة البيرين سرًّا للإلتحاق بالمغرب، وتعرضوا لتدريب شاق استغرق مدة ستة أشهر و عادوا إلى فرنسا فيما بعد لأداء مهامهم التي من أجلها تم إعدادهم وتدريبهم، واصطحب هؤلاء معهم ثلاثة خبراء (Artificiers) تم تعيينهم من طرف قيادة الولاية الخامسة ووضعوا تحت تصرف (المنظمة الخاصة ,(Organisation Spéciale (O.S.) التابعة لإتحادية جبهة التحرير بفرنسا، وهؤلاء الثلاثة هم : (محمد وزناجي) و(عبد الرحمان سقالي) و(شايب مبروك).

وكان هؤلاء الثلاثة الوارد ذكرهم مكلفين بأعمال مباشرة ضد بعض الشخصيات السياسية وترصدهم والقضاء عليهم، فهذا الفوج هو الذي تولّى في 27 مايو 1957 اغتيال الخائن علي شكّال في (ملعب كولومب Stade Colombe) بضواحي باريس، وكان علي شكّال جالسا بجانب رئيس جمهورية فرنسا (روني كوتي René Coty)، والذي قام باغتياله فدائي يُدعى محمد صدوق ولا يزال حيًّا ويعمل في حقل التجارة بمدينة "البليدة"، وقد شاءت الأقدار أن أتعرّف عليه في إحدى ملتقيات التّاريخ بالمركز الوطني للدراسات التاريخية بالأبيار، وقد قام هذا الفوج بتنفيذ عملية اغتيال الإقطاعي الفرنسي المعروف (بورجو) صاحب المزارع الكبرى في متيجة بالجزائر وكانت اتحادية جبهة التحرير حصلت على قائمة بأسماء لشخصيات معادية لجبهة التحرير وذلك بفضل تعاون بعض أفراد من الشرطة الفرنسية ذات الأصول الجزائرية، وكان المكلف بهذه الأفواج كلها (Groupe de Choc) هو سعيد بوعزيز، ويذكر علي هارون في كتابه الوارد الذكر أن هناك بعض العسكريين من أصل جزائري في الجيش الفرنسي قد تعهدوا

لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا بتزويدها بأسماء لشخصيات عسكرية ومعلومات تهم الإتحادية تستخدمها في استراتيجيتها في حربها ضد العدو وفوق أرضه.

والجدير بالذكر أن اتحادية جبهة التحرير بفرنسا كانت قد عقدت اجتماعا موسعا في إحدى الأماكن بضواحي (كولن Köln) بألمانيا الإتحادية، وبالضبط في (أوبيرج دي فالكان L'auberge des Falkans) وقد ضم هذا الإجتماع كلا من رئيس الإتحادية عمر بوداوود، سعيد بوعزيز مسؤول المنظمة الخاصة وعلي هارون مسؤول الصحافة والإعلام والدفاع عن مصالح المعتقلين من مناضلي اتحادية جبهة التحرير، وقدور العدلاني، إضافة إلى عبد الكريم السويسي مسؤول المالية وموسى قبايلي رئيس الولاية الأولى "باريس" وحمّاد خداد رئيس الولاية الثانية بباريس و الحزام المحيط بباريس، وعمر غزالي رئيس الولاية الثالثة (بليون المركز Lyon-centre) والمدن المجاورة "غرونوبل وسانت إتيان" وإسماعيل منعة رئيس الولاية الرابعة "الشمال والشرق" والسيد بشير بومعزة الذي كان يحتل هو الآخر مسؤولية هامة، وقد نوقشت خلال هذا الإجتماع تطورات الوضع العام في الجزائر ووضع تنظيم اتحادية جبهة التحرير بفرنسا وقضية العمل الفدائي الذي بات من المؤكد توظيفه في ضرب المراكز الإقتصادية الحساسة ومراكز الشرطة وذلك تطبيقا لسياسة "اللجنة التنفيذية" وتوصية عبان رمضان الذي كان حريصا على فتح جبهة ثانية فوق أرض العدو ومتحمسا لها، كما ألّح بذلك على محمد البجاوي عندما تمّ تعويضه بالقيام برئاسة اتحادية جبهة التحرير و هيكلة العمال الجزائريين و دمجهم في تنظيم واحد تحت لواء جبهة التحرير بعد القضاء على تنظيم مصالي (M.N.A.) الحركة الوطنية الجزائرية الذي أسّسه بعد اندلاع ثورة نوفمبر 1954، ودخل في

صراع مع جبهة التحرير داخل الجزائر وفي المهجر، وقد أخذ يلفظ أنفاسه في فرنسا في منتصف 1957، وظلت بعض الجيوب له في شمال فرنسا "دانكيرك و"ليل" و"روبي" و"توركوان"، ولم تنته سنة 1957 إلا وكانت السيطرة الكاملة لجبهة التحرير في فرنسا بعد صراع دموي مع الأسف الشديد أسفر عن آلاف القتلى والجرحى من الطرفين.

25 أوت 1958 بداية الحرب داخل التراب الفرنسي

ساد الإعتقاد في أوساط الحكومة الفرنسية وخاصة رئيس الحكومة (ميشال دوبري) ووزير داخليته (روجي فري) أن تعيين الجنرال (دوغول) (موريس بابون Maurice Papon) على رأس محافظة شرطة باريس وإعطائه صلاحيات كاملة تمكنه من القضاء على تنظيم جبهة التحرير بباريس وفك خلاياها و إنهاء ما كانت الأوساط السياسية الفرنسية تسميه بـــ"إرهاب جبهة التحرير" و إعادة الطمأنينة إلى سكان باريس وذهب في ظن ديغول ووزرائه أن تعيين موريس بابون في هذا المنصب كفيل بتحقيق النَّصر ضد الطبقة العاملة الجزائرية في العاصمة باريس وقد خاب ظنه وساء تقديره، إذ بعد انتهاء مدة شهر عن اجتماع "كولن" بألمانيا الذي ضمَّ قادة تنظيم جبهة التحرير بفرنسا في 25 جويلية، وتقرر في هذا الإجتماع فتح جبهة ثانية فوق أرض العدو في 25 أوت أي بعد مرور شهر على الإجتماع، وقد ظل هذا التاريخ مجهولا إلا للقادة المجتمعين في كولن وجماعة "القوة الخاصة" الفدائيين، ولم يبق إلا الإنتقال إلى تطبيق ما اتفق عليه "المجلس التنسيقي والتنفيذي" (C.C.E.) الذي كان قد عهد إلى محمد البجاوي لتجسيد ذلك ميدانيا، غير أنه للأسف لم تدم رئاسة محمد البجاوي لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا إلا شهورا قلائل حتى ألقي عليه القبض وأودع سجن فران مع جمع من زملائه،

ورغم قصر مدة رئاسته للإتحادية إلا أنه قام بإنجاز عدة أعمال تتعلق أولا بهيكلة العمال المهاجرين الجزائريين في فرنسا وربطهم مباشرة بالكفاح المسلح في الجزائر، وأنهى الفوضى السائدة التي كانت تحكم علاقات العمال المهاجرين الجزائريين بفرنسا والداخل فيما يتعلق بقضية اشتراكات وتبرعات المهاجرين لفائدة جيش التحرير ومكاتب الدعاية في الخارج، إذ كان المهاجرون في بداية الأمر يجمعون إشتراكاتهم الشهرية و يقومون بإرسالها إلى الوطن لتحول إلى جيش التحرير لدعم المجهود الحربي، وكان القبائل يرسلون اشتراكاتهم إلى منطقة القبائل، وعندما قدم عمر بوداوود إلى باريس كان من بين الأهداف الأساسية التي أسندت إليه من طرف (.C.C.E) وبواسطة المرحوم عبان رمضان هو فتح جبهة ثانية فوق أرض العدو، وقد درس هذا الموضوع في مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، ومنذ هذا التاريخ تمّ إدماج نضال المهاجرين الجزائريين رسميا في النضال الوطني في الداخل، وقد تم التلاحم بين الداخل والمهجر وذلك من أجل هدف واحد هو استقلال الجزائر، وقد أراد فدائيو جبهة التحرير بفرنسا الرّد على سياسة "الأرض المحروقة" التي شنّها الإستعمار الفرنسي ضد شعبنا في الجزائر. وكان الهدف الأسمى في الحرب التي تقرّر خوضها فوق التراب الفرنسي هو فك الحصار على الشّعب الجزائري وخاصة بعض المناطق التي تعرضت للضّغط الشديد، والتي تمّ التركيز عليها مثل منطقة الأوراس وتشتيت القوات الفرنسية و تحسيس الرأي العام الفرنسي بما يجري في الجزائر.

فقد تحدّثت عدة كتب على الجبهة الثانية التي فتحتها جبهة التحرير بفرنسا منها كتاب علي هارون *"الولاية السابعة _حزب جبهة التحرير بفرنسا 1954_1962"* ، غير أن كتاب (ريمون موال) *"7 سنوات من الحرب في فرنسا"* :

Rymond Muelle : *"7 Ans de guerre en France, quand le F.L.N. frappait en métropole"*

من أبرز الكتب التي قدمت لنا تفاصيل عن بداية فتح جبهة ثانية بفرنسا من طرف "إتحادية جبهة التحرير "*Fédération de France*" وبأوامر من القيادة في الداخل وذلك قصد إرباك العدو، فقد أورد المؤلف في الفصل السابع وفي الصفحات (122 إلى 137) من هذا الكتاب أنه في 27 أوت 1958 أي-بعد يومين من اندلاع الحوادث في عدة مدن فرنسية فقد سجلت المصادر الرسمية الفرنسية عشرات الحوادث الإرهابية حسب تسمية الكاتب، إذ خلال 3 ساعات قامت جبهة التحرير بارتكاب عدة أعمال تخريبية على مستوى كامل التراب الفرنسي.

ففي منطقة (لوهافر Le Havre) تمت أعمال تخريبية وإضرام مستودع للبنزين ومصفاة بترول، وقد مات من جرّاء هذه الأعمال التّخريبية أحد منفذي هذه العملية من الفدائيين الجزائريين، وفي (غابة فانسان Bois de Vincennes) تمت محاولة تخريب مستودع لصناعة الخراطيش، وأسفرت العملية عن مقتل شرطي، كما قُتل جزائري واعتقل جزائري آخر.

واستهدفت هذه الأعمال التخريبية مدينة مرسيليا ثاني مدن فرنسا بعد باريس، حيث أحرق الفدائيون مستودعا للبنزين تملكه شركة "شل".

وفي ناربون تمّ إضرام مستودع للبنزين، وفي تولوز تمّ إشعال النار في مستودع للبنزين أيضا، أما في جانفي فقد تم إضرام مستودع للبنزين كذلك.

ويورد مؤلف كتاب *"7 سنوات من الحرب في فرنسا"* عندما قررت جبهة التحرير ضرب الميتروبول، أنه غداة 28 أوت أي بعد يومين من شن عدة هجومات على مستوى التراب الفرنسي في 25 أوت صرّح فرحات عباس لوكالة أسيوشتيد بريس الأمريكية معقبا على فتح جبهة ثانية فوق التراب الفرنسي في 25 أوت 1958 قائلا : "إن نقل

الحوادث إلى قلب فرنسا كان قد تقرر بعد حوادث 13 مايو 1958، وقد أعطينا أوامر بخصوص حياة البشر التي يجب أن تحترم"، وفي رأي ريمون موال فإن هذه الأوامر لم تعط أبدا ذلك أن أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين والشرطة تضاعفت بعد ذلك وخاصة إزاء البوليس والجزائريين الذين يعملون كعملاء لفرنسا.

وبدءً من 28 أوت شرعت السلطات الفرنسية في تطبيق مخطط العمل، وذلك بإسناد الحراسة إلى قوات الجيش وتتولى هذه القوات حراسة الأماكن الحساسة، كما أُلغيت الإجازات بالنسبة لأعوان الأمن لمواجهة الوضع المتدهور.

وتضاعفت عمليات الملاحقة والتفتيش بالنسبة لعمال شمال إفريقيا (والجزائريون بالخصوص)، ورغم كل هذه الإجراءات فإن أعمال الفدائيين الجزائريين بقيت متواصلة وبشكل مكثّف وشملت كافة التراب الفرنسي، وتمّ التركيز بصفة خاصة على باريس العاصمة، ففي نهج (ليل Lilles) بالحي السابع من باريس تم اغتيال ضابط أروبي واغتيال اثنان من المواطنين الجزائريين، كما تعرّض مصنع في "كونفلان" إلى نيران الفدائيين و ظلت ألسنة الدخان تعلو في الجو مدّة من الزمن، كما تمت محاولة تخريب لميناء "لوهافر" وتمّ خلالها اعتقال 9 جزائريين من بينهم اثنان أصيبا بجروح خلال تنفيذ العملية.

وينقل (ريمون موال Rymond Muelle) في كتابه "7 سنوات حرب في فرنسا" في الصفحة 125 من كتابه بأن : (C.C.E) أذاع بيانا عبر راديو القاهرة جاء فيه بالخصوص ما يلي :

"إن الضربات التي قام بها الوطنيون الجزائريون في الأسبوع الأخير ضد مصافي البترول في فرنسا تشكل الهجوم الأول ضمن إطار

المخطط في نقل الحرب إلى التراب الفرنسي من أجل تحرير الجزائر، وإن جبهة التحرير قد أعطت تعليمات للفدائيين الجزائريين في فرنسا لتوجيه ضربات موجعة إلى العدو".

ويؤكد المصدر الوارد الذّكر بأن تعليمات جبهة التحرير المتعلقة بضرب العدو في عقر داره قد طبقت من طرف الفدائيين حرفيا، وقد توالت أعمال إغتيالات للجيش وضربت المصالح الإقتصادية في باريس وبقية المدن الفرنسية الأخرى.

وفي 2 سبتمبر التجأت السلطات الفرنسية إلى فرض حظر التجول على الجزائريين في باريس بدءً من الساعة التاسعة والنصف ليلا، وتشمل كافة الجزائريين السّاكنين في باريس ولا يستثني في ذلك سوى الذين لهم رخص تسمح لهم بالعمل ليلا، ولكن كل هذا لم يمنع الفدائيين الجزائريين من العمل والتحرك، فقد تعرّض مجموعة من جنود المظليين الفرنسيين إلى إطلاق النار عليهم وهم يتجولون في (شارع ميتز Rue Metz) وقد بادرت السلطات الفرنسية قبل هذا التاريخ بالقيام بعملية التدقيق في الهويات شملت 1400 شخص خلال أسبوع واحد، وتمّ خلال ذلك اعتقال 306 أشخاص.

وفي 8 سبتمبر تمّ اغتيال ضابطين فرنسيين من طرف الفدائيين، وشهد شهر سبتمبر تصعيدا من طرف الفدائيين وشملت أعمالهم باريس وضواحيها وبقية المدن الفرنسية الأخرى ولم تتوقف هذه الأعمال إلى غاية الإستقلال.

"الحَرْكة" في مواجهة جبهة التحرير
أو مخطط موريس بابون
للقضاء على تنظيم "جبهة التحرير" بباريس

كان الجنرال دوغول وهو يعين موريس بابون على رئاسة محافظة شرطة باريس على بيِّنة من الأمر بكفاءة هذا الرجل التي اكتسبها خلال وجوده في الجزائر كواليا على قسنطينة ومكلفا بالإدارة فيها، وهو في رأي الجنرال دوغول -رئيس جمهورية فرنسا- قادر على تطهير باريس عاصمة فرنسا من إرهاب جبهة التحرير، وقد منحه الجنرال دوغول "شيك على بياض" أو (Carte blanche) في التصرف إزاء هؤلاء "الإرهابيين" الذين زرعوا الرعب في قلوب سكان باريس، وحولوا حياة سكانها إلى جحيم، الأمر الذي جعل المسؤولين الفرنسيين يفكرون جيدا في وضع حدّ لهؤلاء الجزائريين الذين تمرّدوا على فرنسا في الجزائر وفي فرنسا أيضا، وكان موريس بابون في رأي دوغول وحكومته الفارس المغوار القادر على كسر عظام جبهة لتحرير في العاصمة الفرنسية باريس.

وفي مارس 1958 تمّ تعيين موريس بابون (91 سنة، نزيل سجن لاسانتي)، على رأس محافظة شرطة باريس، وما إن استلم موريس بابون منصب على رأس محافظة شرطة باريس ومقاطعة السين حتى وجد نفسه

في وضع بالغ الصعوبة، فتنظيمات جبهة التحرير مزروعة في كامل خريطة فرنسا الجغرافية، وأصبحت جبهة التحرير تشكّل جهازا قويّا بكامل عددها وعدتها، وبمناضلين تمرّسوا بقواعد النضال منذ "نجم شمال إفريقيا" 1926 إلى "اتحادية جبهة التحرير بفرنسا".

وبعد مضي خمسة أشهر من توليه منصبه حتى انفجرت في وجهه حرب داخل فرنسا بقيادة جبهة التحرير الرّامية إلى فتح جبهة ثانية داخل أرض العدو قصد إرهاقه وتشتيت طاقته وتمزيق قوته والتخفيف على الجبهة الداخلية التي أرادت أن تنتقم من الإستعمار الفرنسي الذي يقود حربا تدميرية ضد الشعب الجزائري في الجزائر شملت البلاد والعباد، وأتلفت الزرع والضرع، وقد تشكلت فرق للفدائيين الجزائريين في فرنسا لملاحقة رجال الأمن والخونة و"الحَركَة"، فقد نجى (جاك سوستيل) بأعجوبة من الموت على يد فدائيين جزائريين أطلقوا عليه النار وهو داخل سيارته في شارع "فيرديناند" بالقرب من "الشانزيلزي"، كما قتل هؤلاء الفدائيون الخائن علي شكّال نائب رئيس "المجلس الوطني الجزائري" في ملعب "كولومب" بضواحي باريس وهو جالس بجانب رئيس الجمهورية (روني كوتي René Coty).

كما تمت محاولة اغتيال (سيد قارة) في منطقة (نويي Neuilly)، وفي 23 أوت 1959 قام إثنان من الفدائيين الجزائريين وهما : (سليمان مدادي وفراش غريب) باغتيال السيناتور السابق (شريف بن حبيلس) وهو من أعيان مدينة قسنطينة، وقد تمّ اغتياله في مدينة (فيشي Vichy) المشهورة بمياهها العذبة، كما طارد الفدائي (هبجاوي) النائب في البرلمان الجزائري (روبير عبد السلام)، وقد أصابه بعدة رصاصات وهو يقطع الطريق متوجها إلى مكتبه في شارع (الجنرال أبيرت Général Appert)،

وكان الفدائيون الجزائريون في فرنسا مندرجين في "المنظمة الخاصة" (O.S.) التي يرأسها أحد أقطاب قادة إتحادية "جبهة التحرير بفرنسا" وهو (بوعزيز رابح).

ويذكر (ريمون موال Raymond Muelle) في كتابه *"7 سنوات من الحرب في فرنسا_عندما ضربت جبهة التحرير في الميتروبول"* بأن الحاج عبد القادر بن ركروك كاتب الدولة للشؤون الجزائرية تعرّض في شارع (سوفران Avenue Suffren) بباريس لمحاولة اغتيال، ونجى من الموت، وهو لا يزال على قيد الحياة والتقيته مرارا وقد بلغ من العمر أرذله.

كما أصيب "أحمد جبور وهو من عملاء فرنسا بجروح خطيرة في شارع (جوفروي سانت هيلار Geoffroy Saint-Hilair).

وكان لابد من مواجهة هذا الوضع الخطير الذي آلت إليه الحالة الأمنية في باريس وضواحيها، وكان على موريس بابون اجتثاث هذه الظاهرة اللاأمنية التي غدت تنتشر في باريس والتي وراءها فدائيون جزائريون كوّنتهم اتحادية جبهة التحرير لزرع الرعب والهلع في قلوب سكّان باريس الذين اعتادوا الحياة الآمنة المطمئنة، في حين كان على الجبهة الأخرى من المتوسط دماء تجري صباح مساء وقودها مواطنون ووطنيون جزائريون عقدوا العزم على استرداد السيادة الوطنية التي اغتصبها منهم الفرنسيون منذ 1830، وكانت سياسة موريس بابون التي وافق عليها الجنرال دوغول وحكومته برئاسة (ميشال دوبري) والرامية إلى القضاء على "التنظيم السياسي لجبهة التحرير" في قلب باريس (Organisation Politique Administrative) ويختصرها الفرنسيون بـــ (O.P.A.)، وقد رأى موريس بابون أنه من أجل تطبيق سياسته ونجاعها هو تكرير تجربته في الجزائر بإنشاء تنظيم بوليس موازي للبوليس الموجود من قبل،

ويتكون هذا التنظيم بالدرجة الأولى من "الحَرْكة" يُؤتى بهم من الجزائر وزرعهم في الأحياء الآهلة بالجزائريين مثل حي باريس 18 (Paris 18e)، وحي باريس 13 (Paris 13e).

ويرى موريس بابون أن "الحَرْكة" بحكم معرفتهم للّهجات الجزائرية وسهولة تموقعهم في هذه الأحياء لم يشعر بهم المناضلون من جبهة التحرير، ويتولى هؤلاء رصد كل تحركات الوطنيين الجزائريين والتوغل داخل أوساطهم لجمع ما يمكن جمعه من معلومات.

والحركة كما يقول المؤرخ الفرنسي (بيير فيدال ناكي) منذ تأسيس تنظيمهم في الأوراس لمواجهة الوطنيين يعتبرون مرتزقة يعملون على مساعدة الجيش الفرنسي والشرطة الفرنسية للقضاء على جيش التحرير والإبقاء على الجزائر فرنسية.

ولمعرفة دور "الحركة" في مكافحة الوطنيين الجزائريين في باريس بوسائل إجرامية يُندر لها جبين الإنسانية، وقد أطلق لهم (موريس بابون Maurice Papon) العنان وفوّضهم التصرف الكامل إزاء وطنيي جبهة التحرير قص إنهاء تنظيم جبهة التحرير (O.P.A.).

وقد صدر أول كتاب في باريس مؤخرا يكشف دور هؤلاء الحركة، وما قام به موريس ورجال شرطته لقمع نشاط الوطنيين الجزائريين في باريس وضواحيها والبالغ عددهم يومئذ حوالي 150 ألف عامل مهاجر ونسبة عالية منهم من منطقة القبائل، وهذا الكتاب بقلم (بولات فلاشات Paulette Flachat) التي أصبحت بعد الزواج (بيجو Peju) وهو بعنوان: *"Ratonnades à Paris (précède de) : les Harkis à Paris"*، وقدم له الكاتب الفرنسي التقدمي المناهض للإستعمار (فرانسوا ماسبيرو François Maspero).

والغريب أن الصحافيين الجزائريين الذين كتبوا في المدة الأخيرة حول "الحركة"، وأخص بالذكر منهم الصحافيين المعربين لم يطّلعوا على الكتاب ولا يعرفون دور "الحركة" في محاولة إجهاض تنظيم ثورة التحرير في باريس وضواحيها حيث قيادة تنظيم الجبهة، ويجهلون مدى الدور القذر والجرائم التي ارتكبها هؤلاء من خلال تنظيمهم كقوة شرطة موازية، وظلت أعمال هؤلاء الإجرامية سواء في الجزائر أو فرنسا في منأى عن الحساب والعقاب، وكان موريس بابون معجبا بشجاعة هؤلاء ودورهم الذي اضطلعوا به في الجزائر هم وفرق المصالح النفسية (S.A.S.).

وقد عرف موريس مدى فعالية هؤلاء "الحَرْكة" أو (القوة المساعدة La force police auxiliaire) في الجزائر خلال سنتي 1956-1958، وعندما سُئل مورِيس في 18 مارس 1961 من طرف المجلس الأعلى لمحافظة السين لماذا التجأ هؤلاء "الحَرْكة" للقضاء على تنظيم جبهة التحرير في باريس أجاب قائلا : "مدة سنتين من عملي في قسنطينة خلال سنتي 1956-1958 تعرفت على الحرب التخريبية، ومن أجل القضاء على تنظيم جبهة التحرير (Casser le F.L.N.) في الميتروبول ينبغي إنشاء قوة شرطة موازية تتحرك بسرية دون أن تخضع للرقابة في أعمالها التي تمارسها وهي تؤدي رسالتها"، وقد كوّن موريس بابون فريقا من العسكريين ومنهم "العسكريين الضابطين كونيبال وبيدينجر، وكان هؤلاء من مساعدي موريس بابون السابقين عندما كان في قسنطينة وانعكف هؤلاء على الدراسة تحت قيادة السلطة العليا (للعقيد تيرسي (Colonel Terce المختص في الشؤون الجزائرية في نهج ليل في حي باريس السابع، وبعد الدراسة تمّ الشروع في تجنيد "الحَرْكة" الذين سوف تتكون منهم قوة الشرطة المساعدة (F.P.A.) والشروع في تدريبهم

مدة 8 أيام في قواعدهم في منطقة (فور دونوزاي Fort De Noisy-le sec)، وفي (روما نفيل Romainville) ومعظم هؤلاء جيء بهم من الجزائر، وكان هؤلاء يتقاضون أجورهم على قدم المساواة مع موظفي الشرطة في الميتروبول، وقد بلغت أجورهم ما بين 80 ألف إلى 100 ألف فرنك فرنسي قديم، وكانت أجرة محترمة بمقياس ذلك الوقت، وكان أول الذين تمّ تجنيدهم من هؤلاء "الحرْكة" قد تم زرعهم في الحي الثالث عشر في 20 مارس 1960، وذلك بعد انتهاء مهمة تدريبهم و تزويدهم بالتعليمات و المعلومات التي يستحقونها وهم يباشرون عملهم وسط الوطنيين الجزائريين وذلك ضمن سياسة "حارب محمد بـــ محمد".

وتقول مؤلفة الكتاب (بولات بيجو Paulette Peugeot) في كتابها الوارد الذكر أنه ما إن تمت عملية زرع هؤلاء الحركة في الحي الثالث عرش في كل من "ميترو إيطاليا" وفي المقاهي المتناثرة في تلك المنطقة

وفي (شارع المحطة Boulevard de la gare) وفي كل الأماكن التي يتواجد فيها المهاجرون الجزائريون في هذا الحي الذي كان آهلا بالسكان الجزائريين، وما إن استقر هؤلاء "الحَرْكة" في هذا الحي حتى بدأ الإرهاب من طرف هؤلاء "الحَرْكة" إزاء الجزائريين الساكنين في الحي والأحياء المجاورة، وقد سارت أعمالهم في الحي وغدا الناس في الصيدليات وفي المقاهي وفي محلات بيع السجائر لا يتحدثون إلا عن هذه الظاهرة الجديدة التي حلّت بحيهم، وكثرت عملية توقيف الجزائريين من طرف هؤلاء "الحركة" والتدقيق في هويتهم وتفتيشهم تحت تهديد السلاح، وكان هؤلاء لا يتحركون إلا جماعة كل يقوم بدوره شاهرين أسلحتهم في وجوه المارة من الجزائريين وكثيرا ما يتساءل الفرنسيون عن أسباب وجود هؤلاء وممارستهم التي انتشرت كالنار في الهشيم وسط سكان حي

باريس الثالث عشر، وقد تمادى هؤلاء "الحَرْكة" في استفزاز المهاجرين الجزائريين صباح مساء في هذا الحي، بل إن الأمر بلغ بهم إلى تجريد هؤلاء المهاجرين من أموالهم و نهبها وتوزيعها وهم لا يخشون إلاًّ ولا ذمّة!، حيث يتمتعون بحماية كاملة من إدارة الشرطة برئاسة موريس بابون، بل إن البعض من هؤلاء المهاجرين الجزائريين الساكنين في بعض الفنادق التي تم حجزها إجباريا لفائدة "الحَرْكة" لم يعودوا يستلمون بريدهم، كما يتعرض التجار الجزائريون في الحي إلى ضغوطات "الحَرْكة" الذين يطلبون منهم التعاون على مطاردة المناضلين الجزائريين وتزويدهم بتحركاتهم ونشاطهم النضالي ضمن جبهة التحرير وخلاياها المزروعة في قلب باريس.

وقد أخذ سكان الحي من الفرنسيين يبدون انزعاجهم من هؤلاء "الحَرْكة" الساكنين في فنادق حجزت خصيصا لهم وذلك لسلوكهم السيئ، كما أن جو اللاأمن غدا يخيم على هذا الحي بعد أن غشاه "الحَرْكة" بفلولهم واستولوا عليه بقوتهم وبطشهم لا تأخذهم رحمة ولا شفقة تتحكم في نفوسهم روح الإنتقام من الوطنيين، فقد قدّم السكان الفرنسيون احتجاجا إلى السلطات المعنية في الحي ضد الضجيج الذي يحدثه هؤلاء "الحَرْكة" ليلا مما يسبب إزعاجا للسكان ويطرد النوم عنهم وهم أناس يعملون ويتطلب منهم الأمر الإستيقاظ مبكرا، وقد ساءت سمعة هؤلاء "الحَرْكة" وضجّ منهم الوطنيون الجزائريون، وأغلب سكان الحي من الفرنسيين خاصة بعد أن صدرت عنهم أعمال مشينة منها الإعتداء على الحرمات، حيث تذكر زوجة أحد الشبان لجزائريين وهي فرنسية الأصل أنها تعرضت لاعتداء جنسي من طرف "الحَرْكة" الذين قاموا باغتصابها ليلا، وقالت إن زوجها يرفض تقديم شكوى ضد هؤلاء خوفا من الإنتقام.

كما أن أحد الشبان تعرض لاعتداء من طرف "الحَركة" في شارع (بلانكي Boulevard Blanqui)، عندما كان عائدا إلى منزله، وتقول (بوليت بيجو Paulette Peugeot) في ص 32 من كتابها الوارد الذكر أن سياسة المداهمات والإختطاف وأعمال العنف ضد السكان في هذا الحي أصبحت الخبز اليومي "للحَركة" المتمركزين في الحي الثالث عشر من باريس، وأن جوا من الخوف والهلع يسود كافة أوساط المهاجرين الجزائريين المقيمين في هذا الحي، والذين غدوا عرضة للمداهمات والتفتيشات اليومية من قبل جماعة "الحَركة" الذين نغَّصوا حياة السكان، كما أن السكان الفرنسيين في هذا الحي أصبحوا هم الآخرون يشعرون بالقلق وعدم الإرتياح من وجود هؤلاء في وسطهم، الأمر الذي دعا عدة شخصيات من الحي الثالث عشر، وفيهم رجال الدين المسيحيين وجماعة النقابات العمالية (C.F.T.C.) (G.GT.) ومناضلوا الحزب الشيوعي الفرنسي (P.C.F.) و"الحزب الإشتراكي الموحد" (P.S.U.) أن تتفقا معا ضمن إطار مواجهة عدوان "الحركة" المتزايد في حيهم، وقد دعا هؤلاء جميعا عدة رجال من الصحافة الفرنسية قصد إطلاعهم على ما يجري في حيهم من جرائم يقوم بها أفراد من "الحَركة" ضد الجزائريين بصفة خاصة.

وقد قدم هؤلاء جميعا للصحافيين الفرنسيين عدة شهادات عن حوادث حية شاهدة على جرائم هؤلاء "الحَركة" وما يقومون به من اعتداءات ضد الجزائريين.

وكانت أقوى شهادة حول هذا الموضوع هي شهادة امرأة أكدّت للصحافيين أنها تسمع أصواتا وصراخا ينم عن الألم ينبعث من دهاليز تحت إحدى المقاهي التي يحتلها "الحَركة" وهم يمارسون

التعذيب بشتى أنواعه، والإستنطاق بمختلف الوسائل، وقد انضمت أصوات العديد من السكان إلى صوت هذه المرأة وأكّدوا بأن شهادتها شهادة حقيقية.

وبعد الإجتماع بهؤلاء الصحافيين وإطلاعهم على شهادات لأناس شاهدوا بأعينهم وسمعوا بآذانهم ما كان يرتكبه "الحَرْكة" من جرائم ضد السكان الجزائريين من بني قومهم "وهم لا يسألون عما يفعلون"، فالشرطة تحميهم وبابون يقدم لهم الستر الكامل، وقد فوجئ موريس بأسئلة محرجة وجهها له (كلود بوردي Claude Bourdei) وهي مكتوبة يسأله فيها عن قصة وجود رجال شرطة في الفنادق مع السكان وما محل وجودهم فيها في الحي الثالث عشر من باريس، واستعمال بعضا من دهاليز هذه الفنادق لأغراض الإستنطاق والتعذيب التي كان يقوم بها رجال "الحَرْكة" ضد المناضلين الجزائريين، وعلى ضوء هذه الوقائع والأحداث نشر (التجمع من أجل العمال Collectif d'Action) التابع للحي الثالث عشر من باريس بيانا عقب الإستماع إلى شهادة عدة شخصيات وطالبوا بسلام متفق عليه بين فرنسا والوطنيين الجزائريين، وقال البيان : "إنه منذ إسكان هؤلاء "الحَرْكة" المتعاونين مع الشرطة الفرنسية فقد لوحظ وقوع عدة أحداث إرتكبها هؤلاء "الحَرْكة" وهناك أكثر من شهادة حول سلوكهم الإجرامي وممارستهم القمعية ضد الجزائريين القاطنين في الحي الثالث عشر من باريس.

وقد تأكد من خلال شهادات العديد من سكان هذا الحي أن هؤلاء "الحَرْكة" كانوا يمارسون شتى أنواع التعذيب خلال استنطاقهم للوطنيين الجزائريين الأمر الذي أثار غضب سكان هذا الحي عن تجاوزاتهم، والغريب أن محافظة شرطة باريس ما إن اطلعت على هذا البيان حتى أصدرت

بيانا مضادا كذبت فيه بصفة قطعية ما ورد في بيان "جماعة الحي الثالث عشر للعمل"، كما أن وزارة الداخلية هي الأخرى أصدرت بيانا حاولت فيه تبرير سلوك الشرطة المساعدة للبوليس.

وقال هذا البيان "إن دور الشرطة المساعدة لبوليس والمتكونة في معظمها من "الحَرْكة" هو مساعدة البوليس البلدي في مهامه المتعلقة بحماية عمال شمال إفريقيا، وأنكر البيان وجود تجاوزات من طرف قوة الشرطة المساعدة (F.P.A.)، وأضاف هذا البيان "إن دور الشرطة المساعدة للبوليس والمتكونة في معظمها من "الحَرْكة" هو مساعدة البوليس البلدي في مهامه المتعلقة بحماية عمال شمال إفريقيا، وأنكر البيان وجود تجاوزات من طرف قوة الشرطة المساعدة.

وسرعان ما قام جماعة الحي الثالث عشر بباريس بإصدار بيان آخر دعوا فيه رجال الصحافة إلى زيارة الفنادق التي يقيم بها هؤلاء "الحَرْكة"، وقامت فعلا مجموعة من هؤلاء الصحافيين بزيارة أحد الفنادق والوقوف على الحقيقة، وقد وقع الإختيار على واحد من هؤلاء الفنادق التي يسكنها جماعة من الحركة، والواقع في 9 (شارع هارفي Rue Harvey)، واستقبل هؤلاء من طرف أحد رجال الشرطة من "الحركة" بلباس مدني، ولكنه رفض السماح لهؤلاء الصحافيين بزيارة دهليز الفندق الذي كانت تجري فيه التحقيقات وتمارس فيه شتى أنواع التعذيب.

ورغم ما قيل عن هؤلاء "الحَرْكة" وما نشر حولهم من سلوك إجرامي فقد أبقت محافظة شرطة باريس عليهم وما برحت تعمل على تجنيد المزيد من هؤلاء، وهاهي المحافظة تفتح جبهة ثانية لهؤلاء متخذة من الحي الثامن عشر من باريس سكنا لهم وهذا الحي معروف

ببؤسه وتكدس آلاف من المهاجرين فيه بسبب انخفاض أسعار السكن وتوفر جو شبيه بالجو السائد في الأحياء الشعبية في الجزائر، مما حدا بعض الصحافيين الفرنسيين بوصف حي (بارباس Barbès) بأنه "قطعة من إفريقيا في قلب فرنسا".

وكان هذا الحي خلال حرب التحرير معقلا للوطنيين الجزائريين، وفيه تلتقي مختلف الجماعات التي تنشط ضمن "اتحادية جبهة التحرير" بفرنسا، ولهذه الأسباب اختارت قيادة "قوة الشرطة المساعدة" (F.P.A.) الحي الثامن عشر من باريس لتتخذه معقلا ثانيا لها لرصد كافة تحركات سكان الحي ومعظمهم جزائريون.

وبعد أن تنامى عدد هؤلاء "الحَرْكة" الذين تتشكل منهم "قوة الشرطة المساعدة" برئاسة (النقيب مونتاي Capitaine Montanei)، وقد رأت محافظة شرطة باريس أن تنامي عدد المتطوعين في هذه الفرقة والبالغ عددهم حوالي 600 فردا يستوعب توسيع الرقعة لنشاط هؤلاء ووقع الإختيار على الحي الثامن عشر من باريس، وتم حجز 3 فنادق في هذا الحي وبالضبط في (نهج لاغوت دور Rue de la Goutte d'Or)، واتخذوا من (مقهى عند فرحات Café chez Ferhat) مقرا لقيادتهم، وعلى رأس هذه القيادة النقيب "مونتاي" ويساعده الضابطان (ديروغوت Derogot) وهو فرنسي و(نيبوتشا Niboucha) من أصل جزائري، وما إن استقرت قيادة "قوة الشرطة الخاصة" في هذا الحي الذي يغطي "باربارس" و"لاشابيل" حتى بدأت هذه القوات تمارس المداهمات والتفتيشات، وعملت على غربلة سكان الحي من الجزائريين الذين أجبرتهم ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية في السكن بهذا (الغيتو Ghetto) الجزائري في قلب باريس.

وقد عرف سكان هذا الحي من الجزائريين أياما سوداء من جراء وجود قيادة "قوة الشرطة المساعدة" والمشكلة في معظمها من "الحَرْكة" الذين وجدوا ضالتهم في تعذيب بني قومهم لفائدة أعداء الوطن من المستعمرين الفرنسيين حيث وضعوا أنفسهم في خدمة الإستعمار الفرنسي ونجدهم اليوم يشكون مما حصل لهم بعد الاستقلال وتخلي فرنسا عنهم، وقد تقدموا بشكوى حول "الجرائم ضد الإنسانية" التي ارتكبت في حقهم من طرف فرنسا والجزائر معا، ويقول جماعة "الحَرْكة" في شكواهم هذه أن فرنسا تخلت عنهم والجزائر قامت بتصفيتهم حيث قتلت منهم حوالي 100 ألف من الرجال والنساء والأطفال بدون شفقة ولا رحمة، ويقول (محند حمومو Mohand Hamoumou) صاحب كتاب *"إنهم أصبحوا حركة"* *"Ils sont devenus harkis"*, Ed. Fayard, paris 1993. في حديث له لصحيفة (لوموند Le Monde) أن لفرنسا دورا كبيرا في ترك "الحركة" والتخلي عنهم ليصبحوا كبش فداء للجزائريين، ولم يجرأ (محند حمومو) على التحدث عن جرائم "الحَرْكة" في الجزائر وفرنسا حيث تعرض مئات المهاجرين الجزائريين لتعذيبه وقتلهم ومصادرة أموالهم والإعتداء على عوائلهم، وقد حاول تبرئة ساحة "الحَرْكة" من التعذيب الذي مارسه الجيش الفرنسي ومعهم "الحَرْكة" ضد الشعب الجزائري و قال: "إن الحرْكة كانوا بعيدين عن مواقع ممارسة التعذيب" وهو كلام بعيد عن الواقع و تجاهل للحقيقة التي يعرفها العام والخاص والتي توصم "الحَرْكة" بالجرائم الوحشية وكانوا مطية للاستعمار الفرنسي وجزاهم الاستعمار الفرنسي *"جزاء سنمار"* فلا هم احتفظوا بوطنهم ووطنيتهم وبقوا جزائريين ولا غدوا فرنسيين مثل الفرنسيين فقد حلت عليهم لعنة التاريخ والجغرافيا والدين فما لحقهم من الشعب الجزائري بعد الاستقلال كان رد فعل عن جرائمهم فكيف يسكت

عنهم الشعب وهم مارسوا التقتيل ضده، وقد ساعدا الاستعمار على إطالة الحرب وكانوا وقودها و"قوادها"! فقد باعوا الأرض والعرض ثم ماذا بعد وماذا يريدون اليوم؟

إن التاريخ دوّن صفحاقم وهي مكللة بالخزي والعار، ومتسمة بالجرم والجرائم في الجزائر والمهجر، فدهاليز مقاهي وفنادق "باريس 13" و"باريس 18" التي كان "الحَرْكة" متمركزين فيها شاهدة على جرائمهم التي انتشرت روائحها حتى بين السكان الفرنسيين الذين انتفضوا احتجاجا على هذه الجرائم، وقد توعدهم فدائيو جبهة التحرير بباريس الذين شنوا عليهم غارات بثّت في قلوبهم الرعب والفزع والجزع، وكان يوم 21 مارس 1961 يوما مشهودا في تاريخ نضال الفدائيين الجزائريين ضد جماعة "الحركة" حيث شنوا عليهم حملة قاتلة خلّفت العديد من القتلى والجرحى في صفوفهم في كل من (ساحة إيطاليا Place d'Italie) و(لاغوت دور La Goutte d'Or في (حي بارباس Barbès)، وقد أراد جماعة "الحَرْكة" الإنتقام من الجزائريين ردا على غارات شنها فدائيو جبهة التحرير ضد معاقل "الحَرْكة" في الحي الثالث عشر من باريس والثامن عشر منه، وفعلا قام جماعة من "الحَرْكة" بحملة شعواء ضد كل المقاهي والمؤسسات الجزائرية، وتقول (بولات بيجو Paulette Peugeot) في كتابها *"الحَرْكة في باريس"* ـوهو أول كتاب يؤرخ لجرائم "الحَرْكة" ضد الوطنيين الجزائريين في العاصمة الفرنسيةـ أن مجموعة من "الحَرْكة" قاموا في ليلة الأحد والإثنين في واحد وإثنان من شهر أفريل 1961، بحملة امتدت من الساعة العاشرة والنصف إلى غاية الساعة الثالثة من نفس الليلة، واستهدفت الرجال والمؤسسات حيث أصيبت في هذه الحملة 32 موسسة تعرضت للتخريب والنهب، بالإضافة إلى 45 مؤسسة أخرى حطمت واجهاتها وزجاجها، ويصف كتاب (بوليت بيجو)

"Ratonnades à Paris,(précédé de) : les Harkis à Paris", Ed. la Découverte 2000

أن جماعة من " الحَرْكة" توزعوا على فرق، وكل فرقة تضم عشرة أشخاص وانتشروا في حي "لاغوت دور" وتعرضوا لكل من تدل عليه ملامحه أنه من شمال إفريقيا، فلم يسلم منهم المغاربة ولا التونسيون وحتى بعضا من المارتنيك والإيطاليين والإسبان، وكان هؤلاء "الحَرْكة" مسلحين بقضبان من الحديد ومسدسات، وتعرضت المقاهي التي يرتادها معظم أهالي شمال إفريقيا إلى تخريب ونهب، كما تسببت حملتهم هذه بإصابة العديد بجروح، وقد وصف "يوم الإثنين" 2 أفريل 1961 باليوم الأسود، وتحدثت مصادر (مستشفى لاريبوازير Hôpital Lariboisière) عن أن مصالح الجراحة في هذا المستشفى أجرت 150 عملية جراحية في يوم "الإثنين الأسود" وحده لأناس كانوا عرضة لاعتداءات وحشية من طرف جماعة "الحَرْكة"، وتؤكد إدارة المستشفى المذكور أنها أخطرت مصالح الشرطة من أجل وقف هذه المذبحة ولكن لا أحد يجيب ولا هناك من استجاب، هكذا تصرف "الحَرْكة" مع الجزائريين في باريس.

إن رئيس جمهورية فرنسا (جاك شيراك) الذي يرفض الاعتراف بجرائم فرنسا في الجزائر بصفة رسمية نجده يقر بأن للحركة على فرنسا دين يجب آداؤه وخصص لهم (يوما وطنيا Hommage National) وقال شيراك إن فرنسا لم تعرف كيف تحفظ حياة أبنائها في الجزائر، ويعني بذلك "الحَرْكة"، عندما غادرت هذا البلد، وقد نظم لهم شيراك حفلا في الإيليزي حضره كبار أقطاب "الحَرْكة" وتحدث شيراك خلال هذا الحفل عن الأعمال البربرية التي ارتكبت في حق "الحَرْكة" ونسي جرائمهم ضد الشعب الجزائري في الجزائر وضد الوطنيين في المهجر، وقد شنّ جاك شيراك لوحة تخليدية لهم.

حزب (جاك شيراك) الديغولي يرفض إقامة لوحة تذكارية في باريس تخلد شهداء 17 أكتوبر 1961، و(شيراك) يدشن لوحة تخلد مواقف "الحَرْكة" ويستقبل قادقم، وقد انتصر المؤيدون لإقامة لوحة تذكارية لشهداء أكتوبر 1961.

وقد تتبعت باهتمام وأنا أعيش في باريس الجدل الدائر بين اليمين واليسار الفرنسي حول وضع لوحة تذكارية تخلد سقوط شهداء جزائريين في مظاهرة 17 أكتوبر 1961، والتي ذهب ضحيتها حوالي 300 شهيد ومئات من المفقودين، وقد دار هذا الجدل في المجلس البلدي لبلدية باريس التي يرأسها لأول مرة يساري وهو (بيرتراند دولانوي Bertrand De Lanoë) من الحزب الإشتراكي المدعم من أنصاره الإشتراكيين واليمين الفرنسي، وذلك لوضع لوحة تخليدية كذكرى في ساحة (سان ميشال Place St-Michel) لشهداء من الجزائريين سقطوا ليلة 17 أكتوبر 1961 بأوامر من موريس بابون وشرطته، وقد عارض اليمنيون بقوة فكرة وضع لوحة تذكارية لتخليد شهداء 17 أكتوبر 1961، وفي مقدمة الذين عارضوا الفكرة (جان تيبري) رئيس البلدية السابق وهو محسوب على الديغوليين، وأبدى إنزعاجه من هذه الفكرة أساسا، وقال هناك رواسب عديدة حول الموضوع فلا يحق لنا أن نشجّب هذا وذاك. أما (إيف بوزو Yeves pozzo) من الحزب الديموقراطي الفرنسي (.U.D.F) وهو حزب يميني، فقد ثارت ثائرته هو الآخر و قال "بيد أن هناك من بين الفرنسيين من قرأ التاريخ بمنظار ملوه التحيز" وتساءل قائلا "هل نحن في فترة استحضار ذاكرة الحركة أو ذاكرة الجزائريين والفرنسيين الذين اغتالتهم جبهة التحرير، وقد تحدثت صحيفة (ليبراسيون Libération) عن هذه المناسبة في مقال بعنوان *"اليمين دائما يصم آذانه حول ما وقع في 17 أكتوبر 1961"*.

"La Droite toujours sourde sur le 17 Octobre 1961"، راجع جريدة "Libération"/26 سبتمبر 2001

وقد وقع صدام بين اليمينيين واليساريين والخضر، وقد فجّر سيلفان غارال القنبلة في وجه اليمين الفرنسي الذي أبدى اعتراضا على وضع لوحة تذكارية تخلد شهداء 17 أكتوبر من الجزائريين الذين سقطوا برصاص الشرطة الفرنسية في ظل جمهورية دوغول وحكومة (ميشال دوبرت)، وقد قال (سيلفان غارال Sylvain Garel) ردا على اليمينيين : "إن موريس بابون وهو يقوم بما قام به في 17 أكتوبر 1961 ضد المتظاهرين الجزائريين لم يكن يتصرف بإرادته بل كان يتصرف بأوامر من الجنرال دوغول شخصيا بصفته رئيسا للجمهورية، واغتاض اليمينيون عندما تمّ التعرض لديغول شخصيا فلم يتحمل كل من (فيليب سوغان) وهو من الحزب الديغولي "التجمع من أجل الجمهورية"(R.P.R.) و(جان تيبيري) وهو ديغولي أيضا ورئيس بلدية باريس سابقا و(كلود غاوسكون) الناطق الرسمي باسم الديموقراطيين الأحرار بشدة على رئيس بلدية باريس الإشتراكي (بيرتراندولانوي Bertrand De Lanoë) بخصوص إقامة هذه اللوحة في ساحة "سان ميشال" تخليدا لشهداء من الجزائريين الذين سقطوا أثناء مظاهرة سلمية احتجاجا على فرض حظر التجول عليهم ليلا من الثامنة والنصف ليلا إلى الخامسة والنصف صباحا.

وقد سقط حوالي 300 شهيد في ليلة 17 أكتوبر 1961 السوداء، وقال (كلودغاوسكون Claude Goasguen) : "إنني أعترض بشدة على إقامة هذه اللوحة وأضم صوتي إلى بقية جماعة اليمين لوقف هذا المشروع بسبب ما ينجر عنه من توتر وقلق وسط المجموعة الفرنسية، إنها (عملية حرب C'est un acte De guerre) وسوف أكون موافقا على إقامة لوحة تخليدا "للحَرْكة" الذين سقطوا أو اغتيلوا من طرف جبهة التحرير بعد وقف إطلاق النار والإعتراف باستقلال الجزائر سنة 1962.

وفي الأخير انتصرت فكرة شيخ بلدية باريس (بيرتراندولانوي Bertrand De Lanoe) وهو من الحزب الإشتراكي، وأقيمت اللوحة، ونحن نحيي شيخ بلدية باريس في دحره للديغوليين في هذا الموضوع، وانتصر الحق على الباطل.

جرائم موريس بابون ضد الجزائريين

خلال حرب التحرير

من سنة 1956 إلى 17 أكتوبر 1961

يقول الكاتبان الفرنسيان (هيرفي هامون Hervé Hamon) و(باتريك روتمان) في كتابيهما (*حملة الحقائب les Porteurs de Valises*) متسائلين: "من يتذكر 17 أكتوبر من الفرنسيين الذي مات فيه مئات من المتظاهرين الجزائريين؟ لا أحد يتذكر! في حين يتذكر الفرنسيون الذين ماتوا في مظاهرة 8 فيفري 1962 في (ميترو شارون Metro Charonne)، لماذا يتذكر الفرنسيون هؤلاء الثمانية الذين ماتوا في هذا اليوم وهم يتظاهرون احتجاجا على جرائم المنظمة السرية (O.A.S.) التي بثت الرعب في قلوب الفرنسيين في باريس والتي زرعت الموت في الجزائر بتبنيها لسياسة "الأرض المحروقة". عندما تأكد لديها أن أسطورة "الجزائر الفرنسية" تهاوت تحت بنادق جيش التحرير وأن جزائر الآباء والأجداد قد دفنت وإلى الأبد ولم يبق أمام هؤلاء المجرمين سوى الرحيل بعيدا عن الجزائر، فحاولوا زج الشعب لفرنسي في معركتهم الخاسرة في الجزائر فلم ينالوا سوى الخسران المبين و باءوا بغضب من الله.

لم يبق في ذاكرة الشعب الفرنسي شيئا عن جرائم موريس بابون التي ارتكبها في ليلة الثلاثاء السوداء من 17 أكتوبر 1961، عندما تصدت

قوات الشرطة بأوامره لقمع التظاهرة السلمية التي نظمها المهاجرون الجزائريون في باريس تحت قيادة (اتحادية جبهة التحرير Fédération de France).

يقول الكاتبان (هيرفي هامون وباتريك وتمان) في كتابيهما "*حملة الحقائب*" : "إن هذا اليوم أزيل من تاريخ فرنسا، ونسي الفرنسيون المظاهرة السلمية التي تتكون من حوالي 30 ألف متظاهر من الرجال والنساء والأطفال والتي طافت 20 حيا من أحياء باريس المعروفة (سان ميشال St-Michel) و(أوبيرا Opéra) و(بون نوفال Bonne Nouvelle) و(جسر نوي Pont de Neuilly) و(ساحة النجمة Place de l'étoile) وغيرها من أحياء باريس".

وقد أورد الكاتبان في كتابيهما نقلا عن أحد مفتشي الشرطة بباريس أن هناك 140 قتيلا من الجزائريين في حين تتحدث مصادر جبهة التحرير عن استشهاد حوالي 300 شهيد جلهم تم إغراقهم في نهر السين، كما تحدثت مصادر الجبهة عن 400 مفقود وأين اختفى هؤلاء بعضهم ابتلعتهم أمواج نهر السين وبعضهم ظل يطفو فوق نهر السين لأيام و أيام، وفي هذه الأثناء تم اكتشاف بعض الموتى في غابتي (بولونيا وفانسان) وعدد غير معروف من هؤلاء تم التخلص منهم برميهم من الجو بواسطة الطائرات فابتلعهم البحر، وقد نشر مؤخرا أن هناك جثثا لجزائريين قتلوا في هذا التاريخ وتم دفنهم في بعض حدائق البيوت، وعندما فضحتهم مجلة (الأزمنة الحديثة les Temps Modernes) في عدد نوفمبر 1961 أي بعد مرور أقل من نصف قرن على الجريمة التي ارتكبها موريس بابون بمباركة رئيس الجمهورية دوغول ورئيس الوزراء (ميشال دوبري) و(روجي فري) وزير الداخلية، صادرت مصالح الرقابة الفرنسية مجلة "*الأزمنة الحديثة*" عقابا لها وعقابا لـــ (جان بول سارتر) الفيلسوف

الفرنسي الراحل لأن سارتر ومجلته ظلا دوما مدافعين عن القضايا العادلة في العالم، وفي مقدمة هذه القضايا الثورة الجزائرية، ففي الوقت الذي آثر فيه الصمت جميع المسؤولين السياسيين الفرنسيين المنتمين لليمين أو اليسار معا، فيما جرى في 17 أكتوبر 1961 فإن هناك حوالي 300 مثقف أصدروا بيانا ووقعوا عليه يدينون بشدة الجرائم البربرية التي ارتكبتها جمهورية دوغول الخامسة وزبانيته (ميشال دوبري وروجرفري وموريس بابون) العصابة الأربعة التي لطخت أياديها بدماء الأبرياء من المهاجرين الجزائريين، وقد وقّع على هذا البيان في مقدمة الموقعين الفيلسوف الفرنسي (جان بول سارتر J.P. Sartre) ورفيق دربه (سيمون دوبوفوار)، وقد جاء في هذا البيان الذي صدر بعد مذبحة 17 أكتوبر 1961 مباشرة وجاء فيه بالخصوص ما يلي :

"عبَّر الجزائريون بكل كرامة وشجاعة عن مواقفهم خلال مظاهرة نظموها في 17 أكتوبر 1961، وذلك إحتجاجا ضد أعمال القمع المتزايد والمسلط عليهم من طرف قوى الأمن الفرنسية، ووقف هؤلاء الجزائريون بكل شجاعة احتجاجا ضد النظام العنصري الذي فرض عليهم حضر التجول ليلا من الساعة الثامنة والنصف ليلا إلى الخامسة والنصف صباحا، وكان رد البوليس الفرنسي على هذه المظاهرة قاسيا وعنيفا.

هاهم الجزائريون يموتون من جديد لأنهم فقط يريدون أن يعيشوا أحرارا، إن ما جرى في باريس ليلة الثلاثاء 17 أكتوبر 1961 يذكرنا بالأيام السوداء خلال الإحتلال النازي لفرنسا والذي كان اليهود خلاله ضحايا النازية والنازيين وما أشبه اليوم بالبارحة، فقد شاهدنا بالأمس القريب العديد من الجزائريين وجثثهم مكدسة على أرصفة شوارع باريس، كما رأيناهم مكدسين في (قصر الرياضات Palais des Sports)،

كما شاهدنا قبل هؤلاء الجزائريين يهودا وهم يقادون إلى معسكرات الإعتقال ومحتشدات الموت في كل من "دراشني" و"أوشفيتز" ومن أجل وضع حد لهذا الوضع المؤلم وهذه الفضائح والمآسي التي تكررت على مسامعنا وأعيننا، فإنه ليس كاف علينا الإقتصار على احتجاجات معنوية، بل علينا أن ندعو جميع الأحزاب والهيئات النقابية والمنظمات الديموقراطية ليس فقط من أجل الإلحاح على الإلغاء الفوري للإجراءات غير المشرفة والعنصرية المتخذة ضد الجزائريين والمتعلقة بفرض حظر التجول عليهم، بل يجب علينا أن نبدي تضامننا مع العمال المهاجرين الجزائريين بصورة فعّالة".

وإثر نشر هذا البيان الموقع من طرف 300 كاتب ومثقف فرنسي والذي تولت مجلة (الأزمنة الحديثة) نشره، بادرت قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي إلى إصدار بيان يشجب بكل قوة جرائم بابون وشرطته ليلة الثلاثاء 17 أكتوبر 1961 ضد المتظاهرين الجزائريين في شوارع باريس ردًّا وتحديا لقوانين موريس بابون العنصرية والجائرة وجاء في هذا البيان بالخصوص ما يلي :

"إن المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي، يدعو الطبقة العاملة الفرنسية والجمهوريتين الفرنسيتين للوقوف بكل صرامة ضد سياسة الإجراءات العنصرية الموجهة ضد الطبقة العاملة الجزائرية في فرنسا، وعلى ضوء هذا فإن المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي يطالب بمبادرة من شأنها توجيه كفاح الطبقة العاملة في المصانع قصد بلورة التضامن الضروري بين العمال الجزائريين والعمال الفرنسيين.

إن مظاهرة 17 أكتوبر أكّدت لنا حتمية التخلص والإنتهاء من الحرب الجارية في الجزائر والتي يقودها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري،

وعلى ضوء هذا فإن الحزب الشيوعي الفرنسي سيسعى جاهدا إلى إقناع الطرفين الجزائري والفرنسي بإجراء حوار على قاعدة مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري ووحدة ترابه" (راجع مقالنا في صحيفة *"الفجر"* اليومية/ 22 أكتوبر 2000).

وكان (كلودبوري Claude Bourdet) الصحافي في جريدة (فرانس أوبسيرفاتور France Observateur) من الصحافيين الفرنسيين ومن الذين وهبوا قلمهم للدفاع عن قضايا الحركة في العالم، وله مواقف مشرفة إزاء الثورة الجزائرية فقد واجه موريس بابون في جلسة في المجلس البلدي لبلدية باريس وأمطره بوابل من الأسئلة حول عدد الموتى من الجزائريين في دوائر الشرطة والذين انتشلوا من نهر السين، فما استطاع موريس بابون الإجابة على أسئلة كلود بوردي و غيره، وهل "يتكلم من في فمه ماء"، كما قالت العرب.

وجرائم موريس بابون لم تبدأ مع المهاجرين في ليلة 17 أكتوبر 1961، بل إن مئات المهاجرين الجزائريين القاطنين بـــ (سان دوني St-Denis)، شمال باريس تعرضوا للتوقيف والتعذيب من طرف البوليس، بل إن هذا البوليس كثيرا ما قام برمي هؤلاء المهاجرين في نهر السين وفروعه التي تجتاز المدينة، وقد عرف فيما بعد أن هناك لعديد من أفراد الشرطة الفرنسية الذين ينتمون إلى "منظمة الجيش السري" (O.A.S.) يحملون معهم حقدا دفينا ضد العنصر الجزائري، كما أن هناك العديد من أفراد الشرطة الفرنسية من الذين ينتمون إلى أفراد "الحركة" وهؤلاء هم الآخرون جاءوا إلى فرنسا وفي قلوبهم غل ضد الوطنيين، وكانت لهم فرصة الإنتقام فانتقموا شر انتقام من الوطنيين الجزائريين في المهجر وخاصة في باريس، وتذكر المصادر الفرنسية أن هناك بعضا من أفراد

الشرطة يتعاملون مع العنصر الجزائري بناء على التعليمات التي أعطاها لهم المجرم موريس بابون الذي قال لهم ذات يوم في خطاب رسمي "سووا مشاكلكم بأنفسكم مع الجزائريين، ومهما حدث فإنكم بمنأى عن العقاب ونضمن لكم الغطاء القانوني!".

"Réglez vos affaires avec les algériens vous mêmes quoi qu'il arrive, vous êtes couverts"

وقد نشرت جريدة (فرانس سوار France soir) الواسعة الإنتشار يومئذ في 27 أكتوبر 1961 تحقيقا بقلم الصحافي (جان لوى كانسان Jean Louis Quenssen) نقلا عن شاهدين عيان أنه شاهد على الساعة الحادية عشر ليلا وقريبا من جسر (ردوشاتو Pont du Château) أكثر من 30 فردا من الجزائريين تم تجميعهم في هذا المكان وأخذ أفراد من الشرطة يرمونهم في نهر السين ومن فوق هذا الجسر، أكثر من 15 فردا من هؤلاء غرقوا والبقية الباقية حاولوا النجاة من الغرق ولكن رجال الشرطة أخذوا يطلقون النار عليهم حتى غرقوا جميعا!

يا للفضاعة والبشاعة التي اتسمت بها السلطات الإستعمارية الفرنسية إزاء الإنسان الجزائري في وطنه و في المهجر.

إجراءات (روجي فري Roger Frey) وموريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في باريس و ضواحيها فجّرت الموقف منذ أن تسلم موريس بابون مهامه كمحافظ لشرطة باريس في مارس 1958 وإعطائه صلاحيات كاملة للقضاء على تنظيم جبهة التحرير في قلب العاصمة الفرنسية باريس حيث قيادة "إتحادية جبهة التحرير" ووجود أكثر من 200 ألف عامل جزائري في باريس وضواحيها أي حوالي 40% من مجموع العمال الجزائريين الموجودين في كامل التراب الفرنسي، وكانت باريس تعتبر مركز الثقل بالنسبة لقيادة جبهة التحرير، ففيها ولد أقدم تنظيم

وطني وهو (نجم شمال إفريقيا Etoile Nord Africaine) وحزب الشعب (P.P.A) و"حركة انتصار الحريات الديموقراطية" (M.T.L.D)، ومن هنا اكتسبت باريس طابعا خاصا للحركة الوطنية الجزائرية، كما أن الحكومة الفرنسية أدركت هي الأخرى هذه الأهمية فأرادت القضاء على تنظيم جبهة التحرير في عاصمتها حتى يسهل عليها تصفية ما بقي من جيوب التنظيم في بقية المدن الفرنسية الأخرى.

وإذا كان الصراع بين جبهة التحرير وتنظيمها المتمركز في باريس والمدن الفرنسية الكبرى لم يتوقف منذ اندلاع ثورة نوفمبر 1954، فإن سنة 1961 أرادها موريس أن تكون بداية النهاية لتنظيم جبهة التحرير أو ما يسمى بـــ (la Fédération de France) فقد حشد موريس بابون كامل ترسانته القمعية وعزم على تحقيق ما تعهد به إلى دوغول "بتطهير" باريس من "الإرهابيين" الجزائريين وجعل باريس مدينة آمنة مطمئنة ينعم فيها سكانها بنعم الحياة ومباهجها، فشكّل لهذا الغرض قوة خاصة معظمها من "الحَرْكة" ولمعرفة الدور القذر الذي اضطلع به هؤلاء في باريس لمقاومة الوطنيين الجزائريين ورصد تحركاتهم ونشاطهم والتجسس عليهم في أحيائهم عليه أن يقرأ كتاب (بولات بيجو Paulette Peugeot) الذي صدر مؤخرا في باريس بعنوان*"Ratonnades à Paris (précède* de) *les Harkis à Paris"* وقام بتقديم الكتاب (بيير فيدال ناكي Pierre Vidal Naquet).

وكان هذا الكتاب قد نشر في جويلية سنة 1961 من طرف الناشر (فرانسوا ماسبيرو François Maspero)، ولكن وزير الداخلية الفرنسي آنئذ (روجي فري) قد صادر الكتاب وكان معروفا بعنصريته وحقده على الشعوب المكافحة فقد ولد في كاليدونيا الجديدة التي مازالت لحد الآن مستعمرة فرنسية، كما كانت مكتبة "فرانسوا

ماسبيرو" في الحي اللاتيني (La Joie de Lire) قد تعرضت لاعتداء من طرف منظمة الجيش السري (.O.A.S) لأنه كان متعاطفا مع الثورة الجزائرية.

وفي هذا الكتاب عن "الحَرْكة" حقائق مدهشة عن جرائمهم ضد المناضلين الجزائريين، ويقول (بيير فيدال ناكي) وهو يتحدث عن "الحَرْكة" أن كلمة "حَرْكة" قد اخترعت سنة 1955 في الأوراس من طرف العالم الإتنولوجي (جان سيرفي Jean Servier)، وهؤلاء الحركة كما يقول (فيدال ناكي) منذ اختراع إسمهم في الأوراس سنة 1955 يعتبرون مرتزقة يعملون مساعدين للجيش الفرنسي أو الشرطة الفرنسية.

أربعون سنة تمر على جرائم موريس بابون
ضد المهاجرين الجزائريين
في 17 أكتوبر 1961

من هو موريس هذا ؟ و ما مصيره ؟
واحد وتسعون سنة، نصفها قضاها كمجرم حرب

وُلد (موريس بابون) (91) سنة في 3 سبتمبر 1910، وهو أب لثلاثة أبناء، تخرّج من كلية الحقوق بدرجة ليسانس، وديلوم في الدراسات العليا في القانون العام والإقتصاد السياسي، كما درّس أيضا علم الإجتماع والنفس وشغل عدة مناصب في حياته، وعاصر عدة حكومات وعدة رؤساء جمهوريات.

المناصب التي شغلها منذ سنة 1935

- في سنة **1936** : أسند إليه منصب في مكتب الدولة لرئاسة مجلس الوزراء.
- في سنة **1937** : شغل منصبا في مكتب كاتب الدولة للخارجية.
- في سنة **1942** : إحتل منصب رئيس الدائرة والأمين العام لمحافظة شرطة (جيروند Gironde) وخلال هذه الفترة والحرب العالمية

الثانية مازالت مشتعلة، تعاون مع حكومة (فيشي Vichy) العميلة للنازية وقام بإرسال آلاف اليهود من الأطفال والنساء والشيوخ وآلاف من الفرنسيين والأجانب إلى معسكرات الإعتقال في (دراسي drancy) وأوسشفيتز ببولونيا)، ولم ينس له اليهود ذلك، وظل في دائرة الضوء إلى أن حوكم واقتيد إلى السجن، فما شفع فيه وضعه الصحي ولا تقدم سنه (91 سنة)!

- **في سنة 1945:** شغل منصب مدير في مصلحة شؤون الجزائر في وزارة الداخلية الفرنسية.

- **في سنة 1946** : عين بمنصب مدير في مكتب كاتب الدولة للداخلية

- **في سنة 1947** : عين واليا على جزيرة "كورسيكا".

- **في سنة 1949** : عين واليا على قسنطينة وشغل في الجزائر منصبا آخر قبل هذا التاريخ وهو منصب المفتش العام للإدارة بوظيفة مكلف بمهمة فوق العادة التي يرمز لها بالحروف اللاتينية (Igame).

- **في سنة 1951** : عين كاتبا عاما لمحافظة شرطة باريس، وخلال سنتي **1954-1955** شغل منصبا هاما في المملكة المغربية التي كانت يومئذ ترزح تحت الحماية الفرنسية .

- **في سنة 1956** : عين مرة أخرى في الجزائر مفتشا عاما لمنطقة الشرق الجزائري ومقر إقامته مدينة قسنطينة التي كانت تسمى مع كافة مدن الشرق الجزائري عمالة "ولاية" وخلال هذه الفترة شارك بابون في الجرائم ضد الجزائريين في قسنطينة وما جاورها.

- **ومن الفترة الممتدة من 1958 إلى سنة 1968** كان قد تعاون خلالها مع رئيس الوزراء (ميشال دوبري).

- وفي مارس **1958** : عينه الجنرال (دوغول) محافظا على شرطة باريس.

- في **17** أكتوبر **1961** : تظاهر حوالي 30 ألف جزائري في شوارع باريس في مظاهرة سلمية شاركت فيها النساء والأطفال احتجاجا على فرض حظر التجول على المهاجرين الجزائريين، وكان الرد وحشيا من طرف الشرطة التي يرأسها موريس بابون، وكان الحصاد مرا ومؤلما "حوالي 300 شهيد".

- في أكتوبر **1965** : قامت المخابرات الفرنسية باختطاف الزعيم المغربي المهدي بن بركة بمشاركة المخابرات المغربية والأمريكية والإسرائيلية من مقهى (ليب Café Lip) بـــ (سان جرمان Saint Germain)، وتمت تصفيته جسديا، ورغم هذه الفضيحة التي هزّت دوغول إلا أنه أبقى موريس بابون على رئاسة محافظة شرطة باريس، وبقي في هذا المنصب من 1958 إلى 1967.

- في سنة **1968** : تم انتخابه نائبا في البرلمان عن منطقة (Cher).

- في سنة **1969** : عين أمينا للمالية لحزب الإتحاد من أجل الجمهورية (U.D.F)

- في سنة **1971** : أصبح شيخا لبلدية (سانت أماند).

- في سنة **1972** : أصبح رئيسا للجنة المالية في البرلمان الفرنسي.

- في سنة **1973** : أصبح أيضا مقررا للمالية في البرلمان، وظل محتفظا بمنصبه هذا إلى غاية 1978.

- في سنة **1978** : عين وزيرا للميزانية في حكومة (ريمون بار) في ظل رئاسة (جيسكار ديشان) رئيس الجمهورية وبقي في هذا المنصب إلى غاية 1981.

وصول الإشتراكيين إلى الحكم
و بداية العد التنازلي في حياة موريس بابون

وصل الإشتراكيون إلى الحكم وقد كان هذا نذير شؤم، إذ بدأ العد التنازلي في حياة موريس بابون، وما كان يدري أنه على الباغي تدور الدوائر!

عاش موريس بابون أكثر من أربعين سنة وهو يتقلب في مناصب إدارية وسياسية واستطاع التعايش مع كل العهود وأكل على كل الموائد، إلا أن دوام الحال من المحال! فما لبث بعد وصول الإشتراكيين إلى الحكم في مايو 1981، برئاسة (فرانسوا ميتيران) أن اهتز وضعه، فلم يستطع أن يجد مكانه وسط هؤلاء القوم وخاصة وأن محيط (فرانسوا ميتيران) كان مليئا بشخصيات يهودية تعرف ماضي موريس بابون إزاء اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت بداية النهاية لموريس بابون عندما فتحت جريدة (لوكانار أنشيني Le Canard Enchaîné) الأسبوعية الهزلية ملفه ونشرت وثائق تؤكد تورطه في إرسال اليهود إلى معسكرات الموت في "دراسني" و"أوسشفيتز" في ظل حكومة "فيشي" العميلة التي تفاوتت مع النازيين، وهنا شعر موريس بابون بأن دنو أجله بات وشيكا وأن سنوات العجاف قد بدأت له بعد سنوات المن والسلوى التي نعم بها منذ منتصف الثلاثينات.

وفي ديسمبر 1981 : أي بعد مرور شهور قلائل من وصول الإشتراكيين إلى الحكم تقدم السيد (جيرار بولانجير Gérard Boulanger) بشكوى ضده متهما إياه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، و يعني بـــ "الجرائم ضد الإنسانية" تلك الجرائم التي ارتكبتها النازية ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية في حين كانت جرائم النازية لم تقتصر على اليهود

وحدهم بل هناك ملايين من الدروس والسلاف والبولونيين شملتهم هذه الجرائم، كما أن موريس بابون لم يرتكب جرائم ضد اليهود فقط بل ارتكب جرائم ضد الجزائريين خلال حرب التحرير في قسنطينة والعديد من المدن والقرى في الشرق الجزائري عندما كان موريس بابون مسؤولا في قسنطينة التي كانت تعتبر يومئذ الولاية الثالثة من ولايات الجزائر.

وعندما عينه الجنرال (دوغول) محافظا لشرطة باريس في مارس 1958، كانت خطته الأساسية هي إجتثاث تنظيمات اتحادية جبهة التحرير بفرنسا المعروفة بـــ (Fédération de France) وتطهير باريس من "إرهاب" جبهة التحرير كما قال الجنرال دوغول، واستعمل بابون كل الوسائل بدءاً بتكوين شرطة خاصة موازية للشرطة القائمة، أفرادها من "الحَرْكة" جيء بهم خصيصا من الجزائر وجعل هؤلاء تحت قيادة النقيب (مونتاي Capitaine Montanier) وتم زرع هؤلاء في الأحياء التي يتواجد فيها الجزائريون بكثرة بدءا من الحي الثالث عشر والحي الثامن عشر في (لاغوت دور وبارباس La Goutte d'Or et Barbes).

وهاهي الأحداث تتفاعل ضده والتهم تتوالى تباعا وأين المفر؟

فلا تقدمه في السن ينجيه ولا مرضه يقيه من مطاردة اليهود ولا العدالة الفرنسية تعفيه من المتابعة بحكم تقادم القضية، بل إن وزير العدل وحامل الأختام (جاك توبون) يفتح ملف موريس أمام العدالة، واتسع الحزم على الرقاع ؟ بالنسبة لموريس بابون ولم يجد منفذا لينجو بجلده من مطاردة العدالة.

وفي ديسمبر 1955 طالب المدعي العام موريس بابون بالمثول أمام محكمة الإستئناف في منطقة (لاجيروند La Gironde)، وذلك بتهمة

التواطؤ والمشاركة في الجرائم ضد الإنسانية بتنظيمه لقوافل من اليهود وإرسالهم إلى معسكرات النفي والإبادة خلال فترة 18 جويلية 1942 إلى غاية 26 أوت 1942، وفي 26 أكتوبر 1942 وكذلك في 12 جانفي 1944 وفي 18 سبتمبر 1966 طلبت غرفة الإتهام تقديم موريس بابون إلى المحاكمة استنادا على وثائق الحرب العالمية الثانية التي تدين وتؤكد تواطؤ موريس بابون مع النازية ضد اليهود في فرنسا.

وفي سنة 1998 : بدأت محاكمة موريس بابون باعتباره مجرم حرب ومتهم أيضا بالتعاون مع النازية وإرساله آلاف اليهود الفرنسيين في ظل حكومة (فيشي Vichy) العميلة إلى معسكرات التعذيب والموت في كل من "درانسي وأوسشفيتز"، وخلال محاكمته حاول موريس بابون أن يستدز عطف اليهود ليرأفوا به ويخفضوا من ضغوطهم عليه، وادعى أنه ساعد خلال مسؤوليته في حكومة (فيشي) الكثير من اليهود وأنقذهم من الخطر النازي، بل إن محامي موريس بابون استظهر أمام المحكمة بندقية من صنع إسرائيلي قدمت له تقديرا على خدماته التي أداها للحكومة الإسرائيلية، غير أن ذلك لم يشفع له ولم تأخذ به المحكمة أصلا، فانتهت محاكمته بإصدار حكم بالسجن عليه لمدة 10 سنوات نافذة، واقتيد إلى السجن حيث لا يزال يقضي هذه العقوبة.

وقد تحركت عدة شخصيات سياسية فرنسية معربة عن أملها في أن يطلق سراحه بسبب كبر سنه والأمراض التي يعانيها وفي مقدمة الشخصيات التي طالبت بإطلاق سراحه (ريمون بار) رئيس حكومة فرنسا سابقا و(بادانتير) الذي شغل منصب وزير العدل وحامل الأختام في عهد (فرانسوا ميتيران) و(بادانتير) كما هو معروف من أصل يهودي ولكنه آثر العفو على بابون خوفا من وفاته في السجن بسبب مرضه وتقدمه في السن، وتكون له انعكاسات سلبية على يهود فرنسا.

كما طالبت شخصيات أخرى من الرئيس (جاك شيراك) إصدار عفو عنه مراعاة لسنه ومرضه، غير أنه رفض الإستجابة لهذا النداء وقرر الإبقاء على بابون وراء قضبان السجن رغم انتمائه للديغولية، ودوغول شخصيا هو الذي عيّنه محافظا على شرطة باريس ومنطقة السين في مارس 1958، وبقي في منصبه إلى سنة 1967 رغم فضيحة مشاركة المخابرات الفرنسية مع المخابرات المغربية والأمريكية والموساد في خطف المناضل المغربي (المهدي بن بركة) في أكتوبر 1965 من شارع (سان جيرمان St-Germain) في رابعة النهار.

إن ملف موريس بابون الإجرامي لا يمكن الإحاطة به بسهولة، فمن جرائمه في قسنطينة سنة 1956 مرورا بجرائمه في فرنسا ضد المهاجرين الجزائريين منذ تعيينه على رأس محافظة شرطة باريس "مارس 58" وصولا إلى أكبر مذبحة ترتكبها قواته البوليسية ضد المهاجرين الجزائريين خلال مظاهرتهم السلمية ليلة 17 أكتوبر 1961، وبعد مرور أربعة أشهر ارتكبت قوات الشرطة الفرنسية تحت أوامر بابون شخصيا مجزرة أخرى في حق مناضلين فرنسيين كانوا قد تظاهروا في 8 فيفري 1962 أمام (ميترو شارون Métro Charonne) احتجاجا على الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها قوات الجيش السري الإرهابية (.O.A.S).

وكان هؤلاء القتلى الثمانية من الفرنسيين ضمن مظاهرة دعت إليها نقابات عمالية والحزب الشيوعي الفرنسي (.P.C.F).

إن موريس بابون استأثر منذ وصول الإشتراكيين إلى الحكم باهتمام الإعلام الفرنسي فنال نصيبا وافرا من تآليف الكتاب الفرنسيين الذين أصدروا حوله عدة كتب جلها انصبّت على نشاط موريس ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية وقليل من هذه الكتب تناول موريس

بابون وجرائم 17 أكتوبر 1961، والدور القذر الذي لعبه وهو على رأس محافظة الشرطة بباريس.

والغريب أن موريس بابون المجرم الذي شغل الناس بجرائمه أصدر هو الآخر عدة كتب أبرزها "فرسان السلطة_محافظ شرطة للجنرال دوغول يفتح ملفاته لسنوات 1967_1958"

"Les chevaux du pouvoir, le préfet de police du général De Gaulle ouvre ses archives 1958-1967"

وفي هذا الكتاب تحدث بابون بإسهاب عن المهاجرين الجزائريين وتنظيم "اتحادية جبهة التحرير" (O.P.A.)، التنظيم السياسي والإداري لهذه الجبهة وكيف أصبحت دولة داخل دولة، وكيف استطاع تحطيمها وحل هياكلها وتبديد قيادتها وأنهى وجودها بعد 17 أكتوبر 1961، متجاهلا بذلك تلك الجرائم التي ارتكبها هو وشرطته بأوامر من القيادة السياسية برئاسة الجنرال دوغول ورئيس وزرائه "ميشال دوبري" ووزير الداخلية "روجري فري"، فلم يجرأ موريس على الإعتراف بجرائمه مدعيا أنه انتصر وكفى وحقق لديغول ما كلّفه به.

غير أن الواقع يخالف ذلك، فجبهة التحرير وخلاياها في باريس وضواحيها ظلت تعمل بلا كلل رغم مضايقات "الحَرْكة" الذين زرعهم موريس بابون في حي باريس 13 وحي باريس 18 وفي ضواحي باريس وخاصة منها (نانتير Nanterre).

لم يتحدث بابون عن الجزائريين الذين تم رميهم في نهر السين والجزائريين الذين كانت الطائرات الفرنسية تلقي بهم من الجو في عرض البحر، ولم يخجل من التحدث عن وفاة اثنين من الجزائريين في مظاهرة 17 أكتوبر 1961، في حين أكّدت جميع الدراسات التي كتبها الفرنسيون عن جرائم موريس بابون في 17 أكتوبر 1961 أن عدد الذين ماتوا

ضحية القمع والرمي في نهر السين والقتل بالرصاص في شوارع باريس ما يزيد عن 100 شهيد، في حين يؤكد (جان لوك إينودي Jean-Luc Einaudi) في كتابه *"معركة باريس 17 أكتوبر 1961"* أن عدد الشهداء من الجزائريين في هذه المظاهرة بلغ حوالي 300 شهيد وعدد غير معروف من المفقودين، ولا يزال الفرنسيون يكتشفون من حين لآخر مقابر لجزائريين تمت تصفيتهم من طرف الشرطة الفرنسية في باريس وضواحيها، ولا تزال جرائم 17 أكتوبر 1961 تثير الجدل، وقد صدرت حولها عدة كتب وآخرها كتاب أصدرته "جمعية 17 أكتوبر 1961 ضد النسيان" *"17 أكتوبر 1961 جرائم الدولة"*.

جرائم 17 أكتوبر في فرنسا سنة 1961
ضد المهاجرين الجزائريين
في مؤلفات الكتاب الفرنسيين

كان كتاب *"Ratonnades à Paris"* وكذا كتاب *"الحَرْكَة في باريس"* هما الكتابان الأولان اللذان صدرا عن جرائم فرنسا في 17 أكتوبر 1961. فأما الكتاب الأول الصادر عن منشورات "Ed. François Maspero" سنة 1961 أي بعد مرور عدة أسابيع من الليلة الدامية لـــ 17 أكتوبر 61، فقد تمت مصادرة هذا الكتاب من طرف بوليس العدالة في المطبعة وهو من تأليف (بوليت بيجو Paulette Peugeot) صحفية في جريدة "ليبيراسيون التقدمية" التي كان يرأسها آنذاك (كلود إيستي Claude Estier)، وبعد وفاة (بولات بيجو) سنة 1979 أعادت منشورات "لاديكوفيرت" طبع هذا الكتاب عن جرائم 17 أكتوبر 1961 والتي كان بطلها المجرم موريس بابون محافظ شرطة باريس من مارس 1958 إلى سنة 1967، وقد قدم لهذا الكتاب المؤرخ الفرنسي المعروف (بيير فيدال ناكي Pierre Vidal-Naquet) و(فرانسوا ماسبيرو François Maspero) .

وأما الكتاب الثاني *"الحَرْكَة في باريس"* *"Les Harkis à Paris"* نشرت فيه ولأول مرة تفاصيل عن الدور القذر الذي قام به "الحَرْكَة" في حيين من أحياء باريس هما : "لاغوت دور" "La Goutte d'Or" الواقع

في الدائرة 18 من باريس وفي حي "بارباس" "Barbès" الذي وصفه أحد الفرنسيين في تحقيق صحفي بأنه "قطعة من إفريقيا في قلب باريس" وهو حي ظل لعشرات السنين مركزا كبيرا لتجمع الجزائريين في قلب باريس، أما الحي الثاني الذي تمركز فيه "الحركة" فكان (ساحة إيطاليا Place d'Italie) وما تفرع عنه من شوارع مجاورة، فكان الحيان من أشهر الأحياء الباريسية التي تم فيها زرع مجموعة من "الحَرْكة" في مطلع الستينات، وكان الهدف الأساسي من هذه العملية هو رصد كل الحركة والنشاط الذي يقوم به العمال الجزائريون في حياتهم اليومية وما يجري في حيهم من اجتماعات وتجمعات.

وتحول الحيان إلى مناطق يمارس فيها "الحَرْكة" سياستهم وفرض قوانينهم فلا حسيب ولا رقيب لهم، فهم الخصم والحكم ولا يُسألون عما يُفعلون!

وفي هذا الكتاب دراسة مفصلة عن توزع "الحَرْكة" في كل من الدائرتين 13 و18 من باريس وما ارتكبه هؤلاء من جرائم ضد الوطنيين الجزائريين، والغريب أنهم يبكون على عدم إنصافهم وإصدار العفو عنهم و طي صفحتهم من باب "عفا الله عما سلف".

إن 179 صفحة من كتاب (بولات بيجو Paulette Peugeot) *"Ratonnades à Paris"*، مصحوبا بكتاب عن *"الحركة في باريس"* *"Les Harkis à Paris"* يسجل بداية لكتابة فصل من جرائم فرنسا ضد الجزائريين في 17 أكتوبر 1961 في باريس عندما قام المتظاهرون الجزائريون بمظاهرة سلمية احتجاجا على حظر التجول الذي فرضه عليهم محافظ شرطة باريس عندما قام المتظاهرون الجزائريون بمظاهرة سلمية احتجاجا على حظر التجول الذي فرضه عليهم محافظ شرطة

بالريس يومئذ موريس بابون، وقد لعب (فرانسوا ماسبيروFrançois Maspero المناضل اليساري دورا في بعث هذا الكتاب إلى الوجود بصفته ناشرا وصاحب مكتبتين في الحي اللاتيني بشارع (سان سيفران St-Severin) في الدائرة السادسة من باريس ورجل معروف عند مناصرته لقضايا العالم الثالث، وساهم شخصيا في تقديم عدة شهادات عما جرى في ليلة الثلاثاء "17 أكتوبر 1961" بصفته شاهد عيان وهو من الأحياء القلائل من الفرنسيين الأحرار الذين مازالوا يواصلون نضالهم في سبيل إعلاء كلمة العدل والعدالة ومناصرة المقهورين، ويعتبر كتاب (بولات بيجو) الذي قام بنشره وتقديمه من أول الكتب التي أرّخت لجرائم 17 أكتوبر 1961 التي ارتكبتها الشرطة الفرنسية ضد المهاجرين الجزائريين الذين تظاهروا في هذا اليوم ضد الظلم الذي لحق بهم من طرف النظام الإستعماري الفرنسي الذي لم يكتف بتهجير هؤلاء من وطنهم الأم وتقديم أراضيهم الفلاحية مجانا لمعمرين أوربيين قصد إذلالهم وإخضاعهم للإدارة الإستعمارية، وتميز كتاب (بولات بيجو) عن غيره من الكتب التي أصدرها الكتاب الفرنسيون فيما بعد، بأنه في حقيقة الأمر كتابين في كتاب واحد، إذ أن الجزء الهام من هذا الكتاب (108 صفحة قد خصصت "للحَرْكة في باريس"، و هي أول دراسة موثقة ومدعمة بشهادات حية عن الجرائم التي ارتكبها "الحَرْكة" في باريس ضد المهاجرين الجزائريين، وكانت فكرة زرع هؤلاء وسط المناضلين الجزائريين في كل من حي إيطاليا في الدائرة 13 من باريس وحي "بارباس" في الدائرة 18 وبالضبط في "لاغوت دورر".

واختيار هذان الحيان لم يكن بمحض الصدفة، بل جاء بعد دراسة من طرف أجهزة الأمن الفرنسية التي تأكد لديها أن نشاطا حثيثا يقوم به المناضلون من جبهة التحرير في هذين الحيين، وذلك بسبب كثافة

عدد الجزائريين وأن هناك اجتماعات تعقد في مقاهي الجزائريين واشتراكات تجمع لفائدة جبهة وجيش التحرير، وقد تفتقت عبقرية موريس بابون محافظ شرطة باريس يومئذ والذي تم تعيينه في هذا المنصب تقديرا لخبرته الإجرامية في الجزائر يوم كان مسؤولا في قسنطينة واحتكاكه المباشر بالشعب الجزائري فأراد أن يوظف خبرته في القضاء على تنظيم جبهة التحرير بباريس، وكان أن التجأ إلى طريقة جديدة لم يسبقه إليها أحد من قبل المسؤولين في محافظة شرطة باريس وهو استقدام مجموعة من "الحَرْكة" من الجزائر وزرعهم في الأحياء الآهلة بالسكان الجزائريين ومنحهم حرية كاملة التصرف لا يسألون عما يُفعلون، وبواسطة هؤلاء والمعلومات التي يزودون بها أجهزة الأمن الفرنسية تستطيع محافظة شرطة باريس وعلى رأسها رئيس المحافظة موريس بابون حل كافة تنظيمات جبهة التحرير وإلقاء القبض على مسؤوليها وفك أجهزتها التنظيمية وبذلك يحقق بابون الإنتصار في (معركة باريس La Bataille de Paris) على غرار (معركة الجزائر La Bataille d'Alger) التي خاضها الجنرال (ماتسو) ضد تنظيمات جبهة التحرير في قلب العاصمة وخاصة القصبة، والغريب أن موريس بابون في مذكراته *"فرسان السلطة"* يدعي أنه كسب "معركة باريس" ضد جبهة التحرير، والواقع أنه فعلا أثر في نشاطها ولكنها لم تتوقف عن الكفاح حتى تحقق النصر سنة 1962، والأهم في هذا الكتاب كما ذكرت آنفا أنه رغم حجمه إلا أنه زاخر بالمعلومات وغني بالشهادات الحية عن الجرائم التي ارتكبها "الحَرْكة" ضد المواطنين الجزائريين وتنظيمات ومناضلي جبهة التحرير، وسوف يجد القارئ معلومات قيمة عن "الحَرْكة في باريس" وجرائمهم، والكتاب أول مصدر من نوعه عن دور "الحَرْكة" في مناهضة الوطنيين الجزائريين في فرنسا.

وكان الكتاب قد صدر عن منشورات "فرانسوا ماسبيرو" سنة 1961، وصادرته أجهزة الرقابة الفرنسية وأعيد إصداره في طبعة ثانية عن منشورات (لاديكوفيرت la Découverte 2000) بمقدمة للمؤرخ الفرنسي (بيير فيدال ناكي)، وهو أفضل رد على تهم "الحَرْكة" الذين يقدمون أنفسهم كفئة مظلومة من طرف الجزائر وتنسى هذه الفئة أو تتناسى جرائمها في الجزائر وفي فرنسا وهي التي باعت نفسها للشيطان وتنكرت لأصلها وفصلها وجردت نصلها في قفال إخوانها من الوطنيين الجزائريين جنبا إلى جنب مع الإستعمار الفرنسي، واليوم تتحدث هذه الفئة الضالة من خلال أفاليلها عن اتهام الدولة الجزائرية المشتغلة بجرائم ضد الإنسانية وتعني بها جرائم ضد "الحَرْكة" على تحطيم هياكل هذا النظام والإجهاز على كامل هيئات جبهة التحرير بفرنسا، وقد عهدت الجمهورية الفرنسية برئاسة الجنرال دوغول مهمة إنهاء هذا التنظيم وتطهير باريس من "إرهابيي" جبهة التحرير" إلى موريس بابون محافظ شرطة باريس بناء على خبرته في التعاطي مع الشؤون الجزائرية، فقد خبر شؤون الجزائر والجزائريين وهو مسؤول قيادي لفرنسا في قسنطينة وعموم الشرق الجزائري، وقد رأى فيه الجنرال (دوغول) الرجل المناسب في المكان المناسب.

وقد أعطيت لموريس بابون هذا (كارت بلانش Carte blanche) في التعاطي مع تنظيم جبهة التحرير بفرنسا وخاصة باريس حيث كان تنظيم "اتحادية جبهة التحرير" قويا وباريس معقل قيادة تنظيم جبهة التحرير بفرنسا، و يقول (ميشال لوفيف) :

"إن الرأي العام الفرنسي ظل غير مبال بما يجري في الجزائر خلال السنوات الأولى من اندلاع "حرب الجزائر"، وفي ظل هذه الظروف كان تنظيم جبهة التحرير بفرنسا متواطنا جدا وسط الطبقة العاملة الجزائرية المهاجرة الذي يتلقى تعليماته من قادته في فرنسا، في حين يتلقى تنظيم جبهة التحرير في فررنسا تعليمات من الحكومة المؤقتة **التي تأسست**

في القاهرة في 19 سبتمبر 1958 والتي اعترفت بها عدة دول، وهذه الحكومة أصبحت تتفاوض مع فررنسا ندا للند وهي التي أبرمت مع فرنسا اتفاقية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962.

ويقول (ميشال لوفيف) أن هذه المرحلة التراجيدية من مظاهرة 17 أكتوبر 1961 في باريس بقيت غير معروفة بشكل كامل وأن كتابه هذا يحاول إحياء هذه المرحلة وتذكير الشعب الفرنسي بما جرى في مأساة 17 أكتوبر 1961 الأسود.

أكتوبر الدامي في باريس

إن جرائم فرنسا ضد الجزائريين في المهجر لم تبدأ مع 17 أكتوبر 1961، بل توالت هذه الجرائم منذ مطلع 1961، وقد قدم لنا المؤلف يوميات دامية في هذا الشهر بدء من 2 أكتوبر 1961، وتوالت فصولا، بل إن المؤلف يعود بنا إلى السنوات الأولى من بداية ثورة نوفمبر 1954 في فرنسا وخاصة منذ تولي موريس بابون مسؤولية محافظ شرطة باريس في مارس 1958، وقد كرّس كل عبقريته الإجرامية في تصفية تنظيم جبهة التحرير بباريس وفي الصفحة 33 من كتابه يقدم لنا سيرة ومسيرة بابون 1910 وكيف تدرج في المناصب السياسية والإدارية منذ سنة 1935 مرورا بالحرب العالمية الثانية والدور الذي لعبه في ترحيل ليهود إلى معسكرات الموت في "دراسني" و"أوسشفيتز" بصفته مسؤولا للشرطة في حكومة فيشي العميلة للنازية، وقد حاكمه اليهود على جرائمه في حقهم تحت اسم "الجرائم ضد الإنسانية" وقد تم فتح ملفه سنة 1983 ولم ينس له اليهود دوره في مساعدة النازيين بعد أن ساده الإعتقاد بأن التاريخ قد نسيه بعد أن أدى دوره كاملا في خدمة الإستعمار الفرنسي والنازية ولطّخ

يده بجرائم ضد الشعب الجزائري في قسنطينة عندما كان واليا عليها، وكانت سلطته تمتد إلى كافة الشرق الجزائري، وقد عينه (روجي فري) وزيرا للداخلية مكلفا بمهمة خاصة وهي تحطم نفوذ جبهة التحرير في العاصمة الفرنسية بارس، وقد شرح موريس بابون أولا وقبل كل شيء في إنجاز هذه المهمة بتكوين "مصلحة التنسيق للشؤون الجزائرية". "Le Service des Affaires Algériennes" التي يرمز لها بالحروف اللاتينية بـ (S.C.A.A.) تضم مختصين في الشرطة البلدية و من بوليس العدالة وبوليس المعلومات العامة، والمهمة الأساسية لهذه المصلحة كما يقول (ميشال لوفين) هي تحطيم ما يسمى بـ "المنظمة السياسية الإدارية" (O.P.A) لاتحادية جبهة التحرير بباريس.

وقد ساد الإعتقاد لدى موريس بأن البوليس الفرنسي التقليدي غير كاف وغير فعال أيضا في ميدان الحرب "التخريبية" التي يشنها مناضلو جبهة التحرير بباريس لأن هؤلاء لا يسمح لهم بالتوغل بالشكل الكافي وسط السكان الجزائريين، وعلى هذا الأساس يجب بعث الحياة من جديد وتحت شكل جديد لمصالح شؤون أهالي شمال إفريقيا الذين دأبوا وتمرسوا في الكفاح ضد وطنيي شمال إفريقيا و هذه المصالح تم حلها عشية استقلال الجزائر، وقد استقدم موريس بابون من الجزائر 3 ضباط من مصالح (S.A.S.) وتعني كلمة (S.A.S.): (Sections Administratives Spécialisées)، وكان هؤلاء الضباط قد زرعوا في القرى النائية في الجزائر ويقومون بعملية سيكولوجية وسط السكان، كما أنشأ موريس بابون في ناحية "فانسان" مركز للفرز والتدقيق في هويات المعتقلين من الوطنيين الجزائريين الذين اتهموا بعدة تهم، وأضاف إلى هذا المركز تكوين قوة بوليسية مستقلة تم تكوينها في الجزائر مؤطرين من طرف ضباط فرنسيين جاءوا خصيصا من باريس لهذا الغرض.

وفي 26 ديسمبر 1959 وصلت الدفعة الأولى من هذه الشرطة القادمة من الجزائر واستقرت في (فور نوازي لوساك Fort noisy Le-Sec) ويقول (ميشال لوفين) إن هذه القوة الخاصة (.F.P.A) والتي يطلق عليها باللغة الفرنسية (قوة الشرطة المدعمة أو المساعدة Force de Police Auxiliaire) وهي تابعة في نشاطها لمحافظ شرطة باريس موريس بابون، وتتكون هذه القوة من "الحَرْكة" بصفة خاصة، وهؤلاء معظمهم كان يقوم في الجزائر بدور الجوسسة، ونقل الأخبار عن نشاط الوطنيين الجزائريين لفائدة الجيش الفرنسي في الجزائر.

وتم زرعهم في الأحياء الآهلة بالجزائريين بدءا من الدائرة 13 والدائرة 18 من باريس، وقد لعب هؤلاء دورا قذرا في تعذيب الوطنيين الجزائريين وسوف نتكلم عن هذه القوة الخاصة والدور الذي اضطلعت به والضجة التي أثيرت حولها في الصحافة الفرنسية وخاصة منها الصحافة اليسارية وكان موريس بابون في كل مرة يزور مركزا للشرطة في باريس وضواحيها إلا ويعيد أمام أعوان الشرطة ومسؤوليهم مقولته :

"سووا أموركم مع الجزائريين بأنفسكم، وإذا حصل شيء ما اتجاهكم فإننا سوف نتولى حمايتكم" .

"Réglez vos affaires avec les algériens vous-mêmes quoi qu'il arrive vous êtes couverts"

إن كتاب ميشال لوفين حول جرائم فرنسا ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961 وما قبله عبارة عن صفحات عن تاريخ فرنسا الأسود في معاملتها للجزائريين، وقد نقل إلينا شهادات حية من فرنسيين ـلا يزالون في معظمهم أحياءـ عن ما شاهدوه من جرائم ارتكبتها شرطة باريس ضد الجزائريين بمباركة الجنرال دوغول ورئيس وزرائه (ميشال دوبري) ووزير داخليته (روجي فري) القائم بتنفيذ الجريمة

موريس بابون، وسوف يبقى هذا الكتاب صفحة ناصعة عن جهاد الشعب الجزائري في الجزائر والمهجر ضد الإستعمار الفرنسي.

ولاشك أن كتاب (ميشال لوفين) الوارد الذكر من أهم الكتب التي أرّخت لمجازر 17 أكتوبر 1961 في باريس التي ارتكبتها قوات الشرطة الفرنسية ضد المهاجرين الجزائريين خلال مظاهرتهم السلمية التي طافوا بها شوارع باريس منددين بالعنصرية وفرض حظر التجول عليهم كجزائريين دون غيرهم من الفرنسيين في حين كان القانون الفرنسي يعتبر الجزائري فرنسيا أو فرنسيا مسلما.

جان لوك إينودي Jean-Luc Einaudi

وكتابه *"معركة باريس" "La bataille de Paris"*

يعتبر كتاب (جان لوك إينودي Jean-Luc Einaudi) حول مجازر 17 أكتوبر 1961 *"La Bataille de Paris, 17 octobre 1961"*, Ed. le Seuil, Paris 1991" التي ارتكبتها فرنسا ضد المهاجرين الجزائريين من أبرز الكتب التي أثارت ضجة في فرنسا لما يحتويه هذا الكتاب من وثائق وشهادات تدين فرنسا في الجزائر، وقد تناولت معظم الصحف هذا الكتاب واعتبرته أهم كتاب صدر عن جرائم 17 أكتوبر إلى غاية هذا التاريخ وتصادف صدوره بعد فترة من افتتاح ملف موريس بابون مخطط ومنفذ جرائم 17 أكتوبر في باريس ضد المهاجرين الجزائريين، وقد غدا اسم هذا الشخص علم بالغلبة بسبب جرائمه ضد اليهود وضد الجزائريين في قسنطينة، شرق الجزائر كاملا، وفي باريس بدءا من تعيينه محافظا لشرطة باريس من طرف وزير الداخلية (روجي فري) وذلك في مارس 1958.

وقد جاء في هذا الكتاب : "في باريس يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 1961 واستجابة لنداء جبهة التحرير حاول المهاجرون الجزائريون الساكنون في منطقة باريس التظاهر مساء ضد حظر التجول الذي فرضه عليهم موريس بابون.

وفي ليلة سوداء وتحت مطر منهمر حدثت المجزرة، وأذاعت المصادر الرسمية الفرنسية غداة المجزرة أن ضحايا هذه المظاهرة قتيلين من طرف المتظاهرين وجريحين بالرصاص وسط الشرطة أو القوات النظامية حسب التسمية الواردة في النص، وهذا يعني حسب الأطروحة الرسمية الفرنسية أن المتظاهرون كانوا مسلحين والشرطة الفرنسية كانت في حالة دفاع عن النفس".

ولكن الواقع عكس ذلك تماما، فالمتظاهرون من الرجال والأطفال والنساء كانوا يحملون فقط لافتات و يطوفون بشوارع باريس الرئيسية يرددون شعارات "فليسقط حظر التجول، الإستقلال للجزائر"، وكان رد الشرطة افرنسية وحشيا (سقوط حوالي 300 شهيد من المتظاهرين الجزائريين و عشرات منهم ماتوا إغراقا في نهر السين الذي يقسم مدينة باريس، وقد ظلت جثث هؤلاء الشهداء أياما وأياما وهي تطفو فوق نهر السين شاهدة على بربرية الشرطة الفرنسية وجمهورية دوغول الخامسة.

وفي كتاب (جان لوك إينودي) دراسة مفصلة وموثقة (271 صفحة) بالإضافة إلى الملاحق.

وقد دخل (جان لوك إينودي) التاريخ بكشفه جرائم موريس بابون في هذا الكتاب وعبر عدة مقالات نشرها في كل من صحيفتي "لوموند وليبيراسيون" وقد رفع موريس بابون ضده القضية متهما إياه بالتجني عليه، ولكن (جان لوك إينودي) ربح القضية وشارك

في حضور محاكمة موريس بابون على جرائمه ضد الإنسانية ولا يزال كتابه : "معركة باريس" *"la Bataille de Paris 17 octobre 1961"*. من أهم الكتب التي أصدرها الفرنسيون عن جرائم 17 أكتوبر 1961، وقد أهدى كتابه هذا إلى ضحايا الحرب العالمية الثانية 1942 الذين نقلوا إلى "دراسني" من "بوردو" وهم من اليهود وضحايا معتقل "أوسشفيتز" وأهداه إلى فاطمة بيدار هذه الشهيدة الجزائرية (15 سنة والتي رميت في قناة (سان دوي) في أكتوبر 1961.

إن كتاب (إينودي) يحمل قائمة بأسماء المفقودين والضحايا وصور العديد من هؤلاء، بالإضافة إلى صور حية تعبر عن مدى قسوة الشرطة الفرنسية في تعاملها مع مظاهرة سلمية نظمها الجزائريون في العاصمة الفرنسية وجل هذه الصور هي من تصوير كايلي كاغان هذا المصور الملتزم والذي غطى أحداث الطلبة في 1968، وجرائم موريس بابون ضد الجزائريين في 17 أكتوبر 1961.

وآخر كتاب فرنسي صدر عن جرائم 17 أكتوبر 1961 ضد المتظاهرين الجزائريين في شوارع باريس الذين احتجوا على فرض حظر التجول عليهم، فكان الحصاد داميا حوالي 300 شهيد ذهبوا ضحية إجرام شرطة موريس بابون بمباركة من رئيس الوزراء "ميشال دوبري و روجي فري" وزير الداخلية وعلى هرم السلطة الجنرال دوغول، وهذا الكتاب للكاتب (جان بول بروني Jean Paul Brunet) بعنوان :

"Police Contre F.L.N. le Drame d'Octobre 1961". Ed. Flammarion, Paris 1994.

ويعتبر هذا الكتاب في رأي بعض النقاد أقل الكتب أهمية من الكتب التي صدرت قبل كتابه هذا، ولو أننا نجد المؤلف أحيانا ينصف المتظاهرين الجزائريين، فقد اعترف بأن الشرطة قمعت بكامل قسوة وبكل ما وصل

إليه العنف مظاهرات الوطنيين الجزائريين في شوارع باريس الرئيسية التي دعت إليها جبهة التحرير، واعترف الكاتب كذلك بأن آلاف الجزائريين تم اعتقالهم بعضهم مات تحت ضربات البوليس وعددهم بالعشرات، في حين لم تعترف المصادر الرسمية الفرنسية إلا بمقتل اثنين فقط! بينما تتحدث مصادر جبهة التحرير عن 200 شهيد أو أكثر وعدد كثير من المفقودين.

والمؤلف يؤكد في كتابه هذا من 333 صفحة بالإضافة إلى (الأنديكس Index) أنه بذل مجهودا لإجراء تحقيق واسع اعتمادا على الأرشيف ومصادر أخرى للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وفي مقدمة الذين استرشد بهم في إعداد هذا الكتاب (روبير أجرون) أستاذ التاريخ في جامعة "تور" و(بن جامان ستوزا) الذي كان أستاذ للتاريخ المعاصر في جامعة "باريس 8" (سان دوني St-Denis) شمال باريس دون أن يراجع شخصية جزائرية ما لها صلة بالموضوع كالمسؤولين في "اتحادية جبهة التحرير" بفرنسا.

والكاتب حسب اعتقادي أنه ينتمي شخصيا إلى سلك الشرطة رغم أننا نجده من حين لآخر يصدع ببعض الحقائق، كما لاحظنا ذلك خلال تعرضه لكتاب موريس بابون "مذكراته" التي صدرت تحت عنوان *"فرسان السلطة_محافظ الشرطة للجنرال دوغول يفتح أرشيفاته، 1967/1958"* .

واعتبر الكاتب كتاب (جون لوك إينودي) *"معركة باريس"* مصدرا، وفي رأيه أن موريس بابون لم يجب على كثير من الأسئلة المطروحة حول حوادث 17 أكتوبر 1961، والحقيقة أقول شخصيا أنني بعد أن اطلعت على مذكرات موريس بابون الوارد ذكرها وجدت فيها من الأكاذيب الشيء الكثير والكثير من تزييف الحقائق والتاريخ.

وإذا كان (إينودي) تحدث عن استشهاد حوالي 200 جزائري فإن مصادر جبهة التحرير قدمت رقما متقاربا في حين نجد "جاك فيرجيس" محامي و زوج "جميلة بوحيرد" سابقا خلال حرب التحرير يتحدث عن 400 شهيد جزائري سقطوا خلال مظاهرة 17 أكتوبر 1961.

ويقول "جاك فيرجيس" وهو من كبار المحامين الفرنسيين ومن الذين تعاطفوا مع الثورة الجزائرية أنه من خلال هذا المشهد يمكن القيام بإجراء قانوني لاعتبار ما جرى في هذا اليوم (17 أكتوبر 1961) في حق المتظاهرين الجزائريين بـــ "Génocide" وشهداء ثورة التحرير من الجزائريين في باريس، كما يؤكد (إينودي) في كتابه الوارد الذكر أن 49 جزائري قتلوا من طرف الشرطة الفرنسية قبل مظاهرة 17 أكتوبر 1961، وكان وزير الداخلية الفرنسي السابق (بيير شفينما) الذي استقال بسبب خلاف بينه وبين (ليونال بربسان) حول قضية "كورسيكا" قد أعلن بمناسبة مرور 36 سنة على مجازر 17 أكتوبر 1961 أنه سوف يفتح قريبا الأرشيف الفرنسي للوصول إلى حقيقة ما جرى ومعرفة الرقم الحقيقي للشهداء الجزائريين في هذا اليوم والأيام التالية، وقد أسندت مهمة تحقيق وتقصي الحقائق حول هذا الموضوع إلى (ديودوني ماندل كيرن Dieu Donné Mandel Kerne)

وقدمت هذه اللجنة تقريرها إلى وزير الداخلية في 6 جانفي 1998 من 17 صفحة، وكان الرقم الذي قدمته اللجنة بعيدا عن الأرقام التي أوردها (إينودي) و(جاك فيرجيس) و"اتحادية جبهة التحرير" وهو تقرير منحاز إلى النظام السابق.

وتجنبا لإحراج الحكومة الفرنسية الحالية التي لم تجرؤ حتى على قبول إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق في التعذيب الذي قام به الجيش الفرنسي

ضد الشعب الجزائري خلال سنوات 1954-1962، وليس من مصلحة (جاك شيراك) تجريم الجنرال (دوغول) الذي عين شخصيا المجرم موريس بابون على رئاسة محافظة شرطة باريس تقديرا لخبرته في التعامل مع الجزائريين في قسنطينة عندما كان واليا عليها ومكلفا بمهمة فوق العادة في قسنطينة.

إن كتاب *"Police Contre F.L.N."* هو وجهة نظر فرنسي أراد أن يدلي بدلوه في الموضوع، ومهما قيل عن الكاتب والكتاب فهو مصدر لمن أراد البحث فيما جرى في ليلة الثلاثاء الأسود من 17 أكتوبر 1961.

وهو واحد من الكتب العديدة التي صدرت حول جرائم الجمهورية الخامسة برئاسة الجنرال دوغول ضد الشعب الجزائري في الجزائر والمهجر، ولازالت تصدر، وما كشف لحد الآن لا يشكل إلا النزر اليسير واليسير جدا من جرائم الجمهورية الفرنسية الخامسة الدموية في حق شعبنا داخل الوطن وفي الميتروبول وسوف تكشف الأيام مزيدا من الحقائق حول ما جرى في هذا اليوم وما قيل وكتب عن الموضوع ما هو إلا بداية وليس نهاية!

ملحق لما رواه الكتاب الفرنسيون عن جرائم 17 أكتوبر 1961

خصصت (بولات بيجو Paulette Peugeot) كتابا عن "الحَرْكة" في باريس *"Les Harkis à Paris"* وقد شارك في تقديم هذا الكتاب كل من (بيرفيدال ناكي P.V. Naquet) و(فرانسوا ماسبرو François Maspero) وهو صاحب دار نشر التي تولّت طبع هذا الكتاب في سنة 1961 بباريس ثم أعادت دار نشر "لاديكوفارت" نشره بالتعاون مع (Syros) في باريس سنة 2000 ويروي هذا الكتاب قصة هؤلاء "الحَرْكة" الذين كانوا هم الأعين التي يراقب بها الإستعمار الفرنسي نشاط الوطنيين

الجزائريين في فرنسا وباريس بالخصوص والأيد التي بها يبطش والأذن التي بها يتجسّس فكانوا له عونا وعيونا في معاركه وحروبه وجرائمهم تفوح منها جرائم الإستعمار. وكتاب (بولات باجو Paulette Peugeot) أفضل وأول من أرّخ لهذا الصنف من الخونة الذين باعوا أرواحهم للشيطان، وما دروا أن حزب الشيطان هم الخاسرون فخسروا الدين والوطن باءوا بغضب من الله ورسوله وتذكر امرأة فرنسية متزوجة بجزائري كان اعتدى عليها "الحَرْكة" واغتصبوها في مترلها بعد أن أرغموا زوجها بالقوة بالخروج من المترل ليخلوا لهم الجو لإشباع غرائزهم، وأكّدت هذه الزوجة أن زوجها رفض أن يقوم بتقديم شكوى للشرطة خوفا من الإنتقام من "حَرْكة" وقد اضطرت هذه الأسرة مغادرة باريس 13 إلى جهة أخرى للعيش في أمن وأمان بعيدا عن هؤلاء الوحوش وقد امتنع موريس بابون (1910-2007) السيء الذكر الإجابة على سؤال السيد كلود بوردي (Claude Bourdet) الصحافي وعضو المجلس البلدي فيما يتعلق بممارسة "الحَرْكة" أعمالا شنيعة في الحي 13، ولماذا حوّل هؤلاء دهاليز فنادق المدينة كمراكز للتعذيب واستنطاق الوطنيين فلم يستطع بابون محافظ الشرطة الجواب وفي نفس الوقت قام مجموعة من شخصيات من الحي 13 بباريس وفيهم رجال الدين ومختلف النقابات والحزب الشيوعي (P.C.) والحزب الإشتراكي الموحد (P.S.) و"حَرْكة من أجل السلام" قام هؤلاء جميعا بدعوة مجموعة من الصحافيين لزيارة الحي ليروا بأعينهم ويسمعوا باذانهم عن ما كان يقوم به "الحَرْكة" من أعمال وجرائم، وقد جيء بشهود للإدلاء بآرائهم وشهاداتهم فقد انبرت مجموعة من النساء فأدلين بشهاداتهن من خلال معايشتهن مع سكان الحي وما يسمعنه من أصوات وصراخ تنبعث من دهاليز هذه الفنادق، وهي صراخات وطنيين جزائريين يمارسُ عليهم التعذيب من طرف "الحَرْكة" في الفنادق التي تقيم بها هذه العناصر. وفي نهاية

زيارة الوفد الصحافي للحي وسمع وشاهد، ما سمع وشاهد بادرت بمجموعة من سكان الحي بنشر بيان يستنكر جرائم هؤلاء "الحَرْكة" وطالبوا بسلام يتم التفاوض حوله بين فرنسا وجبهة التحرير وبعد أربعة أيّام من نشر بيان جماعة الحي قامت إدارة شرطة باريس بنشر بيان مضاد يفنّد كل ما ورد في بيان سكان حي 13 من باريس وقد أعقب بيان شرطة باريس بيان وزارة الداخلية الفرنسية. وقالت في بيانها هذا "إن قوة الشرطة المساعدة" (F.P.A.) التي تشكلت لتساعد الشرطة العمومية "لحماية عمال شمال إفريقيا"! وهذا هو الدور الحقيقي لهذه القوة دون الإشارة إلى ممارسات هؤلاء "الحَرْكة" وجرائمهم، وفي الحين أسرعت جماعة الحي 13 من باريس بدعوة مجموعة من الصحافيين مرة أخرى وطالبتهم بزيارة بعض الفنادق وكذلك كان الأمر فقد وقع الإختيار على إحدى فنادق الحي والذي يقطنه جماعة من "الحَرْكة" فاستقبلهم ضابط من الشرطة بلباس مدني ولكنه رفض زيارة دهليز الفندق تجنبا للفضايح، فدهاليز هذه الفنادق كلها تحولت إلى مراكز للإعتقال والتعذيب يُمارسهُ "الحَرْكة" بكل حرية لا يسألون عما يفعلون، بل إنّ موريس بابون قال لهم ذات يوم "قوموا بردّ الفعل على كل محاولة الإعتداء عليكم فنحن نحميكم".

فلم يسمع بابون لنداءات السكان وإلى ما نشرته الصحف فقد تمادى في غيّه وترك العنان لــ "الحَرْكة" يمارسون أعمالا عدوانية دونما رقيب ولا حسيب ويعتبر أعمال هؤلاء مجرد أعمال للدفاع عن النفس (Action protectrice) وإن التعليمات الوحيدة التي كان يطالب بها موريس بابون قوة الشرطة والشرطة المساعدة تطبيقها هو العمل بكل قوة وبكل الوسائل القضاء واجتثاث تنظيم جبهة التحرير بباريس وأنّ هناك يومئذ حوالي 135000 جزائري يعيشون في منطقة باريس متهمون جميعا بالتواطؤ والعمل

لفائدة جبهة التحرير، وقد جند موريس بابون قو ةكبيرة من الشرطة وأطلق لها العنان، ومارست الخناق على الجزائريين فكانت فنادقهم ومطاعمهم عرضة للتفتيش ومصادرة الأموال بتهمة تمويل جبهة وجيش الحرير، ولم تسلم حتى الأحياء القصديرية التي كانت تأوي العمال الجزائريين في "نانتير" و"سان دوني" و"جنفيليي" و"أرجنتاي" فكان "الحَرْكة" هم أولوا الأمر في الحي 13 وخاصة في الحي 18 "بارباس" و(لاغوت دور La Goutte d'Or) حيث كانت قيادة "الحَرْكة" في مقهى وفندق (عند فرحات Chez Ferhat) وكانت قيادة هؤلاء تحت رئاسة (النقيب مونتانيي Capitaine Montanier) وضابطين أحدهما فرنسي والآخر من أصل جزائري ويدعى نبوشة، وفي الحين يشرع هؤلاء بالقيام بجملة تفتيش واسعة شملت سكان الحي وما جاوره، وكل أحياء "الغيتوات" التي يتجمع فيها الجزائريون، في مدن الضواحي الباريسية وذلك بحثا عن المسؤولين من جبهة التحرير الذين يجمعون الإشتراكات أو يقومون بنشاط لفائدة الجبهة، والويل كلّ الويل لمن حامت حوله الشبهات بأنه متعاون أو متعاطف (Suspect) مع جبهة التحرير فالجزاء هو التعذيب بوسائل مختلفة، لانتزاع الإعتراف منه فمن كتب له الخروج حيا من الجحيم سوف يحول إلى مركز للتدقيق والتحقيق مرة أخرى في أمره ولا يسمح لأي إنسان بزيارته حتى بالنسبة للمحامين ولا أدنى مساعدة تقدم له، يا لها من عدالة في بلد يتغنّى بالعدالة!

ومسلسل "الحَرْكة" بدأت فصوله الأولى في الأوراس كمصطلح ظهر سنة 1953 ثمّ تعميمه سنة 1958، وكان هؤلاء "الحَرْكة" في البداية يخضعون لقيادة (La SAS: Section Administrative Spécialisée) ولا توجد حول هؤلاء "الحَرْكة" أو "الحَرْكة" كما تعوّدت شخصيا اعتماد هذا المصطلح، فقد جنّد هؤلاء لمحاربة جيش التحرير كقوة مساعدة

للجيش الفرنسي وقد بلغ عددهم حسب مجلة (Migrations Société) ديسمبر 1989، 42 ألف شخص يرتفع عددهم سنة 1958 إلى 88 ألف شخص منهم 31 ألف جندي تمّ إدماجهم في الجيش المنظم، ومنهم 8 آلاف أعضاء في الدفاع الذاتي، وقد أراد الأستاذ (ريمي ڤالا Remy Valat) وهو دكتور في التاريخ المعاصر أن يرحل بنا في كتاب قيم بعنوان *"أصحاب القبعات الزرقاء، ومعركة باريس"* *"Les Calots Bleus et la Bataille de Paris"* وصدر الكتاب سنة 2007 كوثيقة (Document) ويضم الكتاب صوراً لأول مرة تنشر في الكتب وغير معروفة في أوساط مؤرخين جزائريين فضلا عن القراء العاديين.

إن نقده القوة من "الحَرْكة" أو قوة الشرطة المساعدة خلال "حرب الجزائر" قد بدأت بوادرها تظهر في شوارع باريس وخاصة في الحي 13، و 18 من باريس مما ينبئ بالنذر لاقتراب نشوب "معركة باريس بين جبهة التحرير وقوة الشرطة التي يقودها موريس بابون وأصبح الفرنسيون يلاحظون مناظر من حرب لم يألفوها في عاصمتهم قبل، إنها بداية حرب المدن بين "الحَرْكة" وجبهة التحرير والتي دامت سنتين وقد رأينا أن ريمي ڤالا قد انساق وراء بعض الأقوال وبعض المصادر التي تتحدث عن تصفية ما بين 70 ألف إلى 150 ألف "حَرْكة" من طرف جيش التحرير وجبهة التحرير خلال مرحلة استقلال الجزائر سنة 1962، وهو افتراء وحديث الإفك يشيعه "الحَرْكة" وأنصارهم دون أن يقدم هؤلاء أرقاما عن جرائم "الحَرْكة" ضدّ الجزائريين في الجزائر وفرنسا وكم عانى الشعب الجزائري من هذه الزُمرة في الجزائر وفي فرنسا لدى أوساط المهاجرين هذه القوة الحية التي ارتبطت بالوطن قلْبا وقالبا ففي وسط هذه الجالية ولد نجم شمال إفريقيا 1926، ولعبت هذه الجالية دورا في دعم الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 كما كانت تشكل عامل إقتصادي مهم إذ كانت تساهم بإرسال 40 مليار فرنك سنويا إلى الوطن ويقتات من هذا المبلغ حوالي 10% من السكان في الجزائر 80% من هؤلاء من منطقة القبائل، "ص 16 من هذا الكتاب"!

إنشاء قوة شرطة خاصة لمحاربة الوطنيين الجزائريين في باريس من وحي (النقيب مونتانيي Capitaine Montanier) الذي رقي بعد إلى مرتبة عقيد، وله ماضي حافل بالجرائم.

اعتبرت قوة الشرطة المساعدة (F.P.A.) كقوة أسّست خصيصا لرصد وتتبع الوطنيين الجزائريين في باريس وخاصة في الأحياء التي يتمركزون فيها بكثرة مثل: حي (بارباس barbés) و(لاغوت دور La Goutte d'Or) في باريس 18، وها هو رئيس الحكومة (ميشال دوبري) "لبديغولي" والذي اختلف مع دوغول فيما يتعلق باستقلال الجزائر يوافق موريس بابون على إنشاء قوة خاصة مهمتها وقتيا "حماية العمال الجزائريين" في العاصمة باريس، وكانت الدفعة الأولى من القوة الخاصة والمتكونة من الجزائريين والتي تمّ تجنيدها في الجزائر بصفة عامة قد وصلت طلائعها الأولى إلى مرسيليا في 25 ديسمبر 1959 ثم إلى باريس وكانت مدينة رومان فيل: و(نوازي لوساك) وذلك تحت قيادة (ريمون مونتانيي Raimond Montanier) واختيار هذا الضابط لقيادة هذه القوة لم يكن اعتباطيا فهو قد ولد في 19 أكتوبر 1921، في مدينة بوفاريك، يُتقن اللغة العربية جيدا منذ نعومة أظافره، وتطوّع خلال الحرب العالمية الثانية وعمره لا يتجاوز 18 سنة، دفاعا عن بلده فرنسا وعاش في المغرب ووهران وتقلب في عدة أعمال وسكن مدنا عديدة واحتكّ بالعرب ودرس عاداهم وتقاليدهم وعرف الجزائريين كثيرا الجنود في الهند الصينية وعمل في (SAS) بمصلحة الشؤون الأهلية في الخميس وتلمسان واكتسب خبرة كبيرة من جرّاء هذا الإحتكاك بالعرب ووظّف كل ذلك في خدمة الإستعمار الفرنسي وكان وفيا لرسالته وأمينا لمواقفه. كرجل ولد ليخدم الإستعمار بكلّ مراحل حياته إلى أن ترك الخدمة بعد 1967 ونال عدة أوسمة شرفية تقديرا لخدماته التي أسداها لوطنه فرنسا كجاسوس

وعسكري، وضابط استخبارات، وقد استطاع أن يجند خلال فترة (1959-1962) 358 شخصا، ووصل العدد في الأخير حوالي 1200 شخصا، وقد لعب هؤلاء دورا هامًّا في المشاركة في جرائم 17 أكتوبر 1961 ضدّ المهاجرين الجزائريين الذين قاموا بمظاهرة سلمية احتجاجا على قانون فرض حظر التجول عليهم من طرف محافظ شرطة باريس "موريس بابون"، هذا المجرم الذي احترف الإجرام وعاش نصف حياته تقريبا وهو يمارس الجرائم بدأ ذلك مع اليهود وانتهى مع الجزائريين فاليهود على أية حال استطاعوا محاكمته وسجنه جزاءا وفاقا على جرائمه بدعوى ارتكابه جرائم ضدّ الإنسانية أما جرائمه ضدّ الجزائريين فقد بقيت بلا عقاب إلى أن رحل وأصر أصدقاؤه على دفنه مع الوسام الذي منحه له إيّاه الجنرال دوغول ورغم معارضة اليهود ذلك فقد دفن معه وسامه الديغولي!

شخصيات فرنسية تؤرخ لهذه المرحلة وتسلط الضوء على جرائم 17 أكتوبر 1961.

قد يبدو الأمر غريبا إذا عرفنا أن شخصيات فرنسية من كتاب ومؤرخين ومعهم بعض الجزائريين قد أسّسوا "جمعية 17 أكتوبر ضدّ النسيان": "Association 17 Octobre 1961 Contre l'Oubli" وتتخذ لنفسها مقرّاً اجتماعيا في شارع "مونبارناس" أشهر شوارع باريس، ويرأس هذه الجمعية المؤرخ الفرنسي (أوليفيي لوكور لوغراند ميزون Olivier Le Cour Grand Maison)

وأصدرت هذه الجمعية كتابا بعنوان: *"17 أكتوبر 1961"* جريمة دولة في باريس "17 Octobre 1961, un Crime d'Etat à Paris" وقد شارك في الكتاب بعض الكتاب الجزائريين الأديب الفرنكوفوني الجزائري الأصل نبيل فارس وأنيسة محمدي ولكن مشاركة الفرنسيين كانت

قوية بحيث شارك في الكتاب (بن جامان ستورا) المؤرخ الفرنسي المعروف وزميله (روني غاليسو) والمحامية (نيكول دريفوس) و(جان لوك إينُودي) صاحب عدة كتب ودراسات عن جرائم 17 أكتوبر 1961 التي ارتكبتها الشرطة الفرنسية يوم الثلاثاء الأسود، وذهب ضحيتها حوالي 300 شهيد من عمالنا في باريس وضواحيها ومثل هذا العدد من المفقودين.

يجد القارئ لهذا الكتاب وفي صفحة 231 وثيقة هامة نشرت لأول مرة وهي مأخوذة من أرشيف محافظة شرطة باريس وهي تتحدّث عن مظاهرة 17 أكتوبر 1961 في شوارع باريس، وامتدت هذه المظاهرات إلى 20 من شهر أكتوبر وقدمت لنا هذه الوثيقة بالأرقام عدد الجزائريين الذين تظاهروا في "سان ميشال" و"أوبرا" و"بون نوفال" وجسر نوي وكيف توزع هؤلاء على الأحياء الباريسية المشهورة حتى يراهم الرأي العام الفرنسي والعالمي وقدر عدد المتظاهرين بين 20 إلى 25 ألف شخص وسرعان ما تصدّت لهم الشرطة واعتقلت الآلاف منهم وتمّ توزيع هؤلاء حسب هذه الوثيقة على القصر الرياضي 6600 شخص مقابل 2800 سيقوا إلى ملعب كوبيرتان 350 تمّ اعتقالهم في مركز الشرطة في "أوبيرا" و259 في محافظة الشرطة في الدائرة 3 من باريس 1529 تمّ اعتقالهم في مراكز الشرطة الأخرى واعترفت الوثيقة أن الإهمال لمعالجة الجرحى من الجزائريين كان ملحوظا كما أن المعتقلين عاشوا أيّاما صعبة تخلّلها الجوع فالإهمال والغريب أن الأوساط الرسمية الفرنسية كانت قد اعترفت غداة مظاهرة 17 أكتوبر 1961 بأنّ شخصين ما تلغي هذه المظاهرة بينما وثيقة الشرطة قدمت قائمة عن ضحايا من الجزائريين تعرضوا للضرب والقتل، وذكرت أسماء لعديد من القتلى بأسمائهم وهذه أوّل مرّة تذيع المصادر الفرنسية هذه الأسماء وتعترف بالجريمة رسميا، وتعترف الوثيقة رسميا بأنه خلال الفترة التي تتراوح ما بين 17 أكتوبر

إلى 31 ديسمبر 1961 تمّ العثور على 88 جثة لأبناء شمال إفريقيا والمقصود الجزائريون وعثر على معظم أسماء هذه الضحايا في معهد الطب الشرعي وتقول (شارلوت نوردمان وجيروم فيدال) بأن أحداث 17 أكتوبر 1961 يكاد يطويها النسيان وقد جاء هذا النسيان نتيجة لموقف السلطات الفرنسية المسؤولة التي ضربت الحصار على الموضوع، ومنعت الصحافيين من الحضور في 17 أكتوبر 1961، كما أنها منعت وصادرت مقالات وكتب كتبت حول هذا الموضوع، كما صادرت مجموعة من صور "إيلي كاغان" الذي كان المصور الوحيد الذي التقط صورا للجريمة وأصبحت صوره تتصدر الصحف والمجلات العالمية، وأثناء ذلك صودر كتاب (تولات بدجوا) الذي صدر في نهاية 1961 من طرف شرطة "بابون"، ومنع فيلم *"17 أكتوبر 1961"* في باريس والذي وظّف صور إيلي كاغان في عمله السينمائي وشهادات بعض الشهود من الجزائريين على الجريمة، وقد حاولت عدة شخصيات برلمانية فرنسية فرض إرادتها على الحكومة من أجل تشكيل لجنة تحقيق في الجريمة، فما أفلحت وظلّت السلطات الفرنسية تتستر على الجريمة وتعمل على إخفاء آثارها، وكانت جريدة "ليبيراسيون" و"لوما نيتي" الناطقة باسم الحزب الشيوعي الفرنسي هما الجريدتان الوحيدتان اللّتان شجبتا الجريمة، واستنكرت أعمال العنف التي مارستها الشرطة الفرنسية ضدّ الجزائريين الذين نظموا مظاهرة سلمية في شوارع باريس احتجاجا على فرض حظر التجول عليهم ليلا من الثامنة إلى الخامسة والنصف صباحا، وذلك بأمر من قرار أصدرته محافظة الشرطة بقيادة "موريس بابون" وذلك بدءا من 5 أكتوبر 1961، وقد رأينا صحف اليمين مثل "لوفيغارو" و"فرانسسوار" تُحمّلان مسؤولية ما جرى في 17 أكتوبر للجزائريين "المتعصبين" والذين حركتهم "جبهة التحرير" فقاموا بأعمال

"عدوانية" ضد الشرطة، ويبدو أن هذه الصحف المذكورة ومعهم "لاكروا" قد كفّرت عن سيئاتها ونشرت تحقيقا حول البيوت القصديرية في "نانتير" لتعريف الرأي العام الفرنسي بالظروف المزرية التي يعيشها العمال الجزائريون في هذه الأكواخ، ومع كل ما جرى من جرائم في "حرب الجزائر" فإن السلطات الرّسمية الفرنسية تعمل على إخفاء هذه الحقائق على الرأي العام الفرنسي وظلّت تضرب ستاراً على الجريمة وبقي الحال هكذا إلى 1972 عندما كتب "بيير فيدال ناكي" المؤرخ الفرنسي الراحل كتابه *"التعذيب في الجمهورية" "La Torture dans la République"* وأعاد في كتابه إلى الأذهان ما نسيه الفرنسيون عن جريمة 17 أكتوبر 1961 وهاهي جريدة "ليبيراسيون" اليسارية تذهب بعيدا من ذلك فتخصص ملفا كاملا عن جريمة 17 أكتوبر 1961 وقد أعدّ هذا الملف كل من (جورج ماتاي) و(جان لوي بينينو) وكان الملف بعنوان *"ذكرى مرور 19 سنة على جريمة 17 أكتوبر 1961 العنصرية في باريس"*، وقد صدر هذا الملف في سنة 1980، ثم تبارت عدة صحف فرنسية لإعادة تسليط الضوء على الجريمة والمجرمين، هذه الجريمة التي ظلت بلا عقاب، والمجرمون وفي مقدمتهم "بابون" رحلوا دون أن ينالهم العقاب على الجريمة وتلتحق مجلة (لينوفيل ليتيرير *Les Nouvelles Littéraires)* بالرّكب وتقدم دراسة بعنوان "هل حقا هذا حصل في باريس؟ وفعلا حصل وكاد النسيان يطويه لولا مؤرخون ما انفكوا يُغذون الذاكرة بإحياء الماضي وبعثه مرة أخرى حتى تبقى الذاكرة وقادة، وفي سنة 1985 يُقدم لنا (ميشال ليفين Michel Lévine) كتابا قيما موثقا بالأيام والساعات وهو لا محالة من أهم الكتب التي أرّخت لجريمة 17 أكتوبر 1961 ثم تلت إصدارها أخرى تدعم الموقف فبعد شهور قلائل من الجريمة صدر كتاب بالصور والوثائق بعنوان "صمت نهر" *"Le Silence du Fleuve"*

باريس 1991 للكاتبة (آن تريستان Anne Tristan) وهو مدعم بالصور كان المصور العالمي المشهور (إيلي كاغان) الراحل قد التقطها واعتمدتها كافة الصحف والمجلات الفرنسية والعالمية، وكتاب (آن تريستان) للعلم قد صدر عن "جمعية باسم الذاكرة التي أسّسها مجموعة من الشباب الجزائري في فرنسا وهم من الجيل الثاني وقد صدرت عدة كتب عن هذه الجمعية التي يرأسها مهدي العلوي الذي أخرج فيلما وثائقيا عن جرائم 17 أكتوبر 1961، ولعلّ كتاب *"معركة باريس"* *"La Bataille de Paris"* الذي صدر في سنة 1991 في باريس من أبرز الكتب التي أثارت جدلا واسعا فالمؤلف (جون لوك إينودي Jean-Luc Inaudi) كشف بالأرقام والوثائق جرائم موريس بابون ولا يزال يومئذ على قيد الحياة وقد رفع "بابون" القضية ضدّ (جون لوك إينودي) واتّهمه بتزوير الحقائق وتزييفها ولكنه خسر القضية وخرج (جون لوك إينودي) من المعركة منتصرا!

6 أكتوبر 1961 يوم فرض حظر التجول أو القشة التي قصمت ظهر البعير!

في يوم 6 أكتوبر 1961 نشرت محافظة شرطة باريس بيانا تعلن فيه حظر التجول ضد الجزائريين أو ما يسمى يومئذ "بالفرنسيين المسلمين الجزائريين" (F.M.A.) وكان الهدف من قانون حظر التجول هذا حسب ما ورد في بيان محافظة الشرطة في باريس وهو الوقوف ضدّ الأعمال الإجرامية "للإرهابيين الجزائريين" ويقصد البيان من كلمة "الإرهابيين" فدائيو جبهة التحرير ولتسهيل تطبيق هذا القانون على العمال الجزائريين الإلتزام بتطبيق الأمر الذي يستوجب. عدم التنقل ليلا بدءا من الساعة الثامنة والنصف ليلا إلى الخامسة والنصف صباحا وعلى الذين يعملون في هذه الساعات أن يتوجهوا إلى الأحياء التي يسكنوها للحصول

على ترخيص يسمح لهم بالتنقل استثنائيا وعلى هؤلاء العمال أن يأخذوا بعين الإعتبار أن التنقل جماعيا ممنوع، ذلك أن الجرائم الإرهابية كثيرا ما يقوم بها جماعة تتكون من 3 فما فوق! وسرعان ما ردّت الإتحادية لجبهة التحرير بفرنسا وذلك عبر منشور وزّع على نطاق واسع وجاء في خلاصة هذا المنشور الذي جاء ردّا على قرار حظر التحول العنصري الذي فرض على الجزائريين وحدهم علما بأن الجزائريين يومئذ كانوا يعتبرون "فرنسيين مسلمين" وقد أكّد بيان: (Fédération de France) بأن الرّد على قانون موريس بابون ينبغي أن يرتكز على 3 أشياء هامة:

1. مقاطعة الجزائريين لحظر التجول، واعتبارا من 14 أكتوبر على الجزائريين التظاهر جماعيا رجالا ونساءا وأطفالا ضدّ القانون.

2. ينبغي أن يتم السير في الشوارع الباريسية الأساسية "سان ميشال، الشانزيليزي...إلخ".

3. على التجار الرّد على ذلك بإغلاق محلاّتهم لمدة 24 ساعة علامة على الإحتجاج ضدّ قانون حظر التجول الذي يتسم بالعنصرية، وقد تضمّن هذا البيان 3 صفحات كاملة يرسم سياسة "اتحادية جبهة التحرير" في التعامل مع سياسة فرنسا الإستعمارية، في فرنسا بالخصوص حيث الطبقة العاملة الجزائرية تناضل على جبهتين: الجبهة الاجتماعية: تحسين وضعها الإجتماعي والإقتصادي وعلى الجبهة السياسية الإعتراف للشعب الجزائري بحريته واستقلاله في إطار التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري الممثل الشرعي للشعب الجزائري ولا أحد غيره، وإطلاق سراح السجناء والإعتراف باستقلال الجزائر ورفع قانون حظر التجول.

وهاهو (ميشال ليفين Michel Lévine) يثري المكتبة الفرنسية بكتابه:

"Les Ratonnades d'Octobre, un Meurtre Collectif à Paris en 1961", Ed. Ramsay, 1985.

و"ميشال ليفين" سبق الكثيرين من الفرنسيين الذين أرّخوا لجريمة 17 أكتوبر 1961، وقد جاء في غلاف كتابه "إن المعارك في الجزائر مستمرة في الجبال في حين تحاول كلّ من الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"(G.P.R.A.) إظهار قوتها. وفي العاصمة باريس "الميتروبول" تضع "اتحادية جبهة التحرير بفرنسا" يديها على كلّ السكان الجزائريين وتعمل على إظهار وزن هؤلاء في العمل السياسي والحكومة الفرنسية تعمل من جانبها على كسر شوكة "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا" وأن 6 أكتوبر 1961 وهو يوم إعلان قانون حظر التجول الذي يشمل باريس ومدن الضواحي، يمسّ كل الجزائريين وهذا ما جعل جبهة التحرير تردّ على قانون فرض حظر التجول بمظاهرة سلمية قصد إفشال هذا القانون والإبقاء على حرية التنقل ليلا ونهارا بدون قيد ولا شرط يمتاز كتاب (*ميشال ليفين* Michel Lévine) أنه قدم لنا لوحة عن يوميات أكتوبر 1961 قبل اندلاع 17 أكتوبر، ورصد لنا ذلك بالساعات والأيام بدءاً من 2 أكتوبر 1961 وكانت محافظة شرطة الدائرة 13 من باريس، وكانت المعارك بين الفدائيين الجزائريين ورجال الأمن قد بدأت قبل 17 أكتوبر وأسفرت هذه المعارك عن مقتل العديد من الشرطة وهو ما جعل محافظ شرطة باريس يحث رجاله قائلا "إنّ كلّ رصاصة تطلق علينا نرد بـــ 10 رصاصات" وأكّد لرجال الشرطة بأنّهم في حماية من طرف القيادة فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

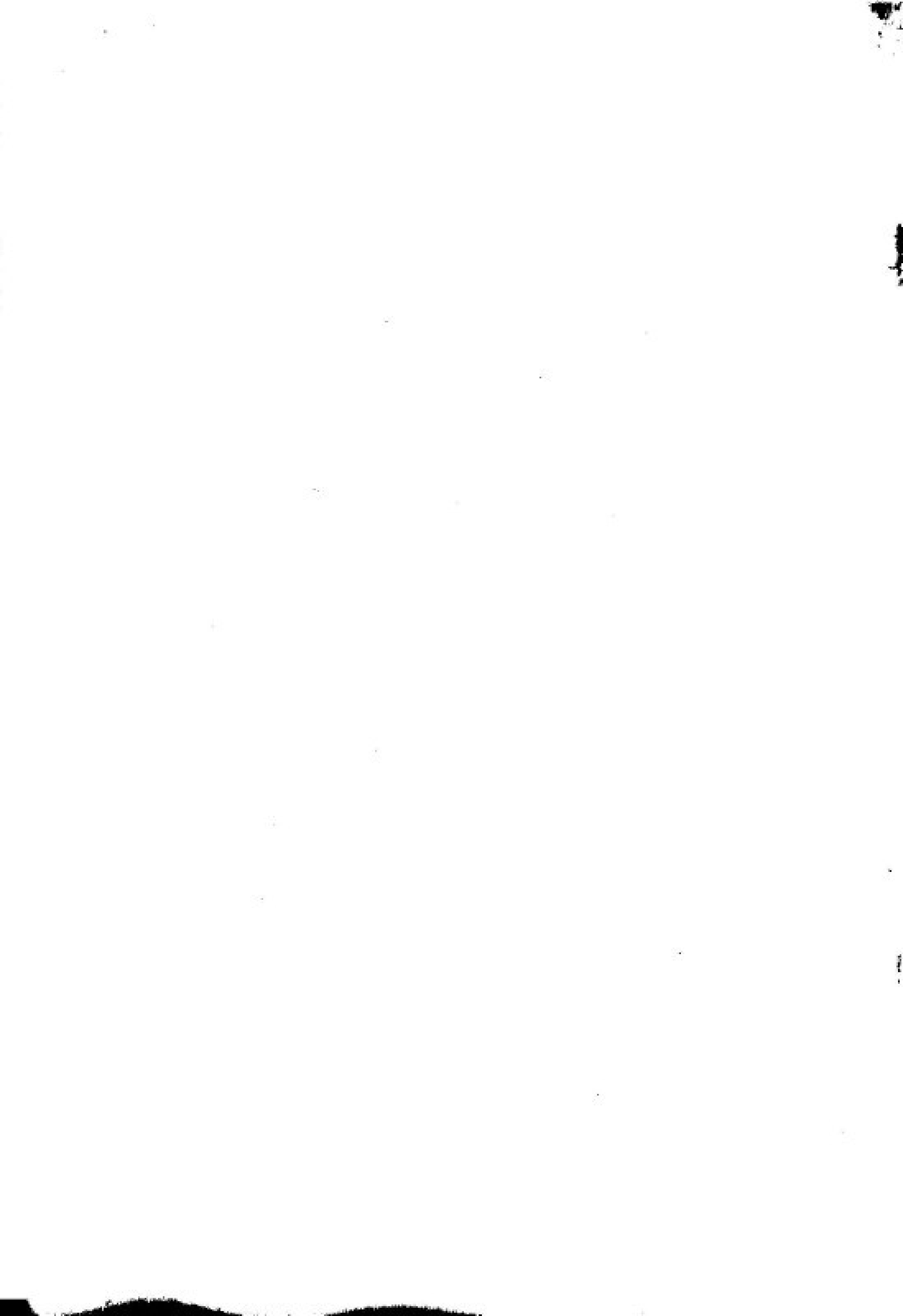
وقد نما إلى علم مسؤولي "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا" أن هناك داخل الشرطة الفرنسية عناصر تطوعت خصيصا للإنتقام من الجزائريين

وهذه العناصر من بقايا (O.A.S.) "منظقة الجيش السري الإرهابي" التي تحمل الحقد الدّفين ضدّ الجزائريين بعد أن خسروا "الجزائر الفرنسية"! وفشلت سياستهم "الأرض المحروقة".

إنّ كتاب (ميشال ليفين Michel Lévine) الوارد الذكر لم يتوقّف عند 17 أكتوبر فقط بل ذهب بنا إلى آخر أيام شهر أكتوبر، وكان فعلا هذا الشهر يستحق أن يُلقّب بـــ"شهر الدماء والدموع" بالنسبة للجالية الجزائرية في باريس وضواحيها والتي تعرّضت للسّجن والقتل والرّمي في نهر السين، وكان ذنب الجزائريين الوحيد هو أنّهم تظاهروا سلميا إحتجاجا على فرض حظر التجول عليهم ظلما وعدوانا بدعوى القضاء على الدّعم المالي للجالية الجزائرية للمجهود الحربي في الجزائر وشلّ نشاط المناضلين الجزائريين العاملين في مجال توعية العمال الجزائريين وتأطيرهم ودمجهم في النضال السياسي والحربي وربطهم عمليا بما يجري في وطنهم الجزائر التي كانت تقود حربا تحريرية وفي حاجة إلى كافة أبنائها في الداخل والخارج.

إنّ الكتاب والمؤرخين الفرنسيين لم يقصروا إزاء ما جرى للجزائريين في 17 أكتوبر 1961، فـــ(جون لوك إينودي) وحده كان مكتبة ومصدرا قيّما استفدنا منه نحن كثيرا فيما كتبناه عن جرائم فرنسا في 17 أكتوبر 1961 وما قبلها وما تلاها، وكفى بعض الفرنسيين الأحرار فخرا أنّهم أسّسوا: "جمعية 17 أكتوبر 1961 ضدّ النسيان" وجمعوا آلاف التواقيع من الفرنسيين وبعض الجزائريين يطالبون من فرنسا الإعتراف رسميا بالجريمة التي وقعت في 17 أكتوبر 1961 والتي كان ضحاياها أكثر من 300 شهيد جزائري في المهجر.فهل قمنا نحن أصحاب القضية بالمثل؟

ملاحق مكمّلة للدراسة



الملحق الأول :

نداء (اتحادية جبهة التحرير بفرنسا Fédération de France)

كان نداء اتحادية جبهة التحرير بفرنسا إلى الشعب الفرنسي في 22 أكتوبر، أي بعد أسبوع تقريبا من مجازر 17 أكتوبر 1961، وذلك قصد تنوير الشعب الفرنسي عن ما جرى في هذا اليوم التاريخي وما ارتكب من حقهم من جرائم من طرف البوليس الفرنسي بأوامر من موريس بابون محافظ شرطة باريس ووجه النداء بصفة خاصة للطبقة العاملة الفرنسية :

"أيها العمال الفرنسيون ينبغي أن تعلموا أن هناك كفاحا يقوده الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي والواجب يدعوكم كعمال أن تكونوا إلى جانب المقهورين وضد ممارسي القمع ضد شعبنا وإن الذين يشنون حربا ضدنا هم أولئك الذين يقومون باستغلالكم وأن تعلموا بأن انتصار الشعب الجزائري على الإستعمار هو انتصاركم أيضا!

أيها العمال الفرنسيون تضامنوا كلكم مع أصدقائكم العمال الجزائريين!

ويا أيها الديموقراطيون الفرنسيون إنه ومنذ سنوات من الحرب القذرة ضد شعبنا في الجزائر هذه الحرب التي تتعارض تماما مع كل قيم الحرية والإنسانية التي كان بلدكم قدمها للعالم، ها أنتم الآن تشاهدون بأعينكم كيف تحولت باريس من عاصمة ملجأ للمقهورين إلى عاصمة للقهر، فكافحوا إذن ضد القمع الإستعماري و اعملوا على ألا تصبح باريس عاصمة للعنصرية! "

"أيها اليساريون إنكم لاحظتم لا محالة بأنه باسم كفاح شعب يناضل من أجل حريته، أضحت قيم وتقاليد وشرف شعبكم في تدهور، إن القمع الإستعماري مستمر وإن نضال الشعب أيضا متواصل!

واعملوا من أجل الدفاع عن قضية مشتركة مع المناضلين الجزائريين في سبيل الوقوف في وجه القمع والعنصرية والهمجية، فقفوا مع مناضلين جزائريين يتعرضون يوميا للتفتيش والسجن والطرد خارج فرنسا!، ذنبهم الوحيد وجريمتهم الوحيدة أنهم سلكوا طريق الدفاع عن القيم، قيم الحرية التي دافعت عنها شعوب العالم قاطبة، إن نضال الشعب الجزائري يندرج ضمن توسيع وتقوية ساحة الديموقراطية في فرنسا، وإن موقفكم السلبي من نضال الشعب الجزائري سوف يعد عليكم تواطأ و سكوتا غير مقبول منكم بتاتا !

أيها الفرنسيون، أيتها الفرنسيات،

أيها العمال، أيها الطلبة والمثقفون ومناضلي الأحزاب السياسية والنقابات وحركة الشباب الذكور منكم والإناث وكل الرأي العام الفرنسي بجميع مشاربه نوجه لكم نداءنا إلى كل الديانات في فرنسا.

إن جبهة التحرير بالحاديتها في فرنسا تدعوكم بصفة رسمية أن تتآخوا مع الطبقة العاملة الجزائرية المهاجرة، فأينما كنتم في المصانع والورشات، في الأحياء الجامعية و مع العمال في المصانع عليكم جميعا التآخي والتآزر مع الطبقة العاملة الجزائرية في فرنسا التي هي عرضة للقهر والقمع والعنصرية و اجعلوا من قضية الشعب الجزائري قضيتكم في الميترو، وفي الساحات العمومية وداخل العمارات، واعلموا جميعا أن الشعب الجزائري هو يوميا عرضة لألوان شتى من القمع والعنصرية والتفتيش والمطاردة.

أيها الشعب الفرنسي، أيها الرأي العام الفرنسي عموما نناشدكم بأن تطالبوا بإلحاح من الحكومة الفرنسية بواسطة اللوائح والإجتماعات والمظاهرات الشعبية أن تتوقف عن كل الإجراءات الإستثنائية التي تمس كافة الطبقة العاملة الجزائرية المهاجرة في فرنسا، وبصفة خاصة ذلك الحظر من التجول ليلا الذي فرضه عليهم محافظ شرطة باريس موريس بابون ووزير داخليته "روجي فري" وطالبوا بإلحاح من الحكومة الفرنسية أن تستأنف مفاوضاتها مع الحكومة الجزائرية المؤقتة (G.P.R.A.)

وذلك قصد التوصل إلى حل سلمي وعادل وسريع لهذا الصراع الدائر بين فرنسا والشعب الجزائري وإنهاء هذا الكابوس الذي يعيشه الشعبين الجزائري و الفرنسي معا!"

هذه مقتطفات من نداء "اتحادية جبهة التحرير بفرنسا" ورد في كتاب "ميشال لوفين" بعنوان:

Michel Lévine : *"Les Ratonnades d'Octobre, un Meurtre Collectif à Paris en 1961"*, Ed. Ramsay.

الملحق الثاني :

رسالة موجهة من طرف "اتحادية فرنسا لجبهة التحرير"
في أوت 1959 إلى الجنود الفرنسيين، وممضاة هكذا وباللغة الفرنسية :
"الجمهورية الجزائرية -جبهة التحرير- جيش التحرير ولاية رقم 3 "

وجاء في هذه الرسالة ما يلي :

"أيها الجنود الفرنسيون هاهي خمس سنوات تمر، وجيش الإحتلال الفرنسي وعمليات الشرطة مستمرة ضد ما تسميه فرنسا بـ "حفنة من المتمردين" وقد تحولت هذه العملية إلى حرب حقيقية اتسمت بشراسة قوية والتي استعملت فيها فرنسا قوة عسكرية ضخمة ضد شعب وجد نفسه يرزح تحت سياسة القمع والإستغلال دامت مدة 130 سنة !

إنك أيها الجندي الفرنسي عندما تغادر وطنك فرنسا إلى الجزائر تعتقد أنك ذاهب إلى الجزائر من أجل إعادة الأمن المضطرب في تلك الديار إلى نصابه، والذي تسببت فيه كما تقول المصادر الفرنسية "عصابة" من " الخارجين عن القانون" ولكنك سوف تجد نفسك عندما تصل إلى الجزائر بأنك أمام ثورة فجرها البؤس والمجاعة، وينبغي لك أن تغتنم هذه الفرصة لتغيير وجهة نظرك فيما يجري في الجزائر ومطلوب منك أيضا أن تساعد على إقامة نظام عادل تسوده المساواة وسوف يسمح لك وجودك في الجزائر بتطبيق سياسة الأخوة وإنك سوف تجد نفسك في الجزائر في بلد خربته الحرب.

وتصادف أمامك أناس "متمردون" بلا ديانة ولا تحكم قانون، هكذا يقول العسكريون الفرنسيون عن جيش التحرير، وإنك عكس ما يصفون لك سوف تجد نفسك أمام جيش مجهز جدا ومدرب أيضا غاية التدريب يحكمه مفهوم الشرف وتسوده الطاعة وهو في غاية التلاحم وسط شعب يواجه الإحتلال و لكنه آلى على نفسه خوض حرب بكل قوة و شجاعة لافتكاك حريته و استقلاله.

أيها الجندي الفرنسي!

إن حرية بلادك فرنسا ليست مهددة كما يدعون فلماذا تشارك في حرماننا نحن شعب الجزائر من الحرية ؟ واعلم كما يجب أن تعلم أن زملاءك من الجيش الفرنسي يموتون يوميا بالمئات في الجزائر بلا جدوى !

أيها الجندي الفرنسي!

أية مثالية تجعلك تتجاهل ضميرك و تدوس بالأقدام على مبادئك لتشارك في حرب لا ناقة لك فيها و لا جمل ضد شعب صمم على خوض معركة الحرية إلى النهاية من أجل الإستقلال، إنك بعد كل هذا هل مازلت تعتقد أن هدف معركتك هي العدالة و الأخوة الإنسانية وإنقاذ الإنسان بل إنك تعمل على المحافظة على مصالح كبار المعمرين، فارفض أيها الجندي الفرنسي أن تشارك في جرائم وحشية ترتكب يوميا ضد شعب يناضل من أجل استقلاله وكرامته، وارفض أوامر مرؤوسيك الذين تمزقهم الخصومات والطموحات، وفرق بين ما هو ثمين بالنسبة لك و اعلم أنك غير قادر على إرضاء مصالح بلدك، واعلم أن الجزائر سوف تصبح غدا مستقلة وتضحياتك يومئذ تغدو بلا جدوى ولا فائدة من ورائها... وتحيا الحرية!

هذه الوثيقة نشرت في كتاب (جان بيير فيتوري Jean Pierre Vittori)

Jean-Pierre Vittori : *"Nous, les appelés d'Algérie"*, Ed. Temps Actuels, Paris 1983

و"بيير فيتوري" كاتب وصحافي، نشر أربعة كتب حول "حرب الجزائر" وصدر له مؤخرا كتاب مثير للغاية بعنوان:

"كنا نقوم بالتعذيب في الجزائر" *"On torturait en Algérie"*

الملحق الثالث

هذه قائمة بأسماء الضحايا والمفقودين من أبناء المهاجرين الجزائريين خلال أحداث 17 أكتوبر 1961، و التي تظاهر فيها حوالي 30 ألف متظاهر من أبناء المهاجرين الجزائريين في مظاهرة سلمية احتجاجا على فرض حظر التجول عليهم من طرف محافظة شرطة موريس بابون، وقد وردت هذه القائمة في كتاب جان لوك إينودي " معركة باريس 17 أكتوبر 1961"
"la Bataille de Paris, 17 Octobre 1961", Ed. le Seuil, Paris 1991.

وقد احتلت هذه القائمة 4 صفحات ونصف من كتاب إينودي، ومع ذلك فالقائمة ليست كاملة، وتحتاج إلى مزيد من البحث للوصول إلى الرقم الحقيقي للشهداء والمفقودين الذين هم أيضا يعتبرون في عداد الشهداء رحمهم الله ورحم كافة شهداء معارك التحرير في الجزائر منذ الإحتلال 1830 إلى 1962، ومن الصعب إحصاء شهدائنا في معارك التحرير خلال قرن وثلاثين سنة، وقد قدم لنا الكاتب والمؤرخ الفرنسي (جاك جوركي (Jacques Jurquet) رقما عن عدد شهداء الجزائر منذ الإحتلال إلى الإستقلال قدره بـ عشرة ملايين شهيد، وجاك جوركي هذا ألف عدة كتب عن الحركة الوطنية الجزائرية والحزب الشيوعي، وهو أبرز مؤرخ فرنسي يتحدث عن معركة التحرير الجزائرية كثورة لا كحرب.

وقد اعتمد إينودي في إعداد هذه القائمة التي تضم شهداء ومفقودين خلال مظاهرة 17 أكتوبر على ثلاثة مصادر :

المصدر الأول : جزء من تقارير اتحادية جبهة التحرير سنة 1961.

المصدر الثاني : هو سجل مقبرة (Thias) الواقعة قرب مدينة باريس والتي خصص جزء منها للدفن لمسلمين.

المصدر الثالث : وهي الصحف حيث راجع المؤلف أبرز الصحف الفرنسية التي تناولت مظاهرة 17 أكتوبر وتفاعلاتها خلال هذه الفترة.

قائمة الشهداء وتاريخ استشهادهم
سواء غرقا في نهر السين أو قتلا بالرصاص

نشرت هذه الأسماء بالطريقة الأبجدية : الإسم وتاريخ الوفاة، والطريقة التي مات بها مفضلا نشر ذلك بالحروف اللاتينية :

الإسم واللقب	طريقة وتاريخ الوفاة
ABADOU ABDELKADER	مات غرقا، بتاريخ غير محدد.
ABADOU LAKHDAR	مات غرقا في 61/10/17
ABBAS AHMED	تم توقيفه و دفن في 61/10/10
ACHEMANNE LAMARA	قتل في 61/10/17
ADRAR SALAH	قتل في 61/9/12
AIT LARBI	قتل في 61/10/17
AKKACHE AMAR	قتل في 61/09/28
ALHAFNAOUSSI MOHAMED	انتشلت جثته من نهر السين في 61/09/27
AREHAB BLAID	قتل في 61/10/18
BARACHE RABAH	وجد غريقا في نهر السين في 61/9/30
BIDAR FATIMA	انتشلت جثته من النهر في 61/10/13
BEKKARA ABDELGHANI	قتل رميا بالرصاص في تاريخ غير محدد.
BELCACEMI ACHOUR	قتل رميا بالرصاص في 61/10/18
BENNACER MOHAMED	قتل في 61/10/8

الإسم	طريقة وتاريخ الوفاة
BENNAHAR ABDELKADER	قتل بالرصاص في تاريخ غير محدد.
BOUCHADOU LAKHDAR	رمي في نهر السين وانتشلت جثته في 61/10/21
BOUCHEBRI	تم توقيفه و أعلنت وفاته في 61/10//12
BOUCHERI ABDALLAH	قتل بالرصاص في تاريخ غير محدد.
BOUSSOUF ACHOUR	رمي بنهر السين و دفن بـ 61/10/17
CHABOUKI KASSA	انتشلت جثته في 61/09/29
CHAMBOUL ABDELKADER	قتل في 61/10/2
CHAOUCHE RABAH	قتل بالرصاص بتاريخ غير محدد في 61/10/3
CHEMLOUL AMRANE	قتل بالرصاص بتاريخ غير محدد 61.
DAKAR ALI	تم إغراقه في نهر السين.
DALOUCHE AHMED	قتل بالرصاص، و دفن في 61/10/12
DRAOUISI MOKRANE	قتل في 61/10/17
DEROUAG ABDELKADER	أوقف في 61/9/15 و قتل في تاريخ غير محدد
DEROUES ABDELKADER	قتل في 61/9/17
DJEBALI MOHAMED	أوقف في 61/9/15، وقتل في تاريخ غير محدد.
DOUIBI SALAH	قتل في 61/9/17
FERDJANE OUALI	تم رميه في نهر السين في 61/10/14
GARGOURI ABDELKADER	قتل بالرصاص في تاريخ غير محدد، ودفن في 61/11/10
GARNAB BRAHIM	قتل في 61/10/18

الإسم	طريقة وتاريخ الوفاة
GARNAB ALI	أوقف وقتل في 1961/10/13
GUERRAR ALI	قتل بالرصاص في تاريخ غير محدد.
HABOUCHE BELAID	قتل في 61/9/22
HAGUAM MOHAMED	تم رميه في نهر السين في تاريخ غير محدد.
HAMI MOHAND	قتل في 61/10/11 و دفن في 61/10/18
HAMOUDA MALLAK	قتل في 61/10/11
HOUBAD LAKHDAR	أغرق في نهر السين في 61/10/17
KARA BRAHIM	جرح و مات في 61/10/20
KASSOURI AREZKI	أوقف في 61/11/23 و دفن في 61/11/9
KELEFI	انتشلت جثته من نهر السين في 61/10/30
KOUIDJI MOHAMED	تاريخ غير محدد.
LAMARE ACHEMOUNNE	قتل في 61/10/17
LAMRI DAHMANE	قتل في 61/10/5
LAROUSSI MOHAMED	تم رميه في نهر السين بتاريخ غير محدد.
LASMI SMAIL	قتل في 61/10/8
LATIA YOUNES	أغرق في نهر السين في 6 أو 61/9/7
LOUCIF LAKHDAR	أغرق في نهر السين بتاريخ غير محدد.
MALLEK AMAR	تم توقيفه في 61/10/17 ومات في 61/10/21
MAMIDI MOHAND	قتل في 61/11/11

الإسم	طريقة وتاريخ الوفاة
MEHDAZE CHERIF	قتل في 61/9/27
MERAKEB MOHAMED	قتل في 61/9/2
MERRAOUCHE MOUSSA	قتل في 61/10/10
MASSADI SAID	قتل في 61/9/27
MEZIANE AKHI	اختفى في 61/10/17 ودفن في 61/10/25
MEZIANE MOHAMED	قتل في 61/10/17
OUICHE MOHAMED	قتل في 61/9/24
SAADADI TAHAR	تاريخ غير محدد.
SAIDANI SAID	قتل في 61/10/17
SLIMANI AMAR	تاريخ غير محدد.
SMAIL AHMED	قتل في 61/9/27
TARCHOUNI ABDELKADER	قتل في 61/10/9
TELDJOUN AÏSSA	أغرق في السين بتاريخ غير محدد.
TELEMSANI GUENDOUZ	قتل في 61/10/17
TELDJOUN AHMED	قتل في 61/10/18
YAHIAOUI AKLI	قتل بالرصاص بتاريخ غير محدد
YAHIAOUI LARBI	قتل في 61/10/17
ZEBIR MOHAMED	قتل بالرصاص ودفن في 61/11/7
ZEBOUDI MOHAMED	قتل في 61/9/11
ZEMAN RABAH	قتل في 61/9/11

ملاحظة :

الأسماء التي ورد ذكرها سابقا تندرج ضمن قائمة الشهداء التي لم تكتمل، ويلاحظ القارئ أن الشهداء الذين ماتوا من المهاجرين الجزائريين الذين أوردنا أسماؤهم في هذه القائمة لم يستشهدوا كلهم في 17 أكتوبر 1961، بل إن البعض منهم استشهد قبل ذلك، وهذا يعني أن المهاجرين الجزائريين تعرضوا للتعذيب والموت منذ اندلاع ثورة نوفمبر 1954.

غير أن جريمة 17 أكتوبر 1961 فاقت كل الجرائم التي سبقتها في حق المهاجرين الجزائريين في فرنسا وما ذنب هؤلاء سوى أنهم رفضوا سياسة الإحتلال !

وهذه قائمة أخرى تشمل المفقودين من المهاجرين الجزائريين في شهر أكتوبر وبالضبط في 17 أو 18 أكتوبر أثناء جرائم الشرطة الفرنسية التي ارتكبت في حق الجالية الجزائرية، وهناك أسماء أخرى فقدت قبل مجزرة 17 أكتوبر 1961، ذلك أن الجرائم في حق شعبنا ظلت متواصلة طيلة حرب التحرير.

قائمة المفقودين

الإسم واللقب	التاريخ
ABBESSI AHMED	61/10/18
ACHAKEL KAOUARI	61/10/18
ADJENEC HOCINE	تاريخ غير محدد/ أكتوبر 61
AISANI MOHAMED	61/10/17
AIT ZAID MEHNA	61/10/17
ALILOU SAID	61/9/29
AOUMAR SAID	61/10/17
ARABI ACHOUR	61/10/17
BAALI ABDELAZIZ	61/10/17
BELAHLAM RABAH	تاريخ غير محدد بالضبط/ أكتوبر 61
BELHOUZA AREZKI	تاريخ غير محدد
BENABDELLAH MOHAMED	61/10/17
BENABDELHALIM	61/10/17
BENOUAGUI OMAR	61/10/20
BERBEHA RABAH	61/10/18
BOUCHOUKA	تاريخ غير محدد
BOUKRIF SAID	61/10/17
BOULEMKAH ABDELLAH	61/10/17
BOUMEDDANE RABAH	61/10/17
BOUSSAID AHMED	61/10/17
CHAOUCHE RABAH	61/10/17

التاريخ	الإسم واللقب
تاريخ الإختفاء غير محدد	CHELLI LOUNIS
61/10/17	CHEMINE AZOUAOU
61/10/17	CHERBI ARESKI
61/10/10	DEHASSE AISSA
61/10/17	DRIFAKLI
61/10/17	FARES MOHAMED
61/10/10	FERHI SAID
61/10/17	GACEM ABDELMADJID
تاريخ غير محدد/ أكتوبر 61	GUEZALI AHCEN
61/10/17	GIDES LAKHDAR
61/10/17	GUATRLA ALI
61/10/17	HADJALI SAID
61/10/17	HAMDANI HOCINE
61/10/26	HAMIDI TITOUCHE
61/10/17	IOUALALEN KASSI
61/10/17	IZERO SAID
61/10/18	KALFOUNI AHMED
61/10/21	KAKHAL AHMED
61/10/17	KHEDRAOUI MOHAMED
61/10/18	KHLFI AHMED
61/10/17	LAAZIZI CHERIF
61/10/18	LAMCHAICHI MHAMED
61/10/17	MEDJAHI ABDELKADER
61/10/18	MERMOUHE RABAH

التاريخ	الإسم واللقب
61/10/17	MESSAOUDI SAID
61/10/17	MEZOUGUE
61/10/18	METRAF CHABANE
61/10/17	MILIZI HOCINE
61/10/15	MOUDJAB MOHAMED
61/10/17	OULD SAID MOHAMED SAID
61/10/17	OUZAID MOHAND
61/10/14	REFFAS MOHAMED
61/10/22	SADI MOHAMED
61/10/17	SALHI DJELOUL
61/10/18	SIAMAR AKLI
61/10/20	SALMAN RACHID
61/10/17	SOUALAH MUSTAPHA
تاريخ غير محدد/ أكتوبر 61	TEBLAT TAHAR
61/10/20	YALI AMRANE
نهاية أكتوبر 61	YANATHMANI
61/10/17	YEKERECHABANE
61/10/17	YOUSFI MABROUK

ملاحظة هامة:

القارئ لأسماء الأشخاص من المفقودين الجزائريين خلال مظاهرة 17 أكتوبر 1961 وما قبلها وما بعدها يتأكد لديه أن جلهم فقدوا في ليلة 17 أكتوبر 1961 الدامية، ومعظم هؤلاء المفقودين يعتبرون في عداد الشهداء من شهداء مجزرة 17 أكتوبر

1961 التي ارتكبها موريس بابون وشرطته بأوامر من رئيس الوزراء ميشال دوبري ووزير الداخلية (روجي فري)، وبمباركة رئيس الجمهورية (شارل دوغول) في جمهوريته الخامسة.

وإذا كانت بمجزرة 17 أكتوبر 1961 مرتبطة باسم موريس بابون فإن الحقيقة تتطلب منا ألا نحمل موريس بابون الوزر وحده، فهو مخطط ومنفذ لسياسة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، فلم يكن يعمل بوحي من نفسه فالوزر يتقاسمه بالدرجة الأولى هؤلاء الثلاثة ومعهم النظام الفرنسي الحاكم.

الملحق الرابع

تأسيس "جمعية 17 أكتوبر 1961 ضد النسيان في باريس برئاسة شخصية فرنسية

كادت مجازر 17 أكتوبر 1961 التي ارتكبها النظام الفرنسي ضد العمال الجزائريين خلال مظاهرتهم السلمية ليلة الثلاثاء الأسود في 17 أكتوبر 1961، يطويها النسيان في فرنسا و لم يعد الشعب الفرنسي يذكر شيئا عن هذا اليوم الأسود، وكان الفضل الأكبر في الإبقاء على ذاكرة 17 أكتوبر 1961 حية في تاريخ الهجرة الجزائرية والمهاجرين الجزائريين إلى المناضل (مهدي العلوي) الذي أسس بمعية مجموعة من الشباب الجزائري في المهجر جمعية "باسم الذاكرة" وقد أصدرت هذه الجمعية كتابا بعنوان *"صمت نهر" "Le Silence de Fleuve"* ، ويروي هذا الكتاب قصة العشرات من الجزائريين الذين ابتلعهم أو لفظهم نهر السين خلال مظاهرة 17 أكتوبر وما تلاها.

ومقر هذه الجمعية في منطقة (بيزون Bezon) بضواحي باريس الولاية 95، وقد تم تحويل قصة *"صمت النهر"* إلى فيلم من إخراج مهدي العلوي شخصيا، وهاهم بعض الفرنسيين الأحرار كما عهدنا ذلك من هؤلاء يؤسسون "جمعية 17 أكتوبر 1961 ضد النسيان" في باريس.

"Association 17 Octobre 1961 Contre l'Oubli", présidé par Olivier le Cour Grand-Maison

ونائبه سيدي محمد بركات، وقد أصدرت هذه الجمعية كتابا حول جريمة الدول الفرنسية إزاء المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961.

وقد اقتدت بلدية "Aubervilliers" ببلدية باريس فقررت هي الأخرى، وبقرار من شيخ بلديتها (جاك راليت Jack Ralite) إقامة لوحة تذكارية لتخليد

شهداء 17 أكتوبر 1961 من الجزائريين الذين ماتوا في هذه البلدية و ربما اقتدت بها بلديات أخرى، أما مقر جمعية 17 أكتوبر 1961 ضد النسيان فهو كالتالي:

(Le Cour Grand Maison 159, Boulevarde Montparnasse 75006, paris)

وقد تلا هذه الجمعية إقامة لوحة تذكارية تخليدا لشهداء 17 أكتوبر، وذلك بدعم من الإشتراكيين وفي مقدمتهم شيخ بلدية باريس (بيرتراند دولانوي Bertrand de Lanoë) بينما عارض الفكرة بشدة شيخ بلدية باريس السابق (تيبري)، وهو من حزب الديغوليين (R.P.R.) ولا غرابة في ذلك، فمجازر 17 أكتوبر التي ارتكبت في حق الجالية الجزائرية تمت في عهد الجنرال دوغول وهو على رئاسة جمهورية فرنسا الخامسة ورئيس وزرائه (ميشال دوبري) وهو ديغولي حتى النخاع، غير أنه عارض دوغول فيما يتعلق باستقلال الجزائر!

إن ميلاد "جمعية 17 أكتوبر 1961 ضد النسيان" في فرنسا برئاسة شخصية فرنسية أمر له دلالته ومغزاه، ويستحق منا التقدير والتنويه ولو معنويا على أقل تقدير، وقد جاء في ديباجة هذه الجمعية الغرّاء ما يلي[1] :

"في يوم الثلاثاء الأسود 17 أكتوبر 61، مساءً قررت مئات من المهاجرين الجزائريين القيام بمظاهرة سلمية في شوارع باريس احتجاجا على حظر التجول الذي فرض عليهم من طرف الحكومة الفرنسية وحدهم كجزائريين، مع العلم أن الجزائريين يومئذ كانوا فرنسيين مسلمين (F.M.) حسب المصطلح المتداول. وفي هذا اليوم بالذات تعرض المهاجرون الجزائريون في باريس للقمع والتقتيل البشع، وكان حصاد هذه الجريمة التي ارتكبتها الحكومة الفرنسية ضدهم في مظاهرة سلمية، أكثر من 200 شهيد، كما ورد ذلك في كتاب (جان لوك إينودي) معركة باريس 17 أكتوبر 1961".

---

1. الترجمة غير حرفية.

إن بعضا من هؤلاء الشهداء من الجزائريين تم قتلهم داخل محافظة شرطة باريس التي كان موريس بابون يومها محافظا لها، في حين كان هناك العديد من الشهداء الذين تم رميهم في نهر السين من طرف البوليس الفرنسي، ورغم بشاعة الجريمة فإن الفرنسيين يكادون ينسون ما جرى في هذا اليوم، فمن يتذكر هذا اليوم؟، كما تقول ديباجة الجمعية، ومن يتذكر هذا اليوم وما تلاه من أيام أكتوبر 1961 لما جرى لضحايا الجريمة التي ارتكبت دفاعا عن النظام الإستعماري البشع ؟

من يتذكر هذا اليوم الذي ارتكبت فيه الدولة الفرنسية جريمة ضد الإنسانية وفي حق الجزائريين ؟

من يتذكر اليوم ما قامت به الجمهورية الخامسة الفتية التي هي على أبواب الإحتفال بمرور ثلاث سنوات على ميلادها ووجودها ؟ وقد ارتكبت جرائم وقمعا وحشيا وأطلقت العنان لقوة الشرطة لتمارس القمع و القتل ضد فئة معينة من "الفرنسيين" وتعني ديباجة الجمعية "الفرنسيين المسلمين" من الجزائريين.

وتمارس هذه السلطة أكبر تستر على جرائم هؤلاء الموظفين من الشرطة، بعد أن مارسوا القتل الجماعي للأشخاص ونظموا سياسة التعذيب والإختطاف وأعمال لا إنسانية لأسباب سياسية وعنصرية.

إن الجزائري في ذلك اليوم، وفي تلك الفترة كان مستعمرا "بالفتح" محتقرا خاضعا لقانون استثنائي، كما ورد في ديباجة الجمعية.

إنه بعد مرور حوالي أربعين سنة على هذه الجرائم التي ارتكبت ضد الجزائريين، فإن الذين سمحوا بارتكاب هذه الجرائم والذين أشرفوا على تنظيمها والمشاركة فيها، فهم لحد الآن لم يقدموا الحساب على هذه الجرائم أبدا فيما يتعلق بالقرارات التي اتخذوها لممارسة هذه الجرائم.

إن هذا الموقف كما تقول ديباجة "جمعية 17 أكتوبر 1961 ضد النسيان" غير مقبول، وإننا وجهنا نداء سنة 1999 طالبنا فيه بأن تعلن الجمهورية اعترافها بهذه الجرائم وإنشاء موقع للذكرى يخلد ضحايا هذه الجريمة من الموتى والمفقودين، وطالبت الجمعية من النقابات والهيئات السياسية مهما كان اتجاهها أن تطالب بأن تعترف الجمهورية الفرنسية بالجرائم التي ارتكبت في حق الجزائريين في 17 أكتوبر 1961 اعترافا رسميا، كما وجهت الجمعية نداء إلى كل النقابات والجمعيات المناهضة للعنصرية وجمعيات حقوق الإنسان في كامل التراب الفرنسي للتحضير للاحتفال بذكرى مرور أربعين سنة على هذه الجريمة عبر كامل التراب الفرنسي بدءا بباريس والقيام بتظاهرات سياسية وجامعية وفنية وسينمائية لتخليد هذا اليوم.

المراجع

1. Benjamin Stora : *"La Gangrène et l'Oubli, la Mémoire de la Guerre d'Algérie"* Ed. La Découverte Essais, Paris 1991.
2. Benjamin Stora : *"Ils Venaient d'Algérie, l'Immigration Algérienne en France 1912-1992"*, Ed. Fayard, Paris 1992.
3. Benjamin Stora : *"Dictionnaire Biographique de Militants Nationalistes Algériens 1926-1954"*, Ed. L'Armattan, Paris 1985.
4. Benjamin Stora : *"Le Dictionnaire des Livres de la Guerre d'Algérie"*, Ed. L'Armattan, Paris, 1996.
5. Benjamin Stora : *"Messali Hadj"*, Ed. Le Sycomore, Paris 1982.
6. Benjamin Stora : *"les Mémoires de Messali Hadj"*, préparation du texte en collaboration avec C.R. Ageron et Mohamed Harbi, Ed. J.C. Lattes, Paris 1982.
7. Benjamin Stora : *"Histoire de l'Algérie Coloniale 1830-1954"*, Ed. La Découverte, Paris 1991.
8. Lebjaoui Mohamed : *"Vérités sur la Révolution Algérienne"*, Ed. Gallimard, Paris 1970.
9. Jean- Paul Brunet : *"Police Contre F.L.N, le Drame d'Octobre 1961"*, Ed. Flammarion, Paris 1999.
10. Hervehamon-Patric Rotman : *"Les Porteurs de Valises, la Résistance Française à la Guerre d'Algérie"*, Ed. Albin Michel, Paris 1979.
11. Ali Haroun : *"La 7ème wilaya, la Guerre du F.L.N. en France 1954-1962"*, Ed. Seuil, Paris 1986.

12. Jacques Jurquet : *"Années de feu-Algérie 1954-1956"*, Ed. L'Harmattan, Paris 1997.

13. Andre Nouschi : *"La Naissance du Nationalisme Algérien 1914-1954"*, Ed. de Minuit, Paris 1962.

14. Alistaire Horn : *"Histoire de la Guerre d'Algérie"*, Ed. Albin Michel, Paris 1980[1].

15. Association du 17 Octobre 1961 Contre L'Oubli : *"Le 17ème Octobre 1961 : Un crime d'Etat à Paris"*, Paris 2001[2].

16. Pierre-Vidal Naquet : "Face à la Raison d'Etat, un Historien dans la Guerre d'Algérie, Ed. La Découverte, Paris 1989.

17. Amicale des Algériens en Europe : *"17 Octobre 1961, Mémoire d'une Communauté"*, Paris 1987.

Ecrits sur Maurice Papon :

18. Jen Bruno-Fréderic De Moncault : *"L'Affaire Papon, Bordeaux 1942-1944"*, Ed. Tallandier 1997[3].

19. Hubert De Beaufort, Mihel Berges : *"Affaire Papon :la Contre enquête"*, Ed. François Xavier de Guibert, Paris 1999.

20. Gerard Goulanger, Maurice Papon : *"Un Technocrate Français dans la Collaboration"*, Ed. le Seuil, Paris 1994[4].

21. Papon : *"Un Intrus dans la République"*, Ed. le Seuil, 1994.

---

1. وظهرت طبعة هذا الكتاب الأخير بالإنجليزية عن منشورات: "Macmillan" London.
2. شارك في هذا الكتاب عدة شخصيات فرنسية وجزائرية، وصدر في باريس، أوت 2001.
3. يتناول سياسة موريس بابون خلال الفترة النازية ودوره في إرسال اليهود إلى معسكرات الموت، وذلك في الفترة الممتدة من 1942-1944، وكان بابون كاتبا عاما لمحافظة شرطة مقاطعة (la Gironde) ، والكتاب يتحدث عن إرسال 1690 يهوديا وفرنسيين وأجانب إلى معسكرات الموت تطبيقا لتعاليم الحكم النازي، وهو أول شخصية فرنسية يحاكم على هذه الجرائم التي وقعت في ظل حكومة (فيشي)، فـ (René Busquet) اغتيل قبل أن يمثل أمام المحكمة، أما (توفيي Touvier) فقد استثني لأنه لم يكن في نفس المستوى ولا نفس المنصب.
4. ففي كتابه الثاني هذا فقط إشارة إلى جرائم بابون ضد الجزائريين في 17 أكتوبر 1961، في حين ركزت الكتب الواردة الذكر حول جرائم بابون ضد اليهود فقط !

22. Paulette Peugeot : *"Ratonnades à Paris"*, (précédé de) *"Les Harkis à Paris"*[1].

23. Raymond Muel : *"La Guerre d'Algérie en France 1954-1962"*. Presses de la Cite, Paris 1994.

24. سعدي بزيان : *"دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954"*، التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال إفريقيا إلى الإستقلال، منشورات ثالة، الجزائر 1999.

25. سعدي بزيان : مقالات نشرت حول أحداث 17 أكتوبر الدامية التي جرت في باريس 1961، سبع حلقات متتالية ظهرت في جريدة "الأصيل" اليومية، وقد بدأت الحلقة الأولى في 20 أكتوبر 1999، ثم تتالت بقية الحلقات الأخرى مصحوبة بالصور التي تجسد بشاعة الشرطة الفرنسية في قمع المظاهرات السلمية التي وقعت في أمسية الإثنين الدامي من 17 أكتوبر 1961.

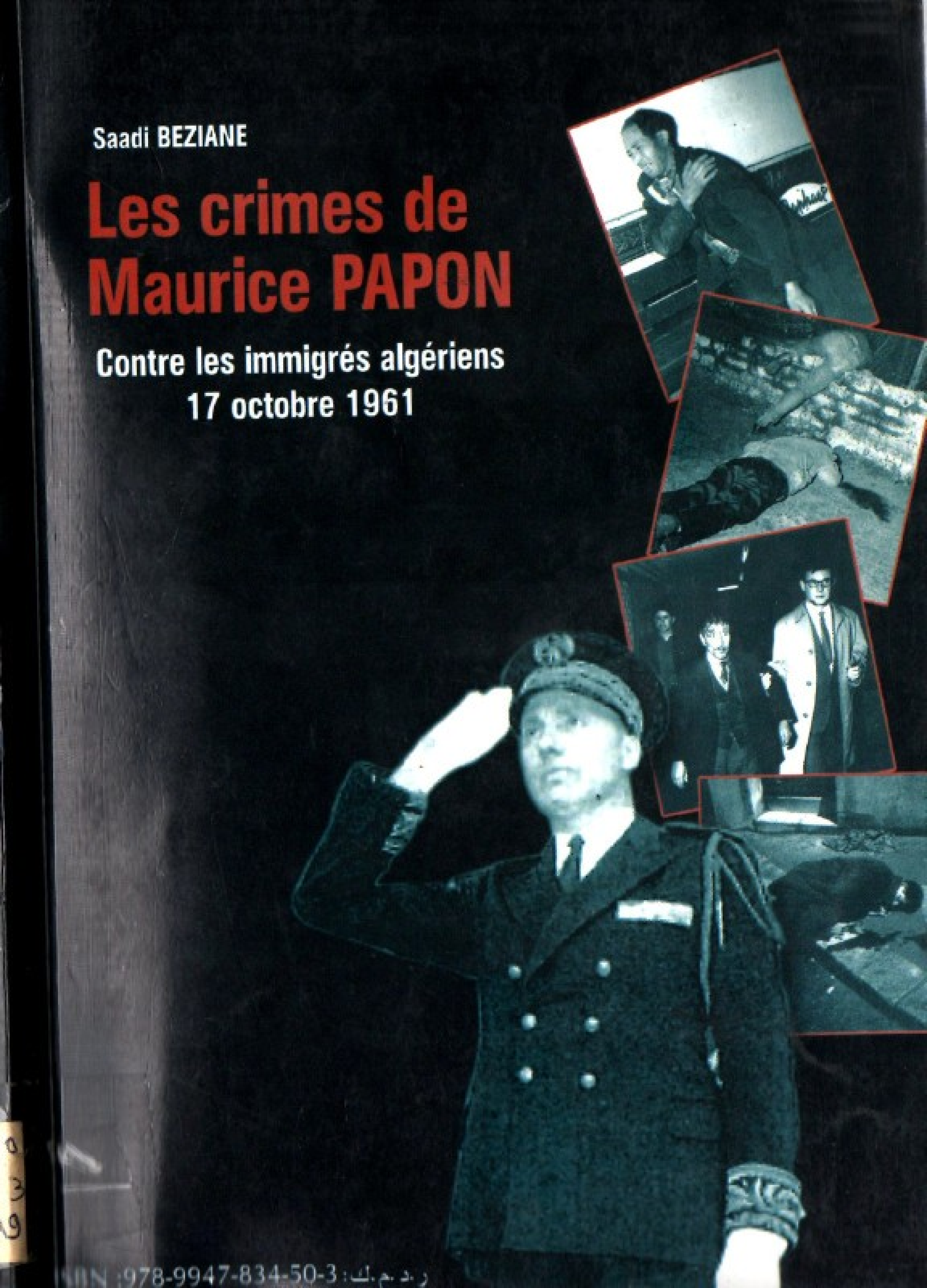
26. سعدي بزيان : مقال عن *"صفحات من جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر خلال الثورة التحريرية 1954_1962"*، بمجلة أول نوفمبر رقم 1411، شهري مايو_جوان 1991، الجزائر".

---

1. صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب صدرت سنة 1961، وبالضبط في نوفمبر من نفس العام، أي بعد مرور نصف شهر على جرائم موريس بابون ضد الوطنيين الجزائريين، والطبعة الثانية صدرت في باريس عن منشورات (La Découverte).

الفهرس

إنجاز وتصميم منشورات ثالة ـ الأبيار، الجزائر
هاتف: . 58 36 92 / 43 02 92 021
فاكس : 11 42 92 021
E.mail : thalaed@hotmail.com


Saadi BEZIANE
Les crimes de
Maurice PAPON
Contre les immigrés algériens
17 octobre 1961
ISBN :978-9947-834-50-3: ر.د.م.ك